مقدمة في

الاقتصاد الدولي

مقدمة في

الاقتصاد الدولي

دكتور أحمد مندور
مدرس الاقتصاد بجامعتي
الإسكندرية وبيروت العربية

١٩٩٠



الدار الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يهتم هذا المؤلف (مقدمة في الاقتصاديات الدولية) بتقديم الموضوعات الأساسية في التجارة الدولية، وقد بدأ بجزء تمهيدي تناول الاختلافات بين التجارة الدولية والاقليمية، ثم عرض مبسط لأهم أدوات التحليل الاقتصادي المستخدمة في دراسة توازن التجارة الدولية، وذلك نظراً لأهميتها لإستيعاب نظريات التجارة الدولية وتحديد مكاسبها والتي عرضنا لها في الباب الثاني بالتفصيل المطلوب في هذه المرحلة الجامعية.

ولم نقتصر على حركة السلع فقط وإنما أيضاً تناولنا بقدر من التفصيل نظرية تحركات عوامل الانتاج على المستوى الدولي.

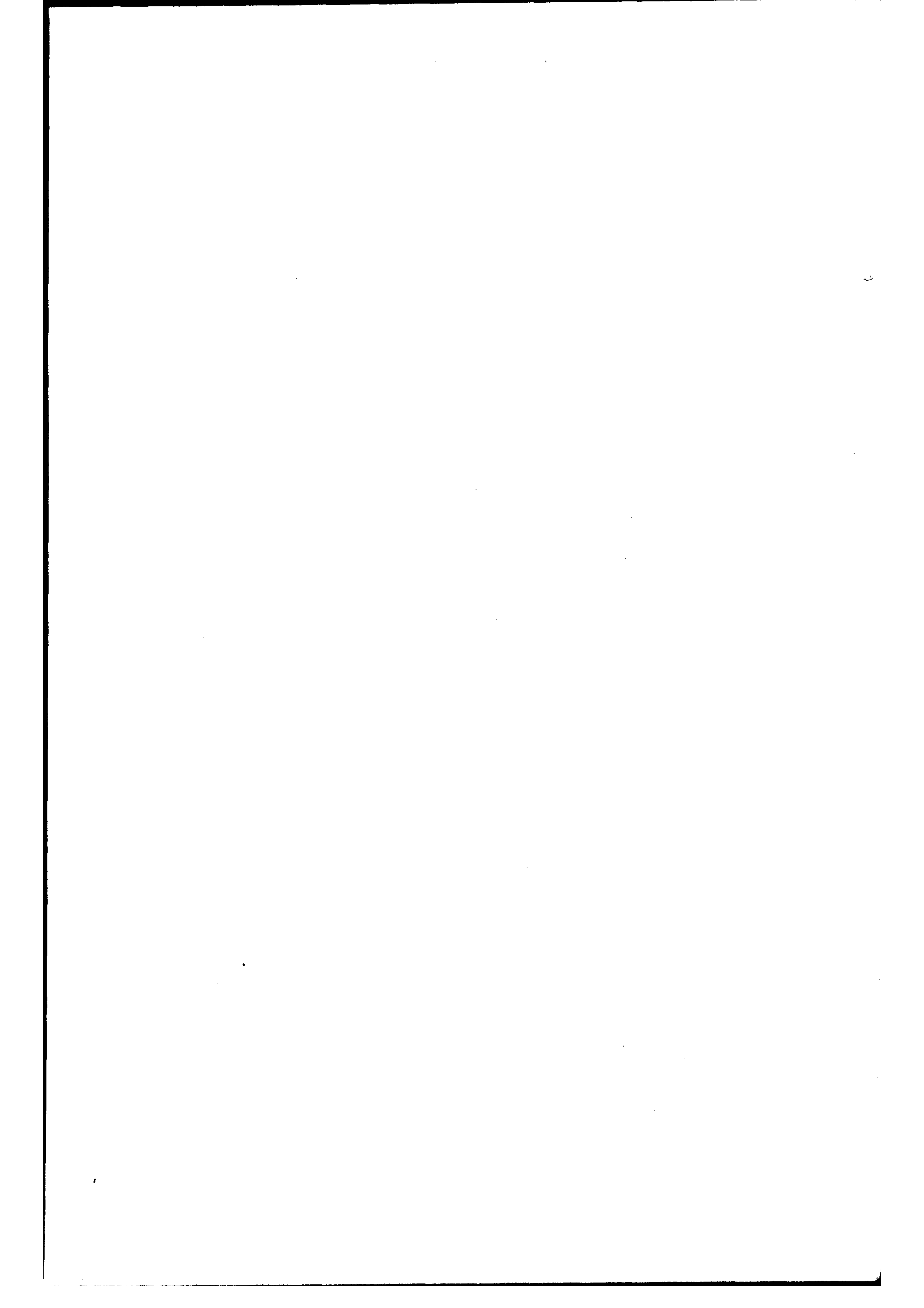
وقد خصصنا الباب الثالث، للعلاقات النقدية الدولية والتي تمثل الجانب النقدي للتجارة، فتناولنا موضوع إتمام المدفوعات الدولية وأسواق الصرف الأجنبي، ثم الرقابة على الصرف ونظم أسعار الصرف الأجنبي وأخيراً عرضنا لموضوع ميزان المدفوعات الدولية وكيفية تصحيح اختلال التوازن في ميزان المدفوعات.

وأسأل الله التوفيق والسداد،

بيروت في يناير

١٩٩٠

المؤلف



الباب الأول

باب تمهيدي



الفصل الأول

«الاختلافات بين التجارة الاقليمية والدولية»(١)

تشير التجارة الاقليمية «Interregional trade» إلى التجارة بين أقاليم داخل الدولة، وهي ما أطلق عليها أولين «Bertil ohlin» التجارة الداخلية المحلية. أما التجارة الدولية «International trade» فهي التجارة بين دولتين أو أمتين.

وقد ثار النقاش بين الاقتصاديين حول ما إذا كان هناك أي إختلافات بين التجارة الأقليمية أو المحلية وبين التجارة الدولية.

وقد إعتقد الاقتصاديون الكلاسيك بأن هناك إختلافات جوهرية محددة بين المفهومين للتجارة. وطبقاً لذلك فقد صاغوا نظرية مستقلة للتجارة الدولية وهي ما عُرفت بنظرية التكاليف النسبية «Theory of Comparative Costs»، ولكن إقتصاديين مُحدثين مثل أولين «Bertil ohlin» وهابرلر «Haberler» قد رفضوا هذه الفكرة وأوضحوا أن الاختلافات بين التجارة الاقليمية والدولية هي إختلافات في الدرجة وليس في النوع.

وفيما يلي سنعرض لوجهتي النظر التقليدية والحديثة:

---

(١) Ml Jhingan, International, Economics, 1986, Konark Publications, p p. 1 - 7.

أولاً: مبررات الاعتقاد الكلاسيكي بفعل التجارة الدولية عن التجارة الاقليمية:

١ ـ عدم حركية عوامل الانتاج: Factor Immobility

خصص الاقتصاديون الكلاسيك نظرية مستقلة للتجارة الدولية، وذلك لاعتقادهم بأن عوامل الانتاج تتميز بحركية وحرية تامة في الانتقال داخل الاقليم، وبين الأماكن والمهن المختلفة طبقاً لمستويات العوائد التي يمكن أن تحصل عليها، بينما تفتقر إلى هذه الحركية على المستوى الدولي. فعدم حركية عنصر العمل على الانتقال من دولة لأخرى قد ترجع إلى الاختلافات في اللغات، العادات، المهارات الوظيفية، عدم الرغبة في ترك الروابط العائلية والاجتماعية، ارتفاع نفقات السفر فضلاً عن القيود التي تفرضها الدول المختلفة على هجرة العمال.

أما عدم حركية رأس المال على المستوى الدولي، فتُقيد ليس فقط بارتفاع نفقات النقل ولكن أيضاً ببعض القيود القانونية التي تضعها الدولة على تحركات رؤوس الأموال منها إلى الدول الأخرى فضلاً عن بعض الصعوبات والمشاكل، مثل عدم الاستقرار السياسي، الجهل بعوائد الاستثمار في دولة أجنبية، عدم استقرار العملات الأجنبية، . . . وبالطبع فإن هذه المشاكل لا تظهر في حالة التجارة الأقليمية.

٢ ـ الاختلافات في الموارد الطبيعية:

Differences in Natural Resources

تختلف الدول فيما بينها من حيث وفرة أنواع الموارد الطبيعية المتاحة ومن ثم تميل هذه الدول إلى التخصص في إنتاج تلك السلع التي تعتمد على الموارد المتوفرة ثم تبادلها بسلع أخرى حيث تكون هذه الموارد نادرة في دول أخرى. فإذا نظرنا إلى استراليا وانجلترا على سبيل المثال، نجد أن عنصر الأرض متوفر نسبياً في استراليا بالمقارنة مع عنصر العمل العمل ورأس المال، والعكس بالنسبة لانجلترا حيث يكون رأس المال متوفر نسبياً. وهكذا فإن

السلع التي تتطلب مزيـد من رأس المال (السلع الرأسمالية) يمكن انتاجهـا في انجلترا، بينما السلع التي تتطلب المزيد من الأرض يمكن انتاجها في استراليا (الصوف، القمح) ويمكن للدولتين أن يتاجـرا على أسـاس الاختلافـات في النفقات النسبية في انتاج السلع المختلفة.

٣ ـ الاختلافات في الظروف الجغرافية والمناخية:

Geographical and climatic Differences

لا تستطيع كل دولة أن تنتج كل السلع التي تحتـاجها بسبب الـظروف الجغرافية والمناخية اللهم إلا إذا تحملت تكاليف مرتفعة للغاية.

فالبرازيل تتميز بملائمة ظروفها الجغـرافية والمناخية لانتـاج البن، بينما تتميز بنجلاديش بالجوت وكوبا بانتاج السكر.

وهكـذا فـإن الـدول تتخصص في إنتـاج السلع التي تـلائم ظـروفهـا الجغرافية والمناخية ثم يتم التبادل فيما بينها.

٤ ـ إنفصال الأسواق **Different Markets**

تنفصـل الأسواق الـدولية عن بعضهـا البعض نتيجة الاختـلافـات في اللغة، العادات، الأذواق، أنواع السلع أو أشكالها أو أحجامهـا، . . وهكذا فـإن السلع التي يتم تبادلهـا بين الأقـاليم قد لا تصلح للبيـع لدول أخـرى. ولهذا السبب نجد في العـديد من الحـالات أن المنتجات التي تبـاع في الدول الأجنبية غالباً ما يتم تصميمها بحيث تناسب الخصائص القومية لهذه الدول.

يضـاف إلى ذلك، إختـلاف مسـألـة تحقيق الـوفـورات بـين الأسـواق الاقليميـة والدوليـة، فالمنشـأة الكبـيرة الحجم التي تنتـج وتبيـع العـديـد من المنتجات في دول مختلفة لا تستـطيع أن تقـوم بعملية تنميط لمنتجـاتها وتحقيق وفورات الحجم الكبير من الانتاج.

ومن الناحية الأخرى، فإن المنشـأة التي تتخصص في إنتاج نـوع واحد من المنتجات للأسواق الاقليمية ربما تجني وفورات الحجم الكبير من الانتاج.

٥ ـ إختلاف العملات : Different Currencies

يتمثل الاختلاف الرئيسي بين التجارة الاقليمية والتجارة الدولية، في استخدام عملات مختلفة في التجارة الدولية، بينما يكون لكل دولة عملتها الوطنية التي تستخدم في التجارة المحلية. فالجنيه المصري يقبل في التعامل في كل أرجاء مصر. ولكن إذا إنتقلنا إلى أي دولة مجاورة فيجب تحويل الجنيه المصري إلى عملة هذه الدولة حتى نستطيع شراء السلع والخدمات منها.

وهنا تنشأ العديد من المشاكل الاقتصادية نتيجة التغيرات في القيم النسبية للعملات المختلفة عبر الزمن، و خاصة إذا كانت الوحدات النقدية للعملات المختلفة غير قابلة للتحويل إلى ذهب، حيث تتقلب أسعار الصرف بدرجة أكبر بالمقارنة مع تلك المرتبطة بقاعدة الذهب.

وهكذا فإن حساب وتنفيذ المعاملات التجارية الدولية يتضمن نوعاً من التكاليف والمخاطر لا توجد في التجارة المحلية.

وهناك مشكلة أخرى، وهي أن عملات بعض الدول مثل الدول النامية أو الأقل تقدماً تكون غير قابلة للتحويل بالنسبة للمعاملات الدولية. يضاف إلى ذلك أن الدول المختلفة تقوم باتباع سياسات نقدية مختلفة وسياسات خاصة بالصرف الأجنبي لكي تؤثر في عرض الصادرات أو الطلب على الواردات. وهذا الاختلاف في السياسات في نظر بعض الاقتصاديين مثل كندلبرجر «C. B. Kindleberger» هو الذي يميز التجارة الدولية عن التجارة المحلية وليس مجرد إختلاف العملات الوطنية للدول المختلفة.

٦ ـ مشاكل ميزان المدفوعات :

Problems of Balance of Payments

تميز مشاكل ميزان المدفوعات، التجارة الدولية عن التجارة الاقليمية فبينما ترتبط هذه المشاكل بالتجارة بين الدول فإنها لا تظهر في التجارة بين أقاليم الدولة الواحدة.

فإذا استورد المقيمون في اقليم معين أكثر مما يستورده اقليم آخر داخل الدولة فليس هناك مشكلة، حيث كافة الأقاليم تستخدم نفس العملة، وتشترك في نظام مصرفي واحد وبالتالي فإن تدفق الأموال من اقليم العجز إلى اقليم الفائض يتخذ شكل تحويل أرصدة من خلال النظام المصرفي حيث يتميز رأس المال بقدر كبير من الحركية في الانتقال داخل الدولة الواحدة.

يضاف إلى ذلك أن إختيار السياسات الملائمة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات يثير عديداً من المشاكل، فهل تحاول الدولة التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات تصحيحه عن طريق سياسات داخلية انكماشية أو فرض بعض القيود المباشرة على الواردات أو الصرف الأجنبي أو تخفيض القيمة الخارجية للعملة؟ بالطبع لن تظهر هذه المشاكل بالنسبة للتجارة الاقليمية.

٧ ـ اختلاف السياسات القومية: Different National policies

من الطبيعي إتباع سياسات اقتصادية متشابهة في خطوطها الرئيسية داخل الدولة الواحدة، فالسياسات المالية والنقدية وسياسات الدخول، والتجارة تكاد تكون واحدة داخل الدولة[1]. وأيا كانت القيود على حركة السلع فلا يمكن مقارنتها من حيث شمولها وشدتها بالقيود على التجارة الخارجية، في شكل تحديد الحصص، الرسوم الجمركية على الواردات، الرقابة على الصرف الأجنبي. وأحياناً تكون القيود متمثلة في ضرورة توافر إشتراطات معينة للتغليف، إشتراطات صحية لتناسب المواصفات القومية.

ومن المحتمل أن تكون الاختلافات في السياسات الاقتصادية القومية أكثر حدة بين الدول منها داخل الدولة الواحدة.

وأيا كان الغرض من تقييد التجارة الخارجية فإن الهدف الرئيسي لها هو تغليب المصلحة القومية على مصالح الدول الأخرى في العالم، بينما الهدف

(١) لا يعني ذلك أن الحكومة لا تستطيع التمييز بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة عند تنفيذ سياستها الاقتصادية.

من القيود والسياسات الداخلية هو تغليب مصلحة الاقتصاد القومي ككل وليس جزء منه، وعلى حد تعبير فردريك ليست «Friedrich List» «أن التجارة المحلية تكون فيما بيننا، أما التجارة الخارجية تكون بيننا وبينهم».

ثانياً: مبررات وجهة النظر الحديثة:

يرى «بيرتل أولين» أنه لا يوجد اختلاف كبير بين التجارة الدولية والاقليمية. وأن التجارة الدولية لا تعدو أن تكون حالة خاصة من التجارة الاقليمية أو المحلية. ومن ثم ليس هناك أي مبرر لوجود نظرية مستقلة لمعالجة موضوعات التجارة الدولية. ويسوق «أولين» بعض الحجج التي تؤيد وجهة نظره.

(أ) عدم صحة الافتراض الكلاسيكي بخصوص حركية انتقال عناصر الانتاج:

فيرفض «أولين» المناقشة الكلاسيكية التي تفترض أن العمل ورأس المال يتحركان بحرية أكبر داخل البلد الواحد بالمقارنة مع ما يحدث على المستوى الدولي، فالعمل ورأس المال لا يتحركان بسهولة داخل البلد الواحد وفقاً لمستويات العوائد التي يمكن أن تحصل عليها، وإلا كيف نستطيع أن نفسر اختلاف معدلات الأجور أو أسعار الفائدة، ليس فقط من نشاط لآخر ولكن في نفس النشاط من اقليم لآخر. وهناك العديد من الأمثلة والأدلة في الواقع العملي التي توضح ذلك، فكيف يمكن تفسير الكساد أو البطالة في مناطق معينة في بريطانيا دون بقية المناطق، وكذلك الفرق بين الشمال المتقدم في ايطاليا والجنوب المتخلف (نسبياً)[1].

ومن الناحية الأخرى، فإن هناك انتقادات للافتراض الكلاسيكي بعدم حركية العمل ورأس المال على المستوى الدولي، ولقد حدث تاريخياً أن الفترة التي عاصرها الكلاسيك قد تميزت عن أي فترة أخرى سابقة عليها أو تالية لها بتحركات ضخمة لعناصر الانتاج من دولة لأخرى. فالتنمية السريعة

---

(١) د. عبد الرحمن يسري، د. محمود يونس محمد، الاقتصاديات الدولية، ١٩٨٩، قسم الاقتصاد ـ كلية التجارة، ص ١٣.

التي حدثت في الولايات المتحدة، استراليا ونيوزلندا وكندا ودول أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ترجع إلى حد كبير إلى تحركات ألعمل ورأس المال من انجلترا وأوروبا.

(ب) عامل المكان وتكلفة النقل:

● إن أساس التجارة الدولية لا يختلف كثيراً عن التجارة الداخلية. ففي كليهما يكون عامل المكان وتكلفة النقل هاماً حيث تنتقل السلع من الأماكن التي توجد بها وفرة إلى الأماكن الأخرى حيث تكون نادرة. وتؤخذ تكاليف النقل في الاعتبار في الحالتين.

وتتم التجارة بواسطة منشآت بهدف تعظيم الأرباح في كل من التجارة الدولية والاقليمية.

(حـ) اختلاف العملات:

● إن إختلاف العملات في التجارة الدولية ليس مبرراً لوجود نظرية مستقلة لمعالجتها، فمن الممكن أن يربط سعر الصرف بين الدولتين على أساس القوة الشرائية للعملتين وطالما يمكن تحويل عمله الدولة إلى عملة الدولة الأخرى، لا يوجد اختلاف رئيسي بين التجارة الدولية والاقليمية.

(ء) مبدأ التخصص:

● وأخيراً، يناقش «أولين» أن نظرية النفقات النسبية لا تنطبق فقط على التجارة الدولية بل يمكن تطبيقها على التجارة التي تتم داخل الدولة. فطبقاً لمبدأ التخصص يقوم الفرد بتوجيه قدراته إلى الأنشطة التي تلائمه بدرجة أفضل[1].

وكما يذكر «أولين» أن الأقاليم والدول تتخصص وتتاجر مع بعضها

---

(١) فالمدير بمنشأة معينة على سبيل المثال قد يستطيع إصلاح موتور سيارته ربما بتكلفة أقل وبطريقة أكفأ من إصلاحها بورشة متخصصة لإصلاح السيارات. ولكنه لا يقوم بذلك لأن وقته ومجهوده ربما يكون أكثر ربحية إذا خصص لعمله كمدير.

البعض لنفس الأسباب التي يتخصص ويتاجر من أجلها الأفراد حيث هناك مكاسب من التخصص.

(هـ) تحديد الأثمان:

● لا تختلف الطريقة التي تتحدد بها أثمان السلع التي يتم تبادلها في التجارة الدولية،عن تلك التي تدخل في التجارة الاقليمية.فمن المعروف أن أثمان السلع في التجارة الاقليمية،تتحدد عن طريق التوازن العام للطلب والعرض ولا تؤثر الاختلافات القائمة بين الدول في العملات والرسوم الجمركية والأذواق واللغات والعادات ـ في تدفق السلع والخدمات على المستوى الدولي، فهي إختلافات في الدرجة وليست في النوع.

يتضح مما تقدم،بأنه لا توجد اختلافات حقيقية بين التجارة الداخلية والدولية طبقاً لتفسير «أولين» بالرغم من ذلك،فإن الواقع يؤكد وجود إختلافات حادة بينهما فلكل دولة عملتها الوطنية الخاصة بها والتي يستطيع مواطنوها عن طريقها بيع وشراء السلع بحرية كاملة داخل البلد. ولكن من غير الممكن شراء السلع من دول أخرى أو بيعها بسبب القيود العديدة التي تفرضها كل دولة. فالعملات الأجنبية قد لا تكون متاحة بحرية أو سهلة التحويل فضلاً عن أن مشاكل أسعار الصرف وموازين المدفوعات والرسوم الجمركية لا تنشأ على الاطلاق في مجال التجارة الداخلية وإنما هي جزأ لا يتجزأ من التجارة الدولية.

ومن أجل حل هذه المشاكل المرتبطة بالتجارة الدولية تم إنشاء المنظمات الدولية مثل «صندوق النقد الدولي» «IMF»، «منظمة الجات» الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «GATT» ومنظمة «الانكتاد» «UNCTAD».

وكما يذكر «كندلبرجر» ان التجارة الدولية تُعالج بصورة مستقلة بسبب التقليد وأهمية المشاكل المرتبطة بالتجارة الدولية في الواقع العملي واتباعها قوانين مختلفة عن التجارة الداخلية، ولأن دراستها على هذا النحو تزيد من فهمنا وإدراكنا للاقتصاد ككل.

إن دراسة التجارة الدولية بصورة مستقلة،لا يعني بالطبع أنها منفصلة عن النظرية الاقتصادية (الجزئية أو الكلية)، فالعديد من الأدوات التحليلية والنماذج المستخدمة،ترتكز على فهم النظرية الاقتصادية، فضلاً عن أن التجارة الدولية تهتم بنفس المشاكل التي تكون محل إهتمام الاقتصاد كعلم اجتماعي سواء في مجال الاستهلاك أوالانتاج. وهي مشاكل تخصيص الموارد، درجة توظيفها (كلية أو جزئية) ومشاكل النمو والتنمية.

وتحاول التجارة الدولية تحليل هذه المشاكل على المستوى الدولي، وبذلك تنتقل التجارة الدولية،من دراسة كيفية عمل إقتصاد معين لمعالجة هذه المشاكل إلى تحليل العلاقات المتبادلة بين بلدين أو أكثر،مع الأخذ في الاعتبار كيفية عمل جهاز الثمن في كل منها، العوامل المؤثرة في مستوى التوظف والقوى المحددة للنمو أو التنمية.

الفصل الثاني

«أدوات التحليل الاقتصادي المستخدمة في دراسة توازن التجارة الدولية»

أدخل الاقتصاديون النيوكلاسيك أمثال «هابرلر» و«ليونتيف» و«ميد» بعض الأدوات التحليلية الشائعة الاستخدام في نظرية التجارة الدولية مثل منحنى إمكانية الانتاج، منحنيات سواء المجتمع، ومنحنى سواء التجارة.

وقد استخدمت هذه الأدوات بدرجة كبيرة إلى جانب منحنيات عرض المبادلة «لمارشال» وذلك عند تحليل فكرة التوازن العام في نظرية التجارة الدولية.

وفيما يلي سوف نقوم بتوضيح هذه المفاهيم لكي يسهل على القارىء استخدامها في الفصول القادمة.

١ ـ منحنى إمكانية الانتاج: The Production possibility Curve

يمثل منحنى إمكانية الانتاج جانب العرض في توازن التجارة الدولية. ويبين مختلف التوفيقات البديلة من سلعتين التي يمكن لبلد ما إنتاجها بكفاءة وذلك عندما تُوظف موارده المتاحة (عوامل الانتاج) توظيفاً كاملاً في ظل المعرفة الفنية أو التكنولوجية المتاحة.

وطالما أن موارد المجتمع تكون نادرة ومحددة،فإن زيادة إنتاج إحدى السلعتين لا بد وأن يكون على حساب نقص إنتاج السلعة الأخرى في ظل إفتراض التوظيف الكامل للموارد.

ويقيس ميل منحنى إمكانية الانتاج،الكمية التي يمكن التخلي عنها من إحدى السلعتين مقابل الحصول على وحدة اضافية من السلعة الأخرى.

وهذا ما يطلق عليه الاقتصاديين «تكلفة الفرصة البديلة» فتكلفة إنتاج وحدة إضافية من إحدى السلعتين، تقاس بمقدار الانخفاض في انتاج السلعة الأخرى. وبمعنى آخر فإن ميل منحنى إمكانية الانتاج سيكون سالباً (أي ينحدر من أعلى لأسفل ويتجه من اليسار إلى اليمين)،ويتوقف شكل منحنى إمكانية الانتاج على ظروف التكلفة في المجتمع أو معدل التحويل الفني للموارد بين إنتاج السلعتين[1].

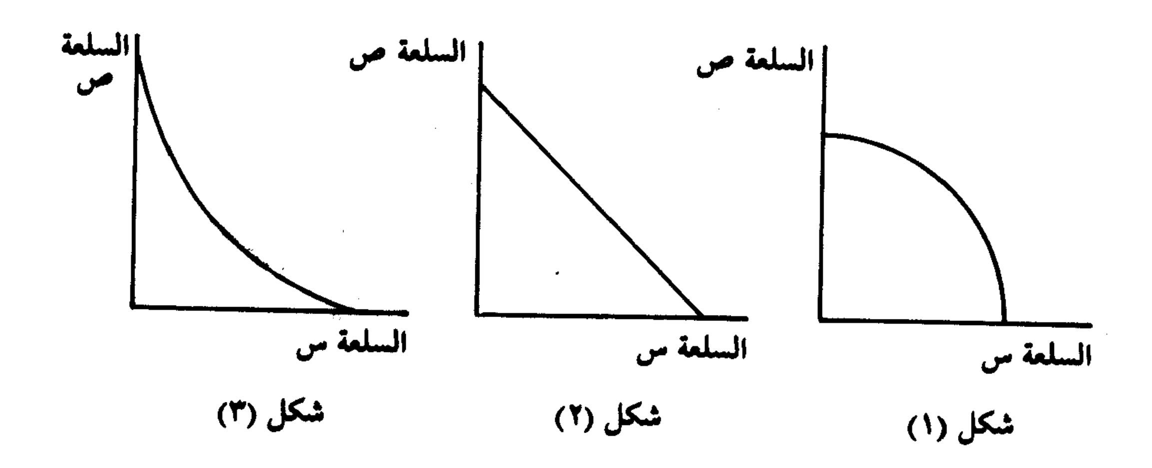
ففي ظل تزايد تكلفة الفرصة البديلة (تزايد معدل التحويس الفني) سيأخذ المنحنى الشكل المقعر ناحية نقطة الأصل شكل (١).

أما إذا كانت تكلفة الفرصة البديلة ثابتة (يتم التحويل بمعدل ثابت) فإن منحنى إمكانية الانتاج سيأخذ شكل الخط المستقيم شكل (٢). وأخيراً فإنه في ظل ظروف تناقص التكلفة (تناقص معدل التحويل الفني) سيأخذ منحنى امكانية الانتاج الشكل المحدب ناحية نقطة الأصل شكل (٣).

---

(١) يسمى منحنى إمكانية الانتاج أحياناً بمنحنى التحويل الفني. ويلاحظ أن معدل التحويل الفني يساوي معدل التكاليف الحدية لانتاج السلعتين. وللتبسيط دعنا نفترض أن عنصر العمل يستخدم فقط في الانتاج، فإذا كانت التكاليف الحدية لإنتاج إحدى السلعتين (س) تساوي ٤ على سبيل المثال (فمعنى هذا أن انتاج وحدة إضافية من السلعة (س) يحتاج إلى ٤ وحدات عمل) وبالمثل إذا افترضنا أن التكلفة الحدية لإنتاج السلعة ص تساوي ٢ (إنتاج وحدة إضافية من ص يحتاج إلى ٢ وحدة عمل).

فإذا كان عرض العمل ثابت فإنه لانتاج وحدة إضافية من (س) لا بد من التخلي عن إنتاج وحدتين من (ص) ومعنى هذا أن معدل التحويل يساوي ٢ وهذا ببساطة هو نفسه النسبة بين التكلفة الحدية لإنتاج (س) والتكلفة الحدية لإنتاج (ص)

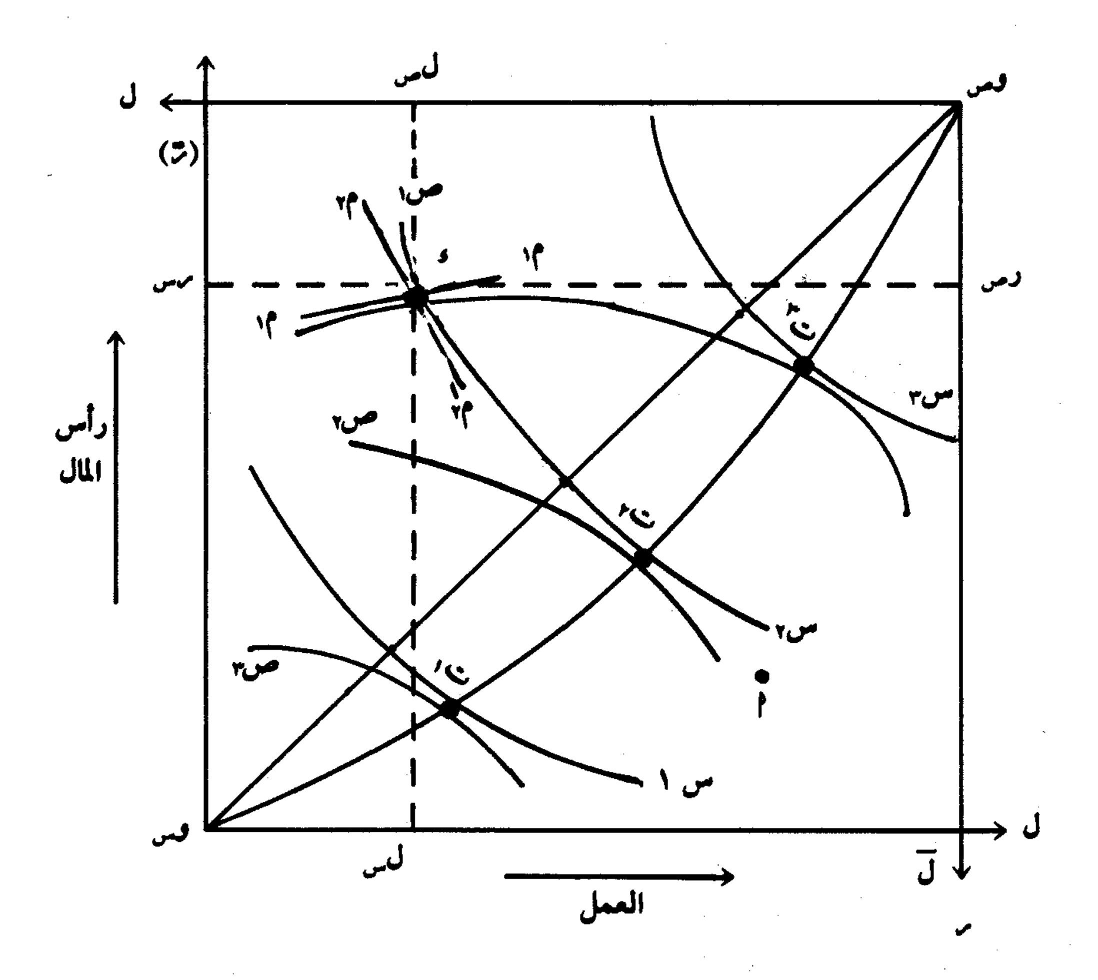


أشكال منحنى امكانيات الانتاج في المجتمع

ويمكن أن نشتق منحنى إمكانيات الانتاج باستخدام ما يسمى بالشكل الصندوقي لإدجورث. «Edgeworth Box Diagram».

والشكل الصندوقي لإدجورث عبارة عن وسيلة بيانية يستخدمها الاقتصاديون،لتوضيح التفاعل بين اثنين من الأنشطة الاقتصادية عندما تكون المدخلات ذات كمية ثابتة. وغالباً ما يستخدم لتحليل التوازن العام والرفاهة الاقتصادية.

فإذا افترضنا مجتمع معين يقوم بإنتاج سلعتين س، ص باستخدام عنصري العمل (لَ) ورأس المال (رَ).



شكل (٤) الشكل الصندوقي

تستطيع أن تكون مستطيلاً تمثل جوانبه العرض الكلي المتاح من العمل (لَ) ورأس المال (رَ). ثم نقوم برسم منحنيات الناتج المتساوي التي تبين مستويات مختلفة من إنتاج السلعتين س، ص طبقاً لدالة إنتاج كل منهما. وسنفترض أن دوال الانتاج تكون متجانسة من الدرجة الأولى فضلاً عن اختلاف نسب مزج أو خلط عاملي الانتاج في كل منهما . فمن الشكل (٤) نجد أن وس تمثل نقطة الأصل بالنسبة لخريطة منحنيات الناتج المتساوي لمستويات مختلفة من السلعة س والتي يمكن الحصول عليها

باستخدام توفيقات مختلفة من العمل ورأس المال. وبالمثل تمثل وص نقطة الأصل بالنسبة لإنتاج السلعة ص.

ويلاحظ أن أي نقطة داخل الشكل الصندوقي تمثل تخصيص للموارد المتاحة بين انتاج السلعتين حيث يكون هناك توظف كامل.

دعنا نبدأ من التخصيص الممثل بالنقطة (ى) حيث يتقاطع منحنيا السواء س٢، ص١ ويستلزم إنتاج المستوى س٢ من السلعة س الكمية وس لس من العمل والكمية وس رس من ر أس المال ولإنتاج المستوى ص١ من السلعة ص تستخدم الكمية وص لص من العمل والكمية وص رص من رأس المال، مثل هذا التخصيص يكون ضرورياً لتحقيق التوظف الكامل المفترض ولكن السؤال هل تمثل نقطة ى تخصيص كفء لإنتاج السلعتين س، ص وتخصيص أمثل لكل من العمل ورأس المال؟

الاجابة بالنفي، لأن النسبة بين النواتج الحدية لكل من العمل ورأس المال تكون مختلفة عند نقطة ى، حيث يختلف ميل المماس لمنحنيا الناتج المتساوي عند نقطة التقاطع ى فميل المماس م٢ م٢ يكون أكبر من ميل المماس م١ م١ وهذا يعني أن كمية العمل تكون أكثر انتاجية عند استخدامها في إنتاج س بدلاً من ص، بينما يكون العكس صحيحاً بالنسبة لرأس المال وهكذا يجب أن ينتقل العمل من إنتاج السلعة ص إلى إنتاج السلعة س ورأس المال من انتاج السلعة س إلى انتاج السلعة ص.

فإذا تركنا من النقطة (ى) إلى نقطة مثل ت٢ فسنحصل على نفس مستوى الانتاج من السلعة س والممثل بمنحنى الناتج المتساوي س٢ وفي نفس الوقت نتمكن من زيادة مستوى الانتاج من السلعة ص حيث ننتقل إلى منحنى الناتج المتساوي ص٢.

معنى هذا أن التخصيص عند (ى) لم يكن أمثل. وبالمثل يمكن الانتقال إلى نقطة أخرى مثل ت٣.

ويعرف التخصيص الأمثل للموارد في الانتاج بأنه ذلك التخصيص

الذي يتحقق عندما يكون من غير الممكن زيادة الناتج من سلعة معينة بـدون تخفيض الناتج من السلعة الأخرى.

يلاحظ أن النقط $ت_{١}$، $ت_{٢}$، $ت_{٣}$ تحقق هذا الشرط.

وعندها تتماس منحنيات النـاتج المتسـاوي المختلفة، والمنحنى الـذي يمر بنقط التماس المختلفة والتي يتساوى عندها المعدل الحدي للاحلال أو النواتج الحدية للعمـل ورأس المال يسمى بمنحنى التعـاقد «Contract Curve» وهـو المنحنى الممثل في الشكل (٤) بـ $و_{س}$ $و_{ص}$.

ويلاحظ أن نقطة مثل أ لا تقع على منحنى التعاقد ولا تمثل نقطة تماس لمنحنيا ناتـج متساوي لا تمثـل تخصيص أمثل، لأنـه بالانتقـال من أ إلى نقطة تقع على منحنى التعاقد مثل $ت_{٢}$ تؤدي إلى زيادة انتاج كل من السلعتـين إلى المستـوى الممثـل بمنحنى النـاتج المتسـاوي $س_{٢}$ بـالنسبـة للسلعـة س، وإلى المستوى الذي يمثله منحنى الناتج المتساوي $ص_{٢}$ بالنسبة للسلعة ص.

ويلاحظ أن النقط الواقعـة على القـطر الرئيسي في الشكـل الصندوقي $و_{س}$ $و_{ص}$ لا تمثل تخصيصاً أمثلاً ـ لماذا؟

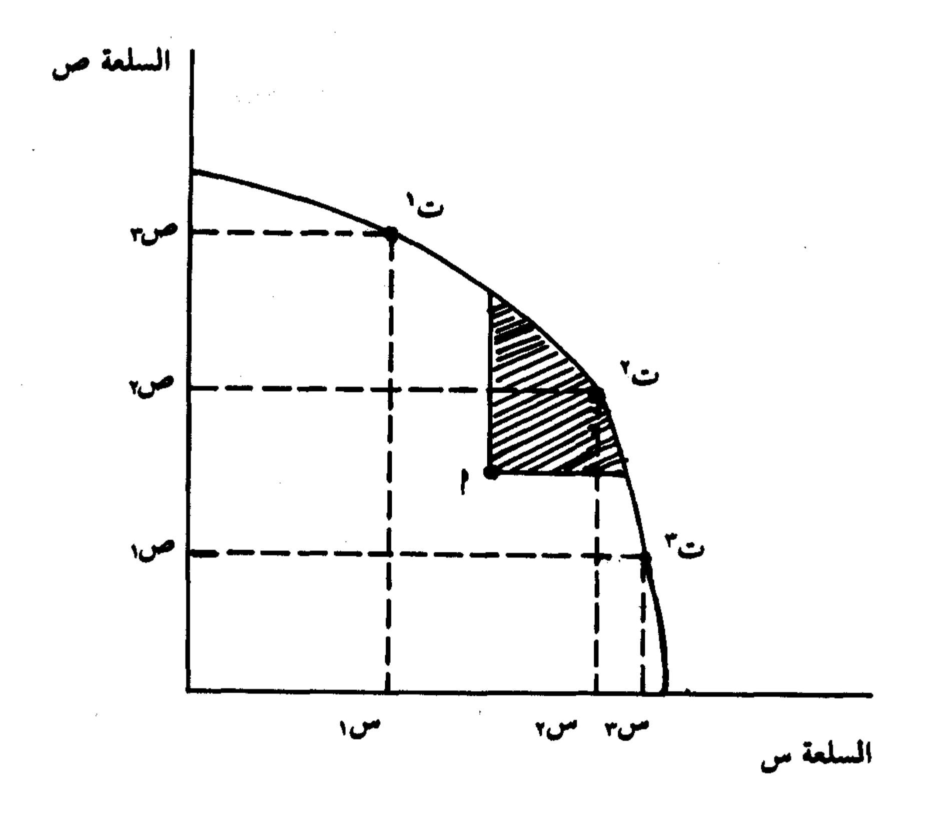
لأنه بالانتقال من $و_{س}$ تجاه $و_{ص}$ يزيد انتاج السلعة س بينـما يقل إنتـاج السلعة ص وعند النقطة $و_{ص}$ تستخدم كل الموارد المتاحة في إنتـاج السلعة س دون الحصول على أي انتاج من ص.

وبالمثل إذا إنتقلنا من $و_{ص}$ إلى $و_{س}$. بينما يـزيد انتـاج السلعة ص يقـل إنتـاج السلعة س وعنـد النقطة $و_{س}$ تستخـدم كل المـوارد المتـاحـة في انتـاج السلعة ص دون الحصول على أي إنتاج من س.

ومن الـواضح أن الانتقـال من أي نقطة عـلى القطر الـرئيسي إلى نقطة أخرى على منحنى التعاقد سيترتب عليها زيادة الكفاءة.

ويمكن إشتقـاق منحنى إمكانيـة الانتاج من الشكـل الصندوقي شكـل (٥) برصد النقط التي تقع على منحنى التعاقد (مثـل $ت_{١}$، $ت_{٢}$، $ت_{٣}$) والتي

تمثل أقصى كميات يمكن إنتاجها بكفاءة من السلعتين س، ص عندما توظف الموارد المتاحة (العمل ورأس المال) توظيف كاملاً.



شكل (٥) اشتقاق منحنى امكانية الانتاج من منحنى التعاقد

ويلاحظ أنه كلما زاد إنتاج سلعة معينة كلما نقص إنتاج السلعة الأخرى.

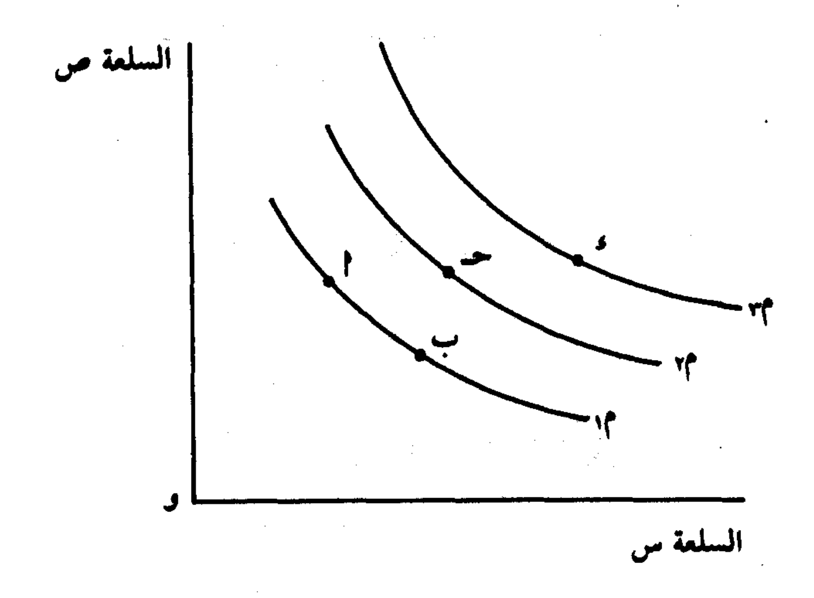
ومن الواضح أن أي نقطة داخل منحنى إمكانية الانتاج مثل أ لا يتحقق عندها الكفاءة في استخدام الموارد لأنه يمكن الحصول على مستويات الانتاج التي تظهرها المنطقة المظللة والتي تكون مفضلة على أ وهكذا يمكن إعادة تخصيص الموارد والحصول على نقط أكثر كفاءة.

٢ ـ منحنيات سواء المجتمع :

The Community Indifference curves

يمثل منحنى سواء المجتمع،أو منحنى السواء الاجتماعي جانب الطلب في توازن التجارة الدولية. ويظهر هذا المنحنى التوفيقات المختلفة من سلعتين التي تعطي المجتمع نفس مستوى الأشباع.

ويمكن الحصول على منحنيات سواء المجتمع بتجميع منحنيات السواء الفردية التي تعكس الأذواق المختلفة في المجتمع. ولمنحنيات سواء المجتمع نفس خصائص منحنيات السواء الفردية ويظهر شكل (٦) خريطة منحنيات سواء المجتمع الممثلة بـ م١، م٢، م٣. ويلاحظ أن كل النقط على منحنى السواء مثل أ، ب على منحنى السواء الأول تعطي نفس المستوى من الاشباع.



شكل (٦) خريطة منحنيات سواء المجتمع

وتعطى منحنيات السواء الأعلى مستوى اشباع أكبر بالنسبة للمجتمع، مثل النقطة حـ على منحنى السواء الثاني م٢ والتي تعطي إشباع أكبر بالمقارنة

مع النقط أ، ب على منحنى السواء م١ وبالمثل فإن النقطة د على منحنى السواء م٣ تعطي مستوى إشباع أكبر بالمقارنة بالمنحنى الأدنى مثل م٢.

وكلما ابتعد منحنى السواء عن نقطة الأصل كلما زاد مستوى الاشباع الذي يمثله. وتتميز منحنيات السواء بكونها محدبة ناحية نقطة الأصل وذلك لافتراض تناقص المعدل الحدي للإحلال والذي يقيس الميل المطلق لمنحنى السواء عند أي نقطة.

ويُعرف المعدل الحدي للإحلال بأنه كمية السلعة التي يكون المجتمع مستعداً للتنازل عنها للحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى بحيث يظل المجتمع على نفس منحنى السواء.

يضاف إلى ذلك، إستحالة تقاطع منحنيات السواء. ويتضمن هذا أن دخول وتفضيلات كل أفراد المجتمع يجب أن تكون متطابقة[1].

استخدام منحنى امكانيات الانتاج ومنحنيات سواء المجتمع في توازن التجارة الدولية:

بعد أن عرضنا لكل من منحنى إمكانيات الانتاج (العرض) ومنحنيات سواء المجتمع (الطلب) بصورة مستقلة. سنقوم الآن باستخدامهما معاً لايجاد التوازن العام في ظل غياب التجارة الدولية. (اقتصاد مغلق) ثم في ظل اقتصاد مفتوح.

أولاً: التوازن العام في اقتصاد مغلق:

تمدنا جوانب الطلب والعرض لاقتصاد مبسط في حالة وجود سلعتين

---

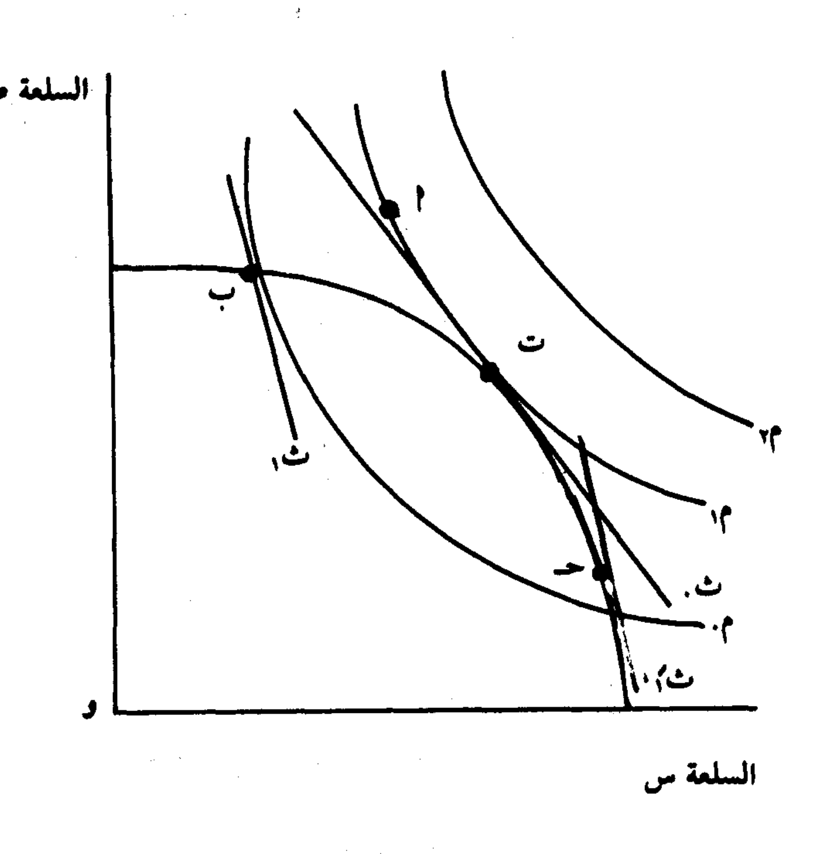
(١) غالباً ما ينتقد إستخدام منحنيات سواء المجتمع في نظرية التجارة الدولية، بسبب عدم واقعية إفتراض ثبات التفضيلات أو الأذواق وتوزيع الدخل في المجتمع. ومن ثم قد يكون من الصعب تجميع التفضيلات الفردية وتشييد منحنى سواء المجتمع. ونتيجة لذلك رفضها بعض الاقتصاديين مثل «هابرلر» بينما نجد العديد من الاقتصاديين مثل الزوورث «Ellsworth» وجونسون «Johnson» لا يزال يجد في منحنيات سواء المجتمع أداة تحليلية مفيدة بالرغم من الانتقادات الموجهة إليها.

بالمعلومات الكافية لتصوير التوازن العام لكل من الانتاج والاستهلاك في نفس الوقت.

فظروف العرض تتلخص في منحنى إمكانيات إنتاج المجتمع بينما تتضح ظروف الطلب من مجموعة منحنيات سواء المجتمع.

ويوضح الشكل (٧) كيفية الجمع بين الطلب والعرض لتحقيق التوازن العام «general Equilibrium» للاقتصاد عندما يتم تعظيم إشباع المستهلكين في ظل قيد الانتاج. وذلك عندما يتماس أعلى منحنى سواء ممكن (م١) مع منحنى إمكانية الانتاج (النقطة ت) ونلاحظ أن النقط الأخرى على المنحنى م١ تكون غير ممكنة في ظل قيد إمكانيات الانتاج مثل النقطة أ.

كما أن النقط الأخرى على منحنى إمكانية الانتاج مثل النقطة ب تكون ممكنة ولكنها تعطي مستوى إشباع أقل.



شكل (٧) التوازن العام في اقتصاد مغلق

وهكذا فإن النقطة ت تمل نقطة التوازن العام حيث تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة أو المنتجة.

ويُمثل ميل المماس لأعلى منحنى سواء ممكن ($م_١$) بالخط ث. ويعبر عن المعدل الحدي للإحلال في الاستهلاك ـ أي المعدل الذي يرغب المستهلكون في مبادلته من السلعة س مقابل السلعة ص. وهو المعدل السائد في السوق، والسؤال هل هذا المعدل يكون مقبولاً من جانب المنتجين؟

يلاحظ أن الخط ث. يكون مماساً أيضاً لمنحنى إمكانية الانتاج عند النقطة ت، ولهذا فإن ميله يمثل المعدل الحدي للتحويل الفني في الانتاج. ومن ثم سيكون المنتجون في حالة توازن أيضاً عند النقطة ت.

ويمكن تلخيص شروط التوازن على النحو التالي:

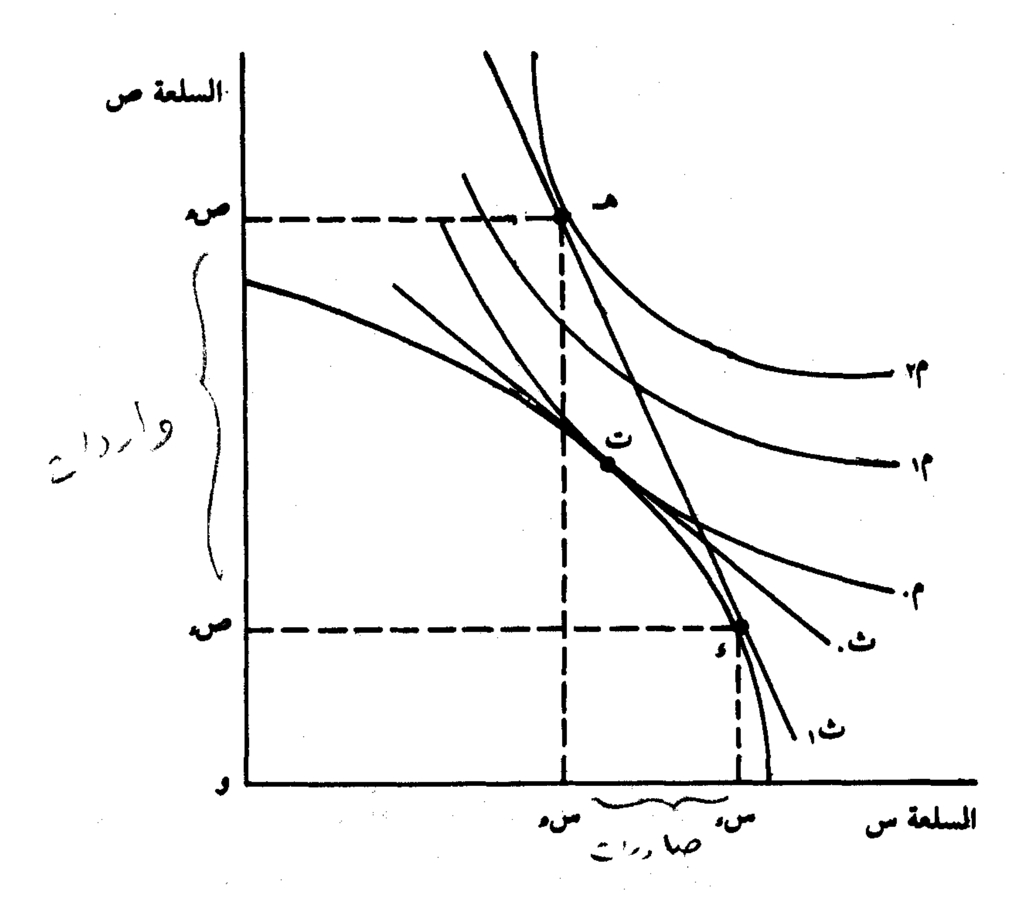
الطلب	معدل التبادل السوقي	العرض
المعدل الحدي لإحلال س محل ص في الاستهلاك	= ميل الخط ث. أو $\frac{ث_س}{ث_ص}$	= المعدل الحدي للتحويل الفني في انتاج س مقابل ص

حيث $ث_س$، $ث_ص$ أسعار كل من السلعتين س، ص. يلاحظ من الشكل (٧) أن النقطة ث هي التي تفي بهذه الشروط. فالنقطة ب على سبيل المثال تمثل نقطة تماس الخط $ث_١$ مع منحنى السواء م. وهنا يكون المستهلكون في حالة توازن، ولكن سيكون الانتاج عند النقطة حـ (حيث الخط $ث_١$ له نفس ميل الخط $ث_١$ ويمس منحنى إمكانية الانتاج) وسيقوم المنتجون بانتاج كميات أكبر من السلعة س وكميات أقل من السلعة ص بالمقارنة مع ما يطلبه المستهلكين. وسيؤدي فائض الانتاج من السلعة س بالنسبة إلى السلعة ص، إلى انخفاض أثمان س، وارتفاع أثمان ص، وهكذا حتى

ننتقل من النقطة ب في اتجاه النقطة ت. كما تنتقل نقطة الانتاج من حـ في اتجاه النقطة ت وستستمر هذه التحركات حتى يكون معدل التبادل مماساً في نفس الوقت لكل من منحنى امكانية الانتاج ومنحنى سواء المجتمع.

ثانياً: التوازن العام في ظل اقتصاد مفتوح:

دعنا نبدأ من وضع توازن الاقتصاد المغلق في الشكل (٨) من النقطة ت. حيث خط الأسعار النسبية يمثل بالخط ث.، فإذا سمحنا بقيام التجارة الدولية، فسوف نواجه بمجموعة من الأسعار الدولية التي تختلف عن الأسعار المحلية. ويوضح الشكل (٨) أن الأسعار الدولية تكون ممثلة بالخط ث۱. وعند هذه الأسعار تكون السلعة س أغلى والسلعة ص أرخص نسبياً بالمقارنة مع الأسعار المحلية في ظل الاقتصاد المغلق. وسوف يستجيب



شكل (٨) التوازن العام للتجارة الدولية

المنتجون بزيادة انتاج السلعة س على حساب السلعة ص حتى يتحقق التوازن في ظل الأسعار الدولية $ث_{١}$ عند النقطة ء حيث يتعادل المعدل الحدي للتحويل الفني مع النسبة بين الأسعار.

وهكذا ينتقل التوازن من النقطة ت إلى النقطة ء. أما بالنسبة للمستهلكين، الذين يواجهون بقيد الميزانية الجديد المثل بالخط $ث_{١}$ فسيحققون تعظيم الاشباع عند النقطة هـ حيث يتماس منحنى السواء $م_{٢}$ مع خط الميزانية $ث_{١}$.

وعندما يكون الاستهلاك عند النقطة هـ والانتاج عند النقطة ء، فإن الانتاج المحلي من السلعة س لن يتساوى مع الاستهلاك المحلي من هذه السلعة حيث يوجد فائض في الانتاج قدرة $س_م س_ء$ من السلعة س والذي يمكن تصديره مقابل النقص في انتاج السلعة ص الذي يمكن استيراده $ص_ء ص_م$. ويلاحظ أن شروط التوازن في الاستهلاك والانتاج في حالة الاقتصاد المفتوح هي نفسها في الاقتصاد المغلق وهي:

المعدل الحدي للاحلال في الاستهلاك = النسبة بين أسعار السلعتين = المعدل الحدي للتحويل الفني في انتاج السلعتين.

ويلاحظ أن المعدل الذي يتم به تصدير الكمية $س_م س_ء$ من السلعة س مقابل إستيراد الكمية $ص_ء ص_م$ من السلعة ص هو نفس معدل الأسعار الدولية الذي يمثل بالخط $ث_{١}$.

حيث ميل الخط $ث_{١}$ = $\frac{ث_س}{ث_ص} = \frac{و ص_م - و ص_ء}{و س_ء - و س_م}$

وبضرب الطرفين في الوسطين نجد أن قيمة الصادرات تساوي قيمة الواردات:

قيمة الصادرات	=	قيمة الواردات
$ث_س \times و س_ء - ث_س \times و س_م$	=	$ث_ص \times و ص_م - ث_ص \times و ص_ء$

وبإعادة ترتيب حدود هذه المعادلة نجد أن الدخل من الانتاج يتساوى مع الانفاق على الاستهلاك.

الدخل	=	الانفاق
$ث_{س} \times و\,س_{١} + ث_{ص} \times و\,ص_{١}$	=	$ث_{س} \times و\,س_{٢} + ث_{ص} \times و\,ص_{٢}$

منحنى عرض المبادلة: The offer curve

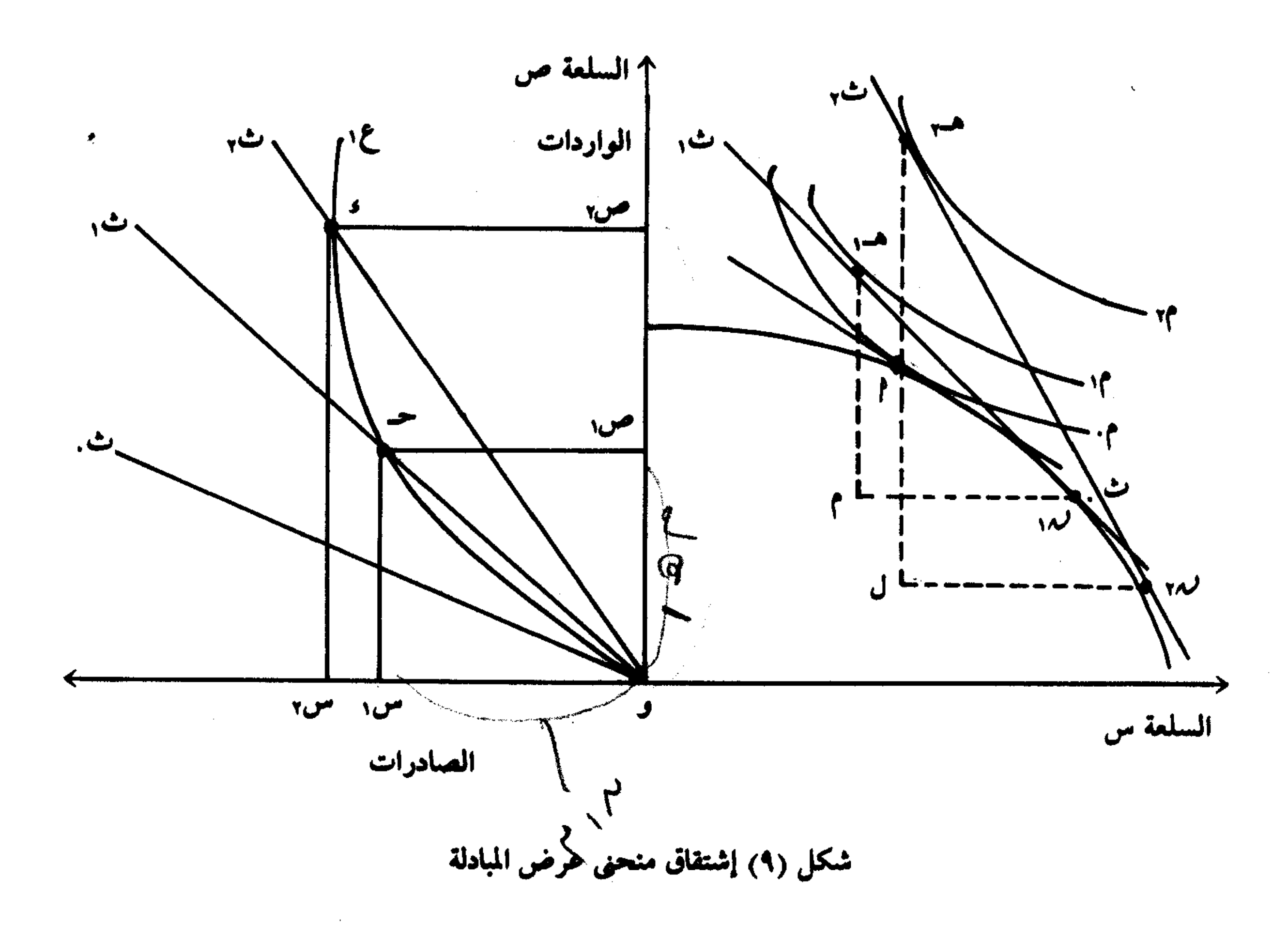
يمثل منحنى عرض المبادلة أو كما يُعرف أحياناً بالطلب المتبادل «recip- rocal demand curve» أداة هامة في نظرية التجارة الدولية. وقد استخدمه في بادىء الأمر كل من «ادجورث» Edgworth ومارشال «Marshall» ولكنه يستخدم الآن لشرح نظرية «ميل» للطلب المتبادل والمكاسب من التجارة الدولية فضلاً عن نظرية سعر الصرف ونظرية التعريفة.

ويبين منحنى عرض المبادلة التوازن في الانتاج والاستهلاك والتجارة عند مجموعة مختلفة من الأسعار الدولية، ويعبر المنحنى عن الكميات من سلعة معينة التي ترغب دولة ما في مبادلتها بأخرى عند الأسعار الدولية المختلفة.

ويمكن إشتقاق منحنى عرض المبادلة لدولة ما بمعرفة منحنى إمكانية الانتاج، منحنيات سواء المجتمع ومجموعة الأسعار الدولية والتي يمكن أن يتم التبادل على أساسها مع دولة أخرى.

ويوضح شكل (٩) كيفية إشتقاق منحنى عرض المبادلة لدولة ما، حيث نبدأ من وضع توازني قبل قيام التجارة الدولية، عندما يمس خط الأسعار المحلية ث. منحنى إمكانية الانتاج عند النقطة أ حيث يستخدم الانتاج بالكامل محلياً فلا توجد صادرات أو واردات.

دعنا نفترض الآن إمكانية وجود تجارة دولية، فإذا افترضنا أن شروط التجارة الدولية أو الأسعار الدولية تساوي الأسعار المحلية ث.، عندئذ لن يتغير وضع التوازن أ وسيستمر المنتجون في إنتاج نفس الكميات المطلوبة محلياً عند نفس الأسعار ولن يكون هناك تجارة دولية أيضاً.



شكل (٩) إشتقاق منحنى عرض المبادلة

إذا تغيرت الأسعار الدولية بحيث أصبحت أسعار السلعة س أغلى نسبياً (أو أسعار السلعة ص أقل)[1] ويعبر عن ذلك خط الأسعار ث١، وسوف يترتب على ذلك إنتقال المنتجين إلى النقطة ن١ بينما ينتقل المستهلكون إلى النقطة هـ١، حيث تُصدر الكمية م ن١ من السلعة س مقابل استيراد الكمية م هـ١ من السلعة ص.

يمكن تكرار هذه العملية عند أسعار أعلى مثل ث٢ وتحديد الصادرات من س (ل ن٢) مقابل الواردات من ص (ل هـ٢) عند كل سعر من هذه الأسعار، ثم نقوم في الجزء الأيسر من الشكل (٩) برسم خطوط الأسعار ث.، ث١، ث٢ التي لها نفس ميل خطوط الأسعار بالجزء الأيمن من الشكل، وترصد على المحور الأفقي كمية الصادرات من السلعة س (مقاسة

(١) افترضنا ارتفاع أسعار السلعة س وانخفاض أسعار السلعة ص في هذه الحالة حيث منحنى إمكانية الانتاج الموضح بالشكل يظهر أن لهذه الدولة ميزة نسبية في انتاج السلعة س.

على المحور الأفقي جهة اليسار) مقابل كمية الواردات من السلعة ص (مقاسة على المحور الرأسي) عند كل سعر من الأسعار.

فعند خط السعر ث. لا توجد تجارة دولية. بينما عند خط السعر $ث_١$ تكون كمية الصادرات من السلعة س $(و س_١)$ مقابل كمية الواردات $(و ص_١)$ من السلعة ص وذلك كما يتضح من النقطة حـ على خط السعر $ت_١$.

وبالمثل فإن النقطة ء على خط السعر $ث_٢$ تمثل تبادل كمية الصادرات $(و س_٢)$ من السلعة س مقابل كمية الواردات $(و ص_٢)$ من السلعة ص.

ويلاحظ أن المثلثات التي تكون رؤوسها النقط حـ، ء والنقط المماثلة في الجزء الأيسر من الشكل، تماثل تماماً مثلثات التجارة عند نفس خطوط الأسعار في الجزء الأيمن من الشكل.

ويمثل المحل الهندسي لنقط التجارة التوازنية حـ، ء والنقطة المماثلة منحنى عرض المبادلة $و ع_١$ عند معدلات مختلفة من الأسعار الدولية.

وهكذا يمكن تحديد الحجم التوازني للتجارة لبلد ما عند معدلات أسعار معينة، من منحنى عرض المبادلة لهذا البلد، وذلك دون الحاجة إلى تحديد التوازن في الانتاج والاستهلاك.

مرونة منحنى عرض المبادلة: Elasticity of the offer curve

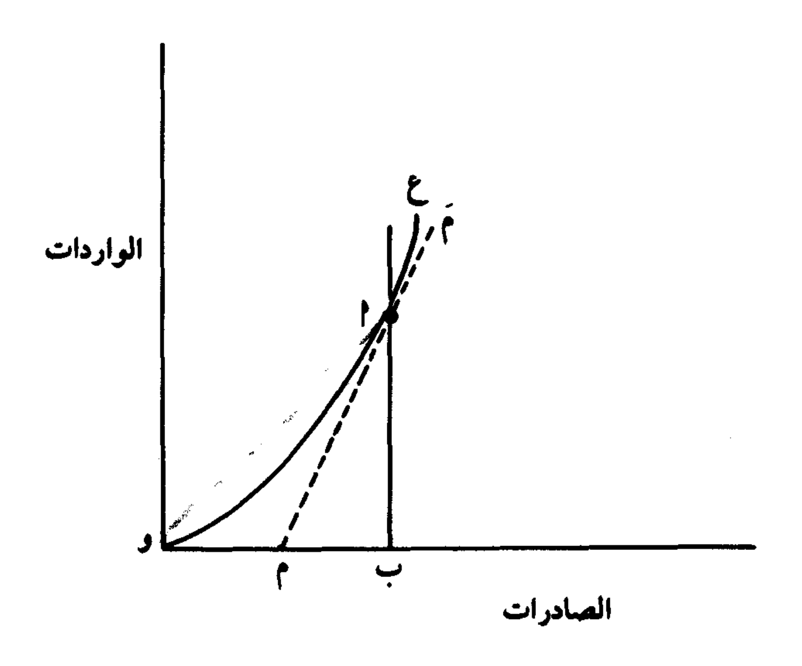
تقاس مرونة منحنى عرض المبادلة $(م_ع)$ بقسمة التغير النسبي في الواردات ÷ التغير النسبي في الصادرات. أي أن:

$$م_ع = \frac{\text{٪ التغير في الواردات}}{\text{٪ التغير في الصادرات}}$$

أو:

$$م_ع = \frac{\Delta و / و}{\Delta ص / ص} = \frac{\Delta و}{\Delta ص} \cdot \frac{ص}{و}$$

حيث تشير و، ص إلى الواردات والصادرات على التوالي. ويمكن قياس مرونة منحنى عرض المبادلة (و ع) عند نقطة معينة مثل ا على النحو التالي:



شكل (١٠) قياس مرونة منحنى عرض المبادلة

نقوم برسم مماس م مَ لمنحنى العرض (و ع) عند النقطة ا ثم نسقط عمود على المحور الأفقي عند النقطة ب يلاحظ أن:

△ و = ا ب

△ ص = م ب

و = ا ب، ص = و ب

يكون ميل المماس عند النقطة ا هو: $\frac{\triangle \text{و}}{\triangle \text{ص}} = \frac{\text{ا ب}}{\text{م ب}}$

وتكون المرونة عند ا هي = $\frac{\text{ا ب}}{\text{م ب}} \cdot \frac{\text{و ب}}{\text{ا ب}} = \frac{\text{و ب}}{\text{م ب}} > ١$

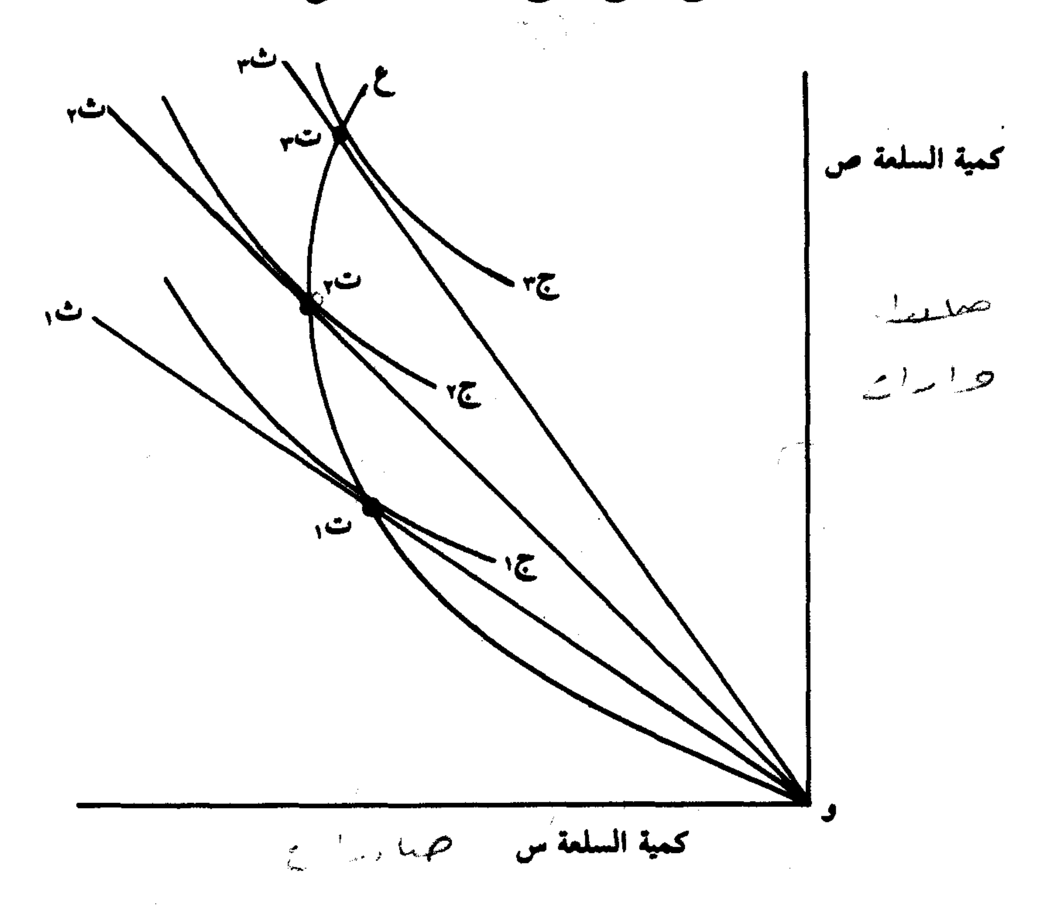
ويقال أن العرض مرن فيما وراء النقطة أ.

وعندما يكون منحنى عرض المبادلة خط رأسي فيما وراء النقطة أ تكون مرونة العرض مساوية للوحدة. وتكون المرونة أقل من الوحدة أو العرض غير مرن عندما يرتد منحنى عرض المبادلة للخلف.

منحنيات سواء التجارة: The Trade Indifference curves:

يبين منحنى سواء التجارة الكميات من الصادرات والواردات التي تحقق نفس مستوى الأشباع للمستهلكين ومن ثم للمجتمع.

ويعكس منحنى سواء التجارة،التغير في الصادرات والواردات اللازمة لكي يظل المجتمع على نفس منحنى السواء، ففي الشكل (١١) نجد عدة منحنيات سواء التجارة ج١، ج٢، ج٣ وعندما يتقاطع خطوط الأسعار ث١،



شكل (١١) منحنيات سواء التجارة

ث٢، ث٣ مع منحنى عرض المبادلة و ع، يكون خط السعر مماساً لمنحنى سواء التجارة. والذي يعكس تماساً أيضاً مع المعدل الحدي للاحلال في الاستهلاك، المعدل الحدي للتحويل الفني في الانتاج. ويلاحظ أنه كلما زادت الأسعار الدولية من ث١ إلى ث٢ إلى ث٣، يصل المجتمع إلى منحنيات سواء تجارة أعلى.

وعلى الرغم من أن رفاهية المجتمع لا تتأثر بتغير الصادرات والواردات التي يظهرها منحنى معين، إلا أن نقطة واحدة فقط هي التي تحقق التوازن. فإذا كانت التجارة حرة وكانت الأسعار الدولية ممثلة بخط السعر ث٣ يتحقق التوازن عند نقطة ت٣.

وترجع فائدة منحنيات سواء التجارة كأداة تحليله إلى أنها تركز على مستوى الرفاهة في المجتمع ومستوى التجارة الدولية في آن واحد[1].

(١) يمكن على سبيل المثال استخدامها في تحديد القدر الأمثل من التعريفة أو الرسوم الجمركية التي يجب أن تفرضها الدولة على وارداتها بحيث تحقق أكبر قدر ممكن من الرفاهة. لمزيد من التفصيل راجع:

Ellsworth, p p. 241 - 244.

الباب الثاني

نظريات التجارة الدولية

الفصل الثالث

«النظرية الكلاسيكية للتكاليف النسبية»

يعتبر آدم سميث،من أوائل الاقتصاديين الكلاسيك الذين دافعوا عن مبدأ المزايا المطلقة كأساس لقيام التجارة الدولية. وقد استبعد «دافيد ريكاردو» هذا المبدأ في نظريته عن المزايا النسبية. وقد حاول «جون ستيوارت ميل» توضيح كيفية تحديد معدلات أو شروط التجارة التي يتم على أساسها التبادل بين الدول.

ولقد حظيت نظرية المزايا النسبية لريكاردو بقدر كبير من القبول والتطوير من قبل بعض الاقتصاديين المحدثين، مثل «تاوسيج» و «هابرلر» وسوف نناقش فيما يلي أهم أفكار آدم سميث، ريكاردو وجون ستيوارت ميل.

أولاً: نظرية سميث للاختلافات المطلقة في التكاليف:

إمتدح آدم سميث فضائل التجارة الحرة التي تنشأ من مزايا تقسيم العمل والتخصص سواء على المستوى القومي أو الدولي. ويفترض آدم سميث إن تقسيم العمل على المستوى الدولي، يتطلب وجود الاختلافات «المطلقة» Absolute في التكاليف. فيتعين على كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بتكاليف أقل وتقوم بمبادلتها في مقابل السلع التي تتكلف أقل في الدول الأخرى. ولا يهم من وجهة نظر آدم سميث أن تكون المزايا التي تتميز بها دولة معينة على دولة أخرى طبيعية أو مكتسبة.

ولتوضيح فكرة آدم سميث، نفترض وجود دولتين أ، ب، حيث توجد بينهما اختلافات مطلقة في تكاليف انتاج السلعتين س، ص على الترتيب.

والجدول التالي (١) يوضح هذه الاختلافات[١].

جدول (١) الاختلافات المطلقة في التكاليف مقاسة بوحدات عمل

الدولة	السلعة س	السلعة ص
أ	١٠	٥
ب	٥	١٠

يتضح من الجدول (١) أن الدولة أ يمكنها إنتاج ١٠ وحدات من السلعة س أو ٥ وحدات من السلعة ص باستخدام وحدة واحدة من العمل، أما الدولة ب فيمكنها انتاج ٥ وحدات من السلعة س أو ١٠ وحدات من السلعة ص باستخدام وحدة عمل واحدة.

وفي هذه الحالة يكون للدولة أ ميزة مطلقة في انتاج السلعة س (١٠ وحدات من س أكبر من ٥ وحدات من س)، ويكون للدولة ب ميزة مطلقة في انتاج السلعة ص (١٠ وحدات من ص أكبر من ٥ وحدات من ص). أي أن:

$$\frac{\text{٥ ص في الدولة (أ)}}{\text{١٠ ص في الدولة (ب)}} < ١ < \frac{\text{١٠ س في الدولة (أ)}}{\text{٥ س في الدولة (ب)}}$$

ويمكن أن تستفيد كل من الدولتين أ، ب من وجود التجارة بينهما كما يتضح من الجدول التالي (٢).

---

(١) Ml Jhingan, op.cit., p p-29-31

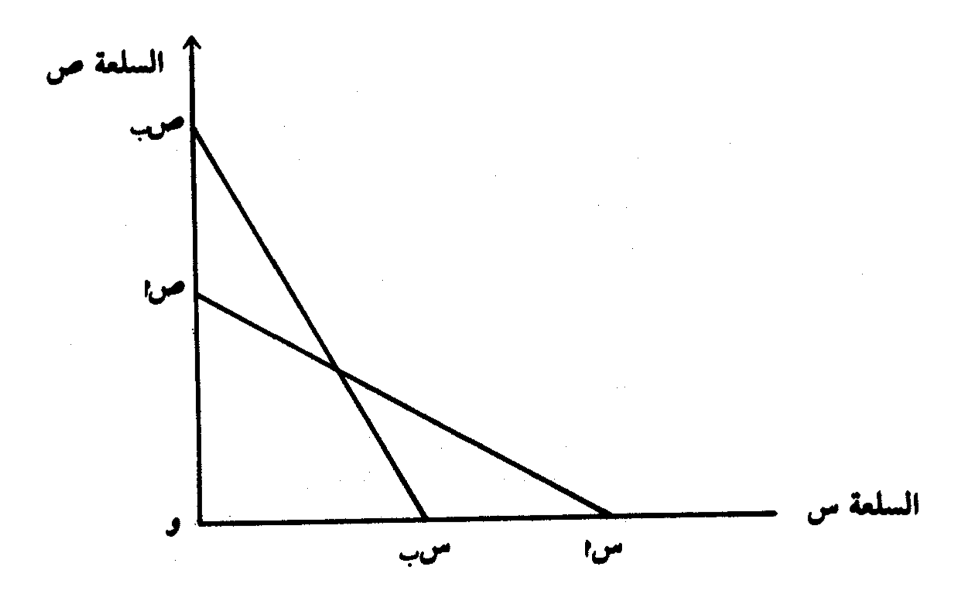
جدول (٢) المكاسب من التجارة الدولية

الدولة ↓ / السلعة ←	الانتاج قبل قيام التجارة (١)		الانتاج بعد قيام التجارة (٢)		المكاسب من التجارة (٢) - (١)	
	س	ص	س	ص	س	ص
أ	١٠	٥	٢٠	-	+ ١٠	- ٥
ب	٥	١٠	-	٢٠	- ٥	+ ١٠
الانتاج الكلي	١٥	١٥	٢٠	٢٠	+ ٥	+ ٥

يتضح من الجدول (٢) أن كلتا الدولتين قبل التجارة،كانت تنتجا ١٥ وحدة من كل من السلعتين باستخدام وحدة عمل واحدة. فإذا تخصصت الدولة أ في إنتاج السلعة س فقط واستخدمت وحدتين من العمل في انتاجها سيكون انتاجها الكلي ٢٠ وحدة وبالمثل إذا تخصصت الدولة ب في انتاج السلعة ص فقط فيمكنها انتاج ٢٠ وحدة. وسوف يكون مكسب كل من الدولتين ٥ وحدات من كل من السلعتين س، ص.

ويوضح الشكل (١) الاختلافات المطلقة في التكاليف بمساعدة منحنيات إمكانيات الانتاج في الدولتين.

فالمنحنى ص١ س١ يمثل منحنى إمكانية الانتاج في الدولة أ والذي يبين أن الدولة أ يمكنها انتاج إما الكمية و س١ من السلعة س أو الكمية و ص١ من السلعة ص.



شكل (١) منحنيات إمكانيات الانتاج

وبالمثل يبين المنحنى صب سب منحنى امكانية الانتاج في الدولة ب والذي يوضح أنها يمكن أن تنتج إما و صب من السلعة ص أو و سب من السلعة س ويتضح أن الدولة أ لها ميزة مطلقة في انتاج السلعة س حيث (و سأ > و سب) كما أن الدولة ب لها ميزة مطلقة في إنتاج السلعة ص حيث (و صب > و صأ).

وقد أُنتقد آدم سميث لأنه طبقاً «لإلزوورث»، يفترض بدون تبرير، أن التجارة الدولية تتطلب أن يتمتع المنتج الذي يقوم بالتصدير بميزة مطلقة، بحيث أن الدولة المصدرة يجب أن تكون قادرة على إنتاج كمية أكبر من أي من منافسيها باستخدام كمية معينة من رأس المال والعمل. ولكن مثل هذا الأساس لقيام التجارة غير حقيقي أو واقعي لأن العديد من الدول النامية والتي قد لا تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة يكون لها في نفس الوقت علاقات تجارية مع الدول الأخرى.

إن معالجة مثل هذا الموقف لم يكن ممكناً حتى استطاع دافيد ريكاردو صياغة نظرية أكثر تحديداً للتجارة الدولية[١].

---

(١) راجع Ellsworth, op.cit, p p. 44 - 46

ثانياً: نظرية ريكاردو للاختلافات في التكاليف النسبية:

لعل البداية المنطقية لفهم تفسير ريكاردو لقيام التجارة الدولية، تكمن في نظريته للقيمة. فطبقاً لريكاردو تتحدد قيمة أي سلعة على أساس ما تتكلفه من العمل: فالذي يحدد القيم النسبية للسلع في دولة معينة هو كميات العمل التي تبذل في إنتاجها. مثل هذه القاعدة قد تكون صحيحة بالنسبة للتجارة الداخلية في دولة معينة. ولكن هل تعمل عند تحديد القيم النسبية للسلع بين دولتين أو أكثر؟

يرى ريكاردو، أن تكاليف العمل النسبية للسلع في الدولتين وليس التكاليف المطلقة هي التي تحدد العلاقات التجارية بين الدولتين.

فتكاليف الانتاج تختلف من دولة لأخرى بسبب اختلاف تقسيم العمل الجغرافي والتخصص في الانتاج. فنتيجة للاختلافات في الظروف المناخية، الموارد الطبيعية، الموقع الجغرافي وكفاءة العمل، قد تستطيع دولة معينة أن تنتج سلعة معينة بتكلفة أقل من الدول الأخرى.

وبهذه الطريقة، تتخصص كل دولة في انتاج السلعة أو السلع التي تكون تكاليف انتاجها النسبية هي الأقل، وعندما تدخل الدولة في التجارة الدولية فإنها ستصدر تلك السلع التي تكون لها فيها ميزة نسبية أكبر، وتستورد السلع التي لا تتمتع فيها بميزة نسبية وتنتجها بتكاليف مرتفعة.

ولتوضيح نظرية التكاليف النسبية يأخذ ريكاردو حالة بلدين مثل انجلترا والبرتغال وكذلك سلعتين مثل الخمور والمنسوجات. وبافتراض أن تكلفة انتاج الوحدة مقاسة بوحدات عمل / سنة.

ويوضح الجدول التالي (٣) المثال الذي ساقه ريكاردو في هذا الصدد.

جدول (٣) وحدات العمل المطلوبة في السنة لانتاج وحدة واحدة

الدولة	الخمور	منسوجات
انجلترا	١٢٠	١٠٠
البرتغال	٨٠	٩٠

يظهر الجدول (٣) أن إنتاج وحدة واحدة من الخمور في انجلترا يحتاج إلى ١٢٠ وحدة عمل في السنة، بينما انتاج وحدة المنسوجات يحتاج إلى ١٠٠ وحدة عمل في نفس الفترة. ومن الناحية الأخرى فإن انتاج نفس الكميات من الخمور والمنسوجات في البرتغال يحتاج إلى ٨٠، ٩٠ وحدة عمل على التوالي وهكذا فإن انجلترا تستخدم عمل أكثر من البرتغال لانتاج كل من الخمور والمنسوجات أو بمعنى آخر فإن العمل يكون أكثر كفاءة في البرتغال عنه في انجلترا في انتاج السلعتين ومن ثم فإن البرتغال لديها ميزة مطلقة في إنتاج الخمور والمنسوجات، ولكن البرتغال ستستفيد أكثر بانتاج الخمور وتصديرها لانجلترا لأنها تتمتع بميزة نسبية أكبر في انتاجها لأن تكلفة انتاج الخمور (١٢٠/٨٠ وحدة عمل) تكون أقل من تكلفة انتاج المنسوجات (١٠٠/٩٠ وحدة عمل).

ويترتب على قيام التجارة بين انجلترا والبرتغال استفادة كل من البلدين، فتستطيع البرتغال أن تبادل وحدة خمور تكلفتها ٨٠ وحدة عمل بوحدة منسوجات كانت ستكلفها ٩٠ وحدة عمل، وتكون قد استفادت توفير ١٠ وحدات عمل وبالمثل،فانجلترا عندما تبادل وحدة منسوجات تكلفتها ١٠٠ وحدة عمل بوحدة خمور كانت ستكلفها ١٢٠ وحدة عمل، تكون قد وفرت ٢٠ وحدة عمل. وبصفة عامة يمكن صياغة مبدأ التكاليف النسبية على النحو التالي:

إذا كان $س_{١}$ ، $ص_{١}$ هي تكلفة وحدات العمل لإنتاج السلعتين س،

ص في الدولة I، $س_2$، $ص_2$ هي تكلفة وحدات العمل للانتاج في الدولة II فإن الدولة I ستصدر السلعة س وتستورد السلعة ص إذا كان: $\frac{س_1}{ص_1} < \frac{س_2}{ص_2}$. ومعنى هذا ان قبل قيام التجارة تكون السلعة س أرخص نسبياً والسلعة ص أغلى نسبياً في الدولة I عنها في الدولة II أو بطريقة أخرى يمكن استخدام المقارنة $\frac{س_1}{س_2} < \frac{ص_1}{ص_2}$ والتي تعني أن تكلفة انتاج السلعة س تكون أقل في الدولة I عنها في الدولة II بالمقارنة مع السلعة ص.

انتقادات النظرية:

استمر مبدأ التكاليف النسبية مستخدماً كأساس لتفسير التجارة الدولية لفترة تزيد على حوالي قرن من الزمان وحتى بداية الحرب العالمية الأولى. ومنذ ذلك الحين بدأت الانتقادات توجه بشدة نحو النظرية وخاصة من قبل «أولين» و «فرانك جراهام» وفيما يلي نناقش بعض هذه الانتقادات:

(١) لعل أكثر الانتقادات حدة، جاء نتيجة إعتماد نظرية التكاليف النسبية على نظرية العمل للقيمة، حيث تأخذ في الاعتبار تكاليف العمل فقط عند حساب تكلفة الانتاج بينما تهمل تكاليف عناصر الانتاج الأخرى المشتركة في انتاج السلعة.

ولم يكن ريكاردو بالطبع غافلاً عن حقيقة إشتراك العمل دائماً مع رأس المال أو الأرض أو كليهما. فقد اعتبر أن رأس المال له أهمية ثانوية ويشترك مع العمل بنسبة ثابتة ومن ثم يمكن إعتبارهما كعامل واحد. أما بالنسبة لعنصر الأرض، فبالرغم من أهميته للانتاج، إلا أن من وجهة نظر ريكاردو لا يلعب دوراً مباشراً في تحديد القيمة. فكمية العمل التي تحدد قيمة السلعة هي الكمية اللازمة للانتاج بالنسبة للأرض الحدية حيث تكون مساهمة الأرض إلى الناتج صفراً.

يضاف إلى ذلك»إنتقاد نظرية العمل للقيمة لإعتمادها على إفتراض

تجانس العمل، ذلك الافتراض غير الواقعي، حيث يتميز العمل بعدم التجانس لوجود فئات أو أنواع مختلفة منه في الواقع العملي بعضها يكون عمل ماهر والآخر أقل مهارة أو غير ماهر.

ويرى البعض مثل «تاوسيج» أن مجرد وجود فئات مختلفة غير متجانسة من العمل لن يؤثر على صحة نظرية التكاليف النسبية في التجارة الدولية، بشرط أن يكون الهيكل النسبي للأجور واحداً في الدول المختلفة بحيث تكون هذه الفئات غير متنافسة[1] «Non Competing Groups».

(٢) تستند نظرية التكاليف النسبية إلى افتراض اشتراك العمل بنسب ثابتة في انتاج كل السلع، مثل هذا الافتراض يجعل التحليل ساكناً ومن ثم غير واقعي،فكما نعلم أن العمل يستخدم بنسب متغيرة في الانتاج، ففي صناعة الصلب على سبيل المثال تستخدم كمية عمل أقل لكل وحدة من رأس المال بالمقارنة مع صناعة المنسوجات. فالاحلال بين العمل ورأس المال يكون ممكناً في العديد من الحالات. وقد حاول «تاوسيج» التغلب على هذه المشكلة بمعالجة رأس المال بطريقة مماثلة لمعالجة لفئات العمل غير المتنافسة، وقد خلص إلى أن هيكل أسعار الفائدة على رأس المال والاستخدام النسبي لرأس المال في الصناعات المختلفة قد لا يختلف بدرجة كبيرة من دولة لأخرى ومن ثم لا تؤثر بدرجة كبيرة على الأسعار النسبية للسلع ولن تؤدي إلى تغيرات جوهرية في نظرية التكاليف النسبية.

(٣) تفترض نظرية التكاليف النسبية تماثل أو تشابه الأذواق بين الدول المختلفة، ومثل هذا الافتراض غير واقعي لإختلاف الأذواق باختلاف فئات الدخول فضلاً عن تغير الأذواق مع حدوث النمو الاقتصادي وتطور

---

(١) على سبيل المثال إذا كانت أجور العمل غير الماهر منخفضة للغاية في دولة معينة، بسبب الفائض الكبير في هذا النوع من العمل، قد تتمكن هذه الدولة من انتاج سلعة معينة أو بعض السلع بتكلفة نقدية أقل من منافسيها بالرغم من عدم تمتعها بميزة نسبية. أي أن الانخفاض الشديد في الأجور لنوع معين من العمل قد يعمل كبديل للميزة النسبية الحقيقية.

العلاقات التجارية بين الدولة والدول الأخرى. يضاف إلى ذلك أن النظرية تعتبر من جانب واحد، حيث تهمل جانب الطلب تماماً وتركز فقط على جانب العرض في التجارة الدولية، وكما يرى «أولين» أن نظرية التكاليف النسبية لا تعدو أن تكون ملخصاً مختصراً لظروف العرض.

(٤) تفترض نظرية التكاليف النسبية أن زيادة الانتاج نتيجة التخصص يكون في ظل ثبات التكلفة أو الغلة، ومن ثم يكون التخصص كاملاً. ولكن كما نعلم فإنه تحت ظروف تزايد غلة الحجم (تناقص التكلفة) قد تتزايد الميزة النسبية بينما في ظل ظروف تناقص غلة الحجم (ارتفاع التكلفة) قد تتدهور أو تختفي الميزة النسبية. ويشير برفسور «فرانك جراهام» إلى أن التخصص الكامل يكون غير ممكناً على أساس الميزة النسبية في انتاج السلع التي تدخل في التجارة الدولية، ويشير إلى حالتين في هذا الصدد: الأولى، حالة قيام التجارة بين دولة صغيرة وأخرى كبيرة، فالدولة الصغيرة قد تتمكن من التخصص الكامل طالما تستطيع تصريف فائض انتاجها إلى الدولة الكبيرة. أما الدولة الكبيرة فإنها لن تستطيع تحقيق التخصص الكامل لأن الدولة الصغيرة لن تستطيع تلبية احتياجاتها بالكامل فضلاً عن أن التخصص الكامل في سلعة معينة سيؤدي إلى فائض كبير قد لا تستطيع الدولة الصغيرة استيعابه عن طريق الاستيراد بالكامل.

أما الحالة الثانية، فهي حالة قيام التجارة بين دولة تنتج سلعة مرتفعة القيمة وأخرى تنتج سلعة منخفضة القيمة وبينما تستطيع الأولى التخصص بالكامل لزيادة مكاسبها من التجارة الدولية فإن الثانية قد لا تستطيع ذلك.

ويخلص «جراهام» بأن الاستنتاج الكلاسيكي بالتخصص الكامل بين دولتين يمكن أن يكون صحيحاً إذا كان للدولتين قيم اقتصادية متقاربة للاستهلاك والانتاج.

٥ ـ تتجاهل نظرية التكاليف النسبية أثر التغيرات في مستوى المعرفة الفنية أو التكنولوجيا فضلاً عن تجاهل تكاليف النقل، وإفتراض الحركية التامة لعوامل الانتاج داخل الدولة، وعدم القابلية للتحرك على المستوى الدولي.

وكما هو معروف فإن التغيرات التكنولوجية يترتب عليها تغيرات في عرض السلع،ليس فقط بالنسبة للسوق المحلي ولكن للسوق الدولي أيضاً، كما أن تكاليف النقل تلعب دوراً هاماً في تحديد نمط التجارة الدولية مثلها مثل اقتصاديات الحجم، فارتفاع هذه التكاليف قد يؤدي إلى فقد الميزة النسبية في الانتاج. وأخيراً فإن إفتراض الحركية التامة لعوامل الانتاج داخلياً أمر غير مؤكد وخاصة كلما زادت درجة التخصص داخل الدولة،فضلاً عن وجود العديد من الدلائل التطبيقية على تحركات عناصر الانتاج على المستوى الدولي وخاصة في الفترة التي عاصرها الكلاسيك.

(٦) تفترض نظرية التكاليف النسبية مثل كل النظريات الكلاسيكية، تحقيق التوظف الكامل لعوامل الانتاج فضلاً عن توافر ظروف المنافسة والحرية في التجارة الدولية.

ومن المعلوم أن افتراض التوظف الكامل يجعل النظرية غير واقعية وقد برهن «كينز» على إمكانية وجود قدر معين من البطالة في الاقتصاد وإمكانية تحقيق التوازن عند مستوى أقل من التوظف الكامل.

أما بخصوص إفتراض حرية التجارة الدولية فهي مسألة غير محققة في الواقع، فكل دولة تفرض بعض القيود على حرية تحركات السلع من وإلى الدول الأخرى. مما يؤثر على الواردات والصادرات العالمية. فضلاً عن أن السلع المنتجة والتي يتم تبادلها لا تكون متجانسة وإنما متمايزة.

ثالثاً: جون ستيوارات ميل وقانون الطلب المتبادل:

جون ستيوارات ميل،هو آخر الاقتصاديين الكلاسيك العظام، وبعد أن أعاد صياغة نظرية التكاليف النسبية لريكاردو بشكل واضح،أجاب على سؤال هام بخصوص كيفية تحديد المعدلات التي يتم على أساسها تبادل السلع في التجارة الدولية وذلك من خلال نظريته للطلب المتبادل.

وقد شرح جون ستيوارات ميل نظريته،ليس بافتراض حجم معين من الانتاج لكل سلعة في كل من الدولتين، بحيث تختلف التكلفة مقاسة

بوحدات من العمل كما فعل ريكاردو ولكنه.افترض وجود حجم معين من العمل في كل دولة تنتج أحجام مختلفة من الناتج وهكذا فإن مناقشته تتركز حول الكفاءة النسبية للعمل «Comparative effectiveness of labor».

ويوضح الجدول التالي (٤) صياغة جون ستيوارات ميل لمبدأ التكاليف النسبية.

جدول (٤) كميات السلع المنتجة في انجلترا والبرتغال

كمية العمل (أيام العمل)	الدولة	الناتج	
		الخمور	المنسوجات
٣٠٠	البرتغال	١٠٠	٧٥
٣٠٠	انجلترا	٥٠	٦٠

ويلاحظ من الجدول السابق، أنه بنفس كمية العمل، تنتج كل من انجلترا والبرتغال كميات مختلفة من الخمور والمنسوجات. وتتمتع البرتغال بميزة مطلقة في انتاج كلتا السلعتين (١٠٠ وحدة خمور مقابل ٥٠ وحدة، ٧٥ وحدة منسوجات مقابل ٦٠ وحدة في انجلترا). ولكن الميزة النسبية للبرتغال تكون أكبر في الخمور (٢ : ١ بالمقارنة مع ٥ : ٤ بالنسبة للمنسوجات).

وهكذا تتخصص البرتغال في الخمور وانجلترا في المنسوجات. حتى يكون التخصص مربحاً. وبصفة عامة يمكن صياغة الميزة النسبية على النحو التالي:

إذا كان $أ_١$، $ب_١$ هي كميات الانتاج من سلعتين أ، ب باستخدام حجم معين من العمل في الدولة I، وإذا كان $أ_٢$، $ب_٢$ هي كميات الانتاج من السلعتين باستخدام نفس حجم العمل في الدولة II فإن الدولة I سوف

تصدر السلعة أ وتستورد السلعة ب إذا كان $\frac{أ_2}{ب_2} > \frac{أ_1}{ب_1}$ وهذا يعني أن انتاج السلعة أ يكون نسبياً أكثر كفاءة من انتاج السلعة ب في الدولة I بالمقارنة مع الدولة II أو بطريقة أخرى يمكن استخدام المقارنة $\frac{ب_1}{ب_2} > \frac{أ_1}{أ_2}$ والتي تعني أن انتاج السلعة أ يكون نسبياً أكثر كفاءة في الدولة I عنها في الدولة II وذلك بالمقارنة مع انتاج السلعة ب.

شروط التبادل الممكنة **Possible terms of trade**

بالرجوع إلى المثال السابق، نجد أن انتاج ١٠٠ وحدة من الخمور سوف يتم تبادله في البرتغال مقابل ٧٥ وحدة من المنسوجات، حيث تمثل هذه الكميات تكلفة عمل متساوية. أما في انجلترا فإن ١٠٠ وحدة من الخمور يتم تبادلها مقابل ١٢٠ وحدة من المنسوجات، طالما أن هذه الكميات ستكلف نفس القدر (ما يساوي ٦٠٠ يوم عمل).

ومن الواضح أن البرتغال ستستفيد من التجارة مع انجلترا إذا استطاعت أن تحصل مقابل ١٠٠ وحدة خمور على أكثر من ٧٥ وحدة منسوجات، بينما ستستفيد انجلترا من التجارة إذا استطاعت أن تحصل على ١٠٠ وحدة خمور مقابل تصدير أي كمية من المنسوجات أقل من ١٢٠ وحدة.

وهكذا فإن الحدود الممكنة لشروط التبادل (معدل التبادل الدولي) يتحدد بمعدلات التبادل المحلية في كل من الدولتين على أساس الكفاءة النسبية للعمل في كل دولة.

وتكون شروط التبادل الممكنة هي:

الخمور	المنسوجات
١٠٠	+ ٧٥
	- ١٢٠

ويمكن أن يسود أي معدل للتبادل الدولي في هذه الحدود وقد حاول جون ستيوارات توضيح العوامل المحددة لمعدلات التبادل الفعلية التي يمكن أن يتم على أساسها تبادل السلع.

الطلب المتبادل Reciprocal Demand

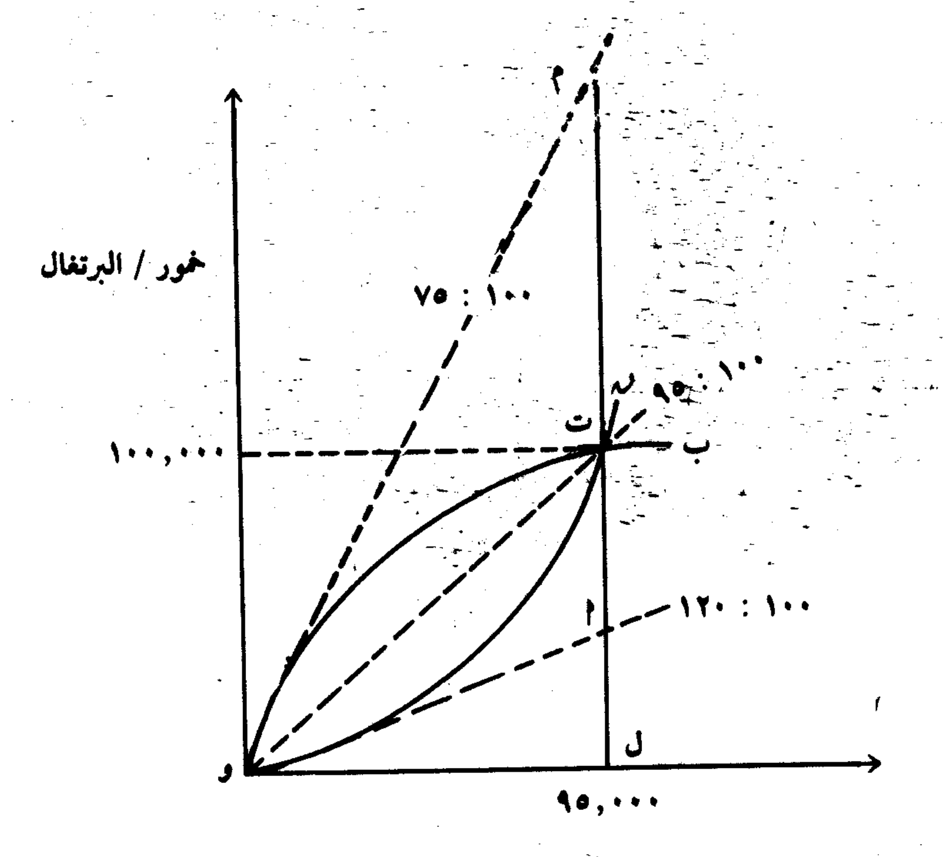
يرى جون ستيوارات ميل بأن المعدل الفعلي الذي يتم على أساسه تبادل السلع يعتمد على مدى قوة ومرونة طلب كل دولة على منتجات الدول الأخرى، أو على الطلب المتبادل. ويلاحظ أن الطلب لا يستخدم بالمعنى الشائع للطلب الذي يبين الكميات المشتراة من السلعة عند الأسعار المختلفة. وقد قصد «ميل» بالطلب الدولي أو المتبادل كمية الصادرات التي تعرضها دولة معينة عند معدلات التبادل المختلفة مقابل كميات مختلفة من الواردات. وكلما زاد طلب الدولة على الواردات وزادت مرونة الطلب كلما كان معدل التبادل في غير صالحها. وبالرجوع إلى المثال السابق مع تجاهل تكاليف النقل وبافتراض أن التجارة بين البرتغال وانجلترا تتم على أساس ١٠٠وحدة من الخمور مقابل ٩٥ وحدة من المنسوجات. فإذا كان طلب انجلترا عند هذا السعر هو ١٠٠,٠٠٠ وحدة خمور وطلب البرتغال هو ٩٥,٠٠٠ وحدة منسوجات عندئذ سيكون هناك توازن للطلب المتبادل حيث تكون صادرات كل دولة مساوية تماماً لقيمة وارداتها.

وقد أمكن كما ذكرنا من قبل[1] شرح الطلب المتبادل باستخدام منحنيات عرض المبادلة من قبل كل من «ادجورث» «مارشال».

يوضح شكل (٢) كيفية تحديد معدل التبادل الفعلي بين انجلترا والبرتغال.

---

(١) راجع منحنى عرض المبادلة في الفصل السابق.



شكل (٢) تحديد معدل التبادل الفعلي بين دولتين

فمنحنى عرض المبادلة لانجلترا هو و ن ومعدل التبادل الداخلي ١٠٠ خمور: ١٢٠ منسوجات أما بالنسبة للبرتغال فمنحنى عرض المبادلة هو و ب ومعدل التبادل الداخلي ١٠٠ خمور: ٧٥ منسوجات ستكون التجارة مربحة للدولتين إذا استقر معدل التبادل الفعلي بين المعدلين السابقين عندما يتساوي الطلب المتبادل في كل من الدولتين وليكن عند ١٠٠ خمور: ٩٥ منسوحات. كما هو موضح بالشكل (٢).

ويلاحظ أن أي معدل آخر للتبادل الدولي لن يكون توازنياً حيث تختلف صادرات وواردات كل دولة. ومن الممكن تحديد مكاسب كل من الدولتين من التجارة عندما يسود معدل التبادل التوازني ففي الشكل (٢) يتضح أن انجلترا كانت تحصل على الكمية أ ل من الخمور والكمية و ل من المنسوجات قبل قيام التجارة طبقاً لمعدل التبادل الداخلي (١٠٠ / ١٢٠)

امـا بعض قيام التجـارة فانها يمكن أن تحصـل على الكميـة ت ل من الخمور مقـابل نفس الكميـة من المنسوجـات وعلى ذلـك يكون مكسبهـا من التجارة الدولية الكميـة ت م من الخمور. أمـا بالنسبـة للبرتغال فكـانت تحصل عـلى الكمية و ل من المنسوجات مقابـل الكمية م ل من الخمـور قبل قيـام التجارة طبقاً لمعدل التبادل الداخلي (١٠٠ / ٧٥) ولكن ستحصل بعـد التجارة عـلى نفس الكمية من المنسوجات ولكن مقابل تصدير كمية أقـل من الخمور ت ل ويكون مكسبها من التجارة الكمية م ت من الخمور.

ويخلص ميل إلى المحددات التالية لمعدلات التبادل الفعلية:

١ ـ تتحدد الحدود الممكنة لشروط أو معدلات التبادل بين دولتـين على أسـاس معدلات التبـادل المحلية في كـل دولة والتي تعكس بـدورها الكفـاءة النسبية للعمل في كل منها.

٢ ـ تعتمد معدلات التبادل الفعلية داخـل الحدود السـابقة عـلى مدى قوة الطلب ومرونة طلب كل دولة على ما تنتجه الدولة الأخرى.

٣ ـ تكـون معدلات التبـادل الفعلية مستقـرة فقط عند المعـدل الـذي يكـون عنده صـادرات كل دولـة كافيـة لدفـع قيمة الـواردات التي ترغب في الحصول عليها.

الفصل الرابع

«نظرية هابرلر لتكلفة الفرصة البديلة»

تحاول نظرية «هابرلر» التغلب على بعض أوجه القصور التي عانت منها نظرية التكاليف النسبية الكلاسيكية وخاصة تلك المتعلقة باستخدام كمية العمل كمقياس لتكلفة انتاج السلعة. وقد استطاع هابرلر بالاستعانة بمفهوم «تكلفة الفرصة البديلة» وباستخدام منحنى امكانية الانتاج أن يفسر مبدأ التكاليف النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية[1].

نظرية تكلفة الفرصة البديلة : The theory of opportunity cost :

تنص نظرية تكلفة الفرصة البديلة، بأنه إذا كانت دولة معينة تستطيع إنتاج إما السلعة س أو السلعة ص، فان تكلفة انتاج الفرصة البديلة للسلعة س هي عبارة عن كمية السلعة الأخرى ص، التي يجب التنازل عنها أو التضحية بها للحصول على وحدة إضافية من السلعة س. وعلى هذا فإن معدل التبادل بين السلعتين يمكن التعبير عنه بدلالة تكلفة الفرصة البديلة لكل منهما.

وقد أمكن استخدام منحنيات امكانيات الانتاج[2] لتطبيق مفهوم تكلفة الفرصة البديلة في نظرية التجارة الدولية.

---

(١) Ml Jhingan, op.cit, p p - 38-47

(٢) راجع منحنيات امكانيات الانتاج في الفصل السابق.

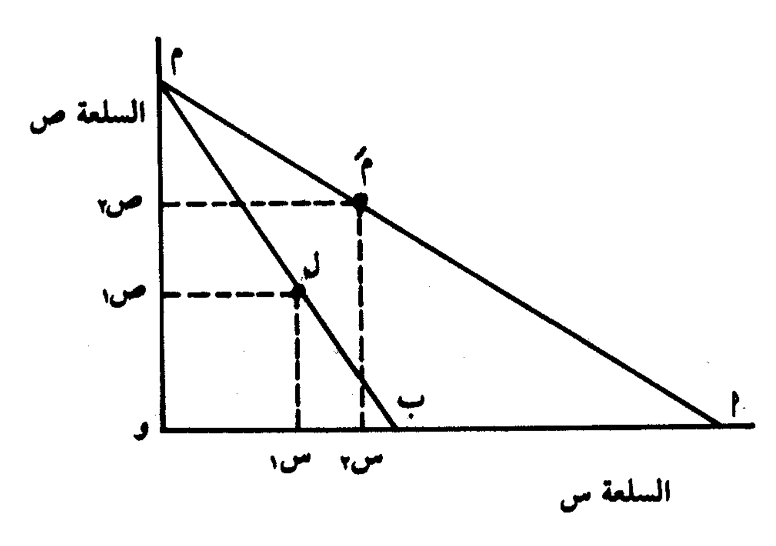
وُيظهر منحنى إمكـانية الانتـاج في دولة معينـة،التوفيقـات المختلفة التي يمكن انتاجها من سلعتـين بأكـبر كفاءة ممكنـة،وذلك عنـدما يتحقق التـوظف الكامل للموارد المتاحة في ظل مستوى معين من التكنولوجيا.

ويقيس ميل المنحنى،كمية احـدى السلعتين التي يتنـازل عنها المجتمـع لانتاج وحدة إضافية من السلعة الأخرى، ويُـطلق على الميـل المعدل الحـدي للتحويل الفني.

ويعكس شكل منحنى إمكانية الانتاج ظـروف تكلفة الفـرصة البـديلة ويمكن في هذا الصدد التمييز بين عدة حالات.

١ ـ التجارة في ظل ظروف ثبات تكلفة الفرصة البديلة:

إذا كان المجتمع يتنازل عن كمية ثابتة من احدى السلعتين،ولتكن ص وذلك مقابـل زيادة انتـاج السلعة الأخـرى س بوحـدة اضافيـة،يكون منحنى امكانية الانتاج عبارة عن خط مستقيم، وتكون تكلفة الفرصة البديلة ثابتـة. كـما يتضح من الشكـل (١) يمثـل م أ منحنى امكـانيـة انتـاج الـدولـة أ بينـما يمثـل م ب منحنى امكانيـة الانتاج للدولـة ب في ظل ظـروف ثبـات التكلفـة



شكل (١) منحنيات امكانيات الانتاج في ظل ثبات التكلفة

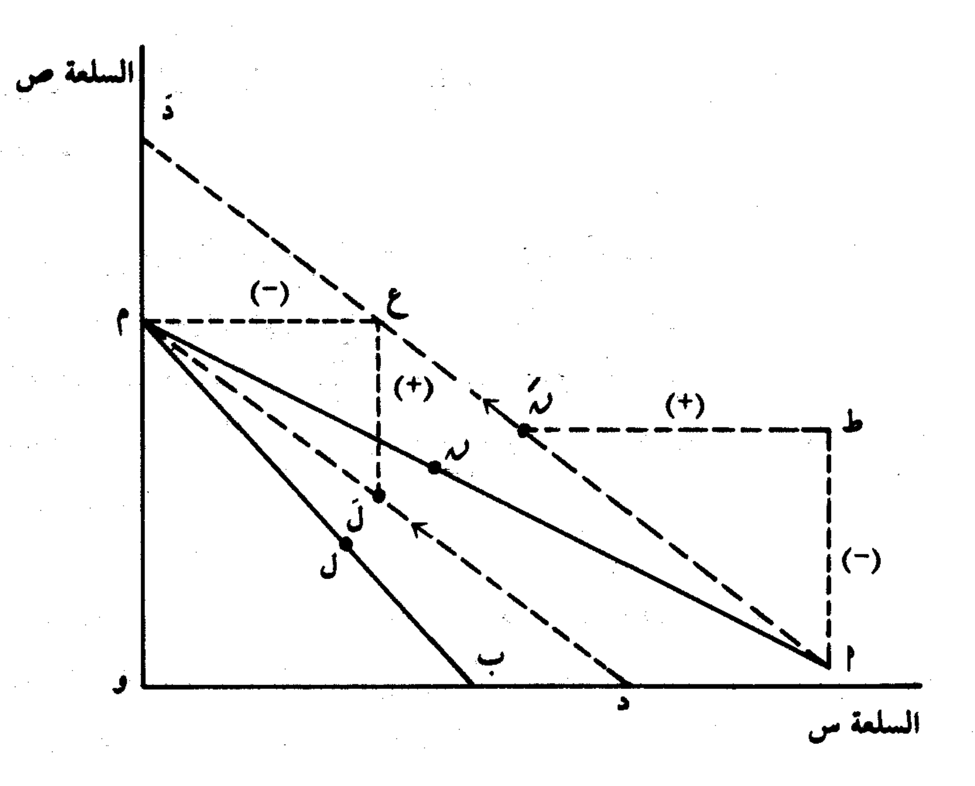
فـالدولـة أ تستطيـع إما إنتـاج الكمية و أ من السلعـة س أو الكميـة و م من السلعة ص.

وبالمثل فإن الدولة ب تستطيع إما انتاج الكمية و ب من السلعة س أو و م من السلعة ص،ولكي تنتج كل دولة كلتا السلعتين تختار نقطة على منحنى امكانية انتاجها ولتكن النقـطة مَ بالنسبـة للدولة أ (حيث تنتـح س٢، ص٢) والنقـطة ل بالنسبـة للدولة ب (حيث تنتـج س١، ص١) من السلعتـين س، ص على الترتيب.

ويعكس ميل منحنى امكانية الانتاج في كل دولة في هذه الحالة الأسعار النسبيـة أو معـدل التكلفـة لكـل من السلعتـين (بـافـتراض ثبـات الأسعــار النسبية). ففي الدولة أ يكون معدل التكلفة هو و م / و أ وبالنسبة للدولة ب يكون المعدل و م / و ب.

وطـالما أن الأسعـار النسبية تختلف في الـدولتين،تكـون التجـارة ممكنـة بينهما. وحيث أن السلعة س أرخص نسبياً في الدولة أ بالمقارنة مع الدولـة ب فـإن الدولـة أ تتخصص في إنتاجهـا وتقـوم بتصـديـرهـا إلى الـدولـة ب كـما تتخصص الدولة ب في انتاج السلعة ص وتقوم بتصديرها إلى الدولة أ.

ولتصـوير الـوضع بعـد قيام التجـارة بـين البلدين نفـترض أن معـدل التبادل الدولي سيكون بين معدلي التبادل م أ، م ب وليكن ممثـلاً بالخط م د، كما هو موضح بالشكل (٢).في هذه الحالة يمكن للدولة ب أن تختار نقطة على الخط الجديد م د مثل لَ وستتحدد هـذه النقطة بمنحنيـات سواء أو استهـلاك الدولة (ب) وعندئذ سيزيد استهلاك الدولة ب من السلعتين وستقوم بتصدير الجـزء ع لَ من السلعة ص إلى الـدولة أ كـما تقـوم بـاستـيراد الجـزء ع م من السلعة س من الدولة أ.



شكل (٢) التجارة في ظل ثبات التكلفة

وبالمثل فإن الدولة أ يمكنها اختيار نقطة على الخط أ دَ والذي يكون موازياً لخط الأسعار الجديد (م د) فإذا افترضنا اختيار النقطة نَ فانها تتمكن من زيادة استهلاكها من السلعتين، وتكون صادراتها إلى الدولة ب عبارة عن ط نَ من السلعة س كما تكون وارداتها عبارة عن الجزء أ ط من السلعة ص من الدولة ب.

ويلاحظ التطابق بين صادرات الدولة (أ) أي الجزء ط نَ، وواردات الدولة (ب) أي الجزء ع م، وكذلك التطابق بين صادرات الدولة (ب) ع لَ، وواردات الدولة (أ) أي الجزء أ ط.

٢ ـ التجارة في ظل تزايد تكلفة الفرصة البديلة:

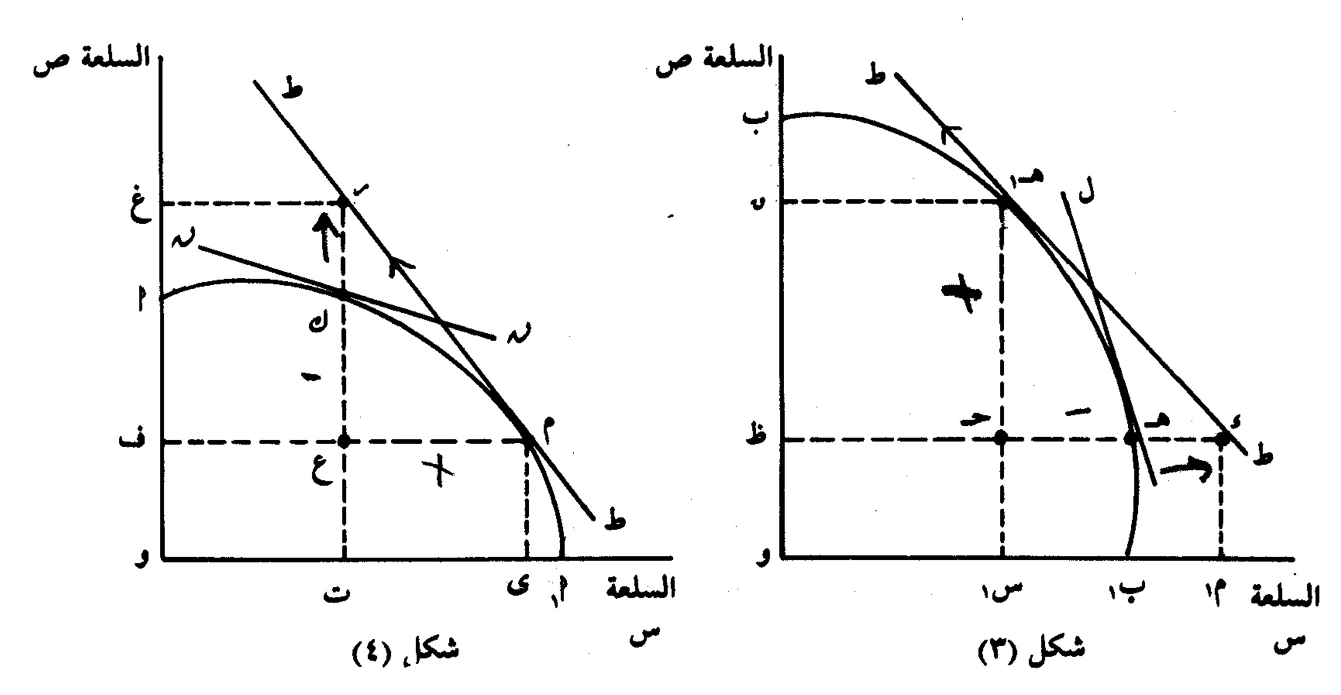
تفترض الحالة السابقة ثبات التكلفة، بمعنى أن الدولة تكون قادرة على انتاج السلعتين بنفس الكفاءة بحيث نستطيع تحويل بعض الموارد من انتاج سلعة إلى انتاج سلعة أخرى دون أن يترتب على ذلك أن نقص في كفاءة انتاج السلعة الأخرى.

ويتضمن إفتراض ثبات التكلفة أن عوامل الانتاج تستخدم بنفس النسب الثابتة،نتيجة إمكانية الاحلال التام أو اللانهائي في إنتاج كلتا السلعتين. ولكن قد يحدث في الواقع العملي وجود قدر أو امكانية أقل للاحلال بين عوامل الانتاج المستخدمة في انتاج السلعتين، فضلاً عن أن بعض عوامل الانتاج قد تكون مهيأة بدرجة أفضل من غيرها في إنتاج سلعة معينة وسيترتب على ذلك أن افتراض ثبات التكلفة يكون غير واقعي.

وربما يكون افتراض تزايد التكلفة أكثر واقعية.

وفي هذه الحالة يكون منحنى امكانية الانتاج مقعراً ناحية نقطة الأصل لأنه عندما تتخصص الدولة في انتاج السلعة التي يكون لها فيها ميزة نسبية، تزداد تكلفة فرصتها البديلة.

ففي الشكل (٤) يمثل أأ١ في الجزء الأيسر، منحنى امكانية الانتاج للدولة أ كما يمثل ب ب١ في الجزء الأيمن منحنى امكانية الانتاج في الدولة (ب).



شكل (٤) شكل (٣)

التجارة في ظل ظروف تزايد التكلفة

ويلاحظ أن ميل المنحنى يظهر تزايداً في تكلفة الفرصة البديلة كلما انتقلنا من النقطة أ إلى النقطة أ١ بالنسبة للدول أ، حيث تتخلى عن كميات متزايدة من السلعة ص لكي تزيد انتاج السلعة س (التي ستقوم بالتخصص في إنتاجها) بوحدة إضافية.

وبالمثل كلما انتقلنا من النقطة ب١ إلى النقطة ب على امتداد المنحنى ب١ ب يظهر ميل المنحنى تزايداً في تكلفة الفرصة البديلة للسلعة ص حيث تزيد الكميات التي تتنازل عنها من السلعة س مقابل زيادة انتاج السلعة ص (التي ستقوم بالتخصص في انتاجها) بوحدة إضافية.

ولنفترض أنه في ظل غياب التجارة الدولية، كانت معدلات التبادلية المحلية ر ر في الدولة أ، وكانت النقطة ك هي نقطة الانتاج والاستهلاك حيث يتماس عندها خط الأسعار ر ر مع منحنى إمكانية الانتاج أ أ١ وبالمثل تنتج وتستهلك الدولة ب عند النقطة هـ عندما يتماس خط الأسعار المحلية ل ل مع منحنى امكانية الانتاج ب ب١.

دعنا نفترض الآن أن كلتا الدولتين سمحت بقيام التجارة الدولية بينهما وهذا يكون ممكناً إذا كان معدل التبادل الدولي مختلفاً عن المعدل السائد في السوق المحلي ولنفترض أن معدل التبادل الدولي كان ممثلاً بالخط ط ط.

ستنتقل الدولة أ من النقطة ك إلى نقطة الانتاج م حيث يتماس خط الأسعار الجديد ط ط مع منحنى إمكانية الانتاج، وتفسير ذلك أن السلعة س أصبحت أغلى نسبياً في السوق الدولي عنه في السوق المحلي كما يعبر عن ذلك خط الأسعار الجديد، ولذلك يكون من مصلحة الدولة أ أن تنقل جزء من مواردها أو عوامل الانتاج المستخدمة في انتاج السلعة ص إلى السلعة س، وبالتالي ستنتج الكمية و ى من السلعة س وتنتج الكمية و ف من السلعة ص، ونفترض أن نقطة الاستهلاك بالنسبة للدولة أ تنتقل إلى النقطة ر (تقع رأسياً فوق النقطة ك) على خط الأسعار الجديد، ويمكن بيان صادرات وواردات الدولة أ من مثلث التجارة ر م ع حيث تصدر الكمية م ع من السلعة س وتستورد الكمية ر ع من السلعة ص.

وبالمثل فإن الدولة ب،تنتقل إلى نقطة توازن جديدة على خط السعر الجديد ط ط عندما يتماس مع منحنى إمكانية الانتاج عند النقطة هـ١ وتقوم بانتاج الكمية و س١ من السلعة س والكمية و ن من السلعة س، ويلاحظ أن الانتقال من هـ إلى هـ١ يتضمن أن السلعة ص أصبحت أغلى نسبياً بعد قيام التجارة الدولية ولذلك يتم نقل جزء من عوامل الانتاج من السلعة س إلى انتاج السلعة ص.

ولنفترض أن نقطة استهلاك الدولة ب أصبحت عند نقطة ء (تقع على يمين هـ) ويلاحظ من مثلث التجارة هـ١ ء حـ أن الدولة ب ستقوم بتصدير الكمية هـ١ حـ من السلعة ص واستيراد الكمية حـ ء من السلعة س (لاحظ التطابق بين مثلثي التجارة في البلدين).

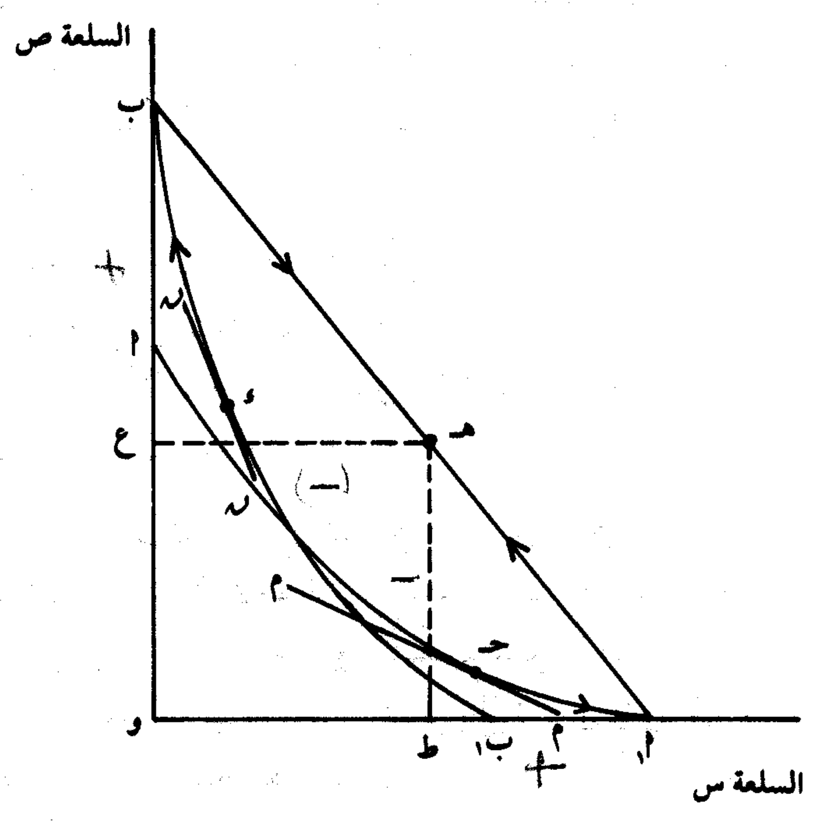
ومن الواضح أن كل من البلدين قد استفاد من التجارة الدولية حيث زاد استهلاك كل منهما بالانتقال إلى نقط جديدة للاستهلاك تقع أعلى أو خارج منحنى امكانية انتاج كل منهما، مثل النقطتين م، ء بالنسبه للدولتين أ، ب على الترتيب. ومن الجدير بالذكر، إنه في ظل تزايد تكلفة الفرصة البديلة لم يعد التخصص كاملاً كما كان الحال في ظل ثبات التكلفة، وإنما أصبح التخصص غير كامل بسبب ارتفاع التكلفة أو تناقص الغلة وبالطبع فإن المكاسب من التجارة الدولية تكون أقل بالمقارنة مع حالة التخصص الكامل.

وهكذا فإن مبدأ التكاليف النسبية لا يزال صحيحاً حتى في ظل ظروف تزايد تكلفة الفرصة البديلة.

٣ ـ التجارة في ظل ظروف تناقص التكلفة:

عندما تنتج الدولتين في ظروف تناقص التكلفة يكون منحنى امكانية انتاج كل منهما محدباً ناحية نقطة الأصل، وسوف تقوم كل دولة بالتخصص الكامل بعد التجارة في انتاج سلعة واحدة فقط. وذلك كما يتضح من الشكل

(٥)، حيث المنحنى أأ١ يمثل منحنى امكانيـة انتاج الـدولة أ كـما يمثل المنحنى ب ب١ منحنى امكانية انتاج الدولة ب.



شكل (٥) التجارة في ظل تناقص التكلفة

افترضنا أن نقطة الاستهلاك والانتاج بالنسبة للدولة أ قبل قيام التجارة هي حـ حيث يكون خط الأسعار المحلية م م مماساً لمنحنى امكانية الانتاج أأ١. وبالمثل فإن النقطة ء هي نقـطة استهلاك وانتـاج الدولـة ب حيث يكون خط الأسعار المحلية ى ى مماساً لمنحنى امكانية الانتاج ب ب١.

ويظهر ميل خط الأسعار المحلية في الدولة أ أن لديهـا ميزة نسبيـة أكبر في انتاج السلعة س كـما أن ميل خط الأسعـار المجلية في الـدولة ب يبـين أن لديها ميزة نسبية في انتاج السلعة ص.

يـلاحظ أن التوازن عنـد كل من النقـطة حـ والنقطة ء لا يمثـل توازنـاً مستقراً بسبب ظروف تزايد الغلة التي تميز انتاج احدى السلعتين في كـل من

الدولتين. ومن ثم فإن أي اختلال طفيف في شكل ارتفاع سعر السلعة التي تتخصص في انتاجها الدولة بالنسبة للسلعة الأخرى سيؤدي إلى تخصص كامل في انتاج هذه السلعة.

دعنا نفترض الآن قيام التجارة بين الدولتين وليكن عند معدل للتبادل الدولي ممثلاً بالخط ب أ، والذي يكون أكثر انحداراً من ميل خط الأسعار المحلية بالدولة أ (الخط م م) ويتضمن هذا ارتفاع سعر السلعة س في السوق الدولي. ولذلك ستقوم الدولة أ بالتخصص الكامل في انتاج السلعة س ومن ثم تتحرك الموارد بكاملها لانتاجها وتنتقل نقطة الانتاج من حـ إلى أ١.

ومن الناحية الأخرى فإن خط السعر ب أ١ يكون أقل انحداراً من خط الأسعار المحلية بالدولة ب (الخط ںـ ںـ) ومن ثم يتضمن ارتفاع سعر السلعة ص بعد قيام التجارة وسيترتب على ذلك قيام الدولة ب بالتخصص الكامل في انتاج السلعة ص وتنتقل الموارد من النقطة ء إلى النقطة ب.

وهكذا فإن الدولة أ تتخصص بالكامل في انتاج السلعة س عند أ١ كما أن الدولة ب تتخصص بالكامل في انتاج السلعة ص عند ب. وسوف تقوم كل من الدولتين بالتحرك على خط السعر ب أ١ فتتحرك الدولة أ من النقطة أ١ لأعلى بغرض زيادة مستوى استهلاكها كما تتحرك الدولة ب من النقطة ب لأسفل، فإذا افترضنا أن الاستهلاك يتم في كل من الدولتين عند النقطة هـ على خط الأسعار ب أ١، ففي هذه الحالة تقوم الدولة أ بتصدير الكمية ط أ١ من السلعة س إلى الدولة ب وتستورد الكمية هـ ط من السلعة ص كما يتضح من مثلث تجارتها هـ ط أ١. وبالمثل فإن الدولة ب سوف تقوم بتصدير الكمية ع ب من السلعة ص إلى الدولة أ كما تقوم باستيراد الكمية هـ ع من السلعة س وذلك كما هو واضح من مثلث تجارتها ب هـ ع. (لاحظ التطابق بين صادرات أ وواردات ب، وواردات أ وصادرات ب).

الفصل الخامس

«نظرية هيكشر ـ أولين في التجارة الدولية»

نظرية هيكشر ـ أولين هي النظرية التي حاول فيها اقتصاديان سويديان[1] تحمل النظرية اسميهما، تفسير قيام التجارة الدولية على أساس مدى الوفرة النسبية لعوامل الانتاج في الدول المختلفة. وتعتبر نظرية هيكشر ـ أولين حجز الزاوية في النظرية الحديثة للتجارة الدولية ويمكن اعتبارها حالة خاصة من النظرية الأكثر عمومية.

وتنص نظرية «هيكشر ـ أولين» على:

«تعتمد الاختلافات في التكاليف النسبية على الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الانتاج في الدول المختلفة، ويكون لكل دولة ميزة نسبية عندما تنتج وتصدر تلك السلع»التي يحتاج إلى عامل الانتاج الأكثر وفرة نسبية فيها، ولن يكون للدولة هذه الميزة بالنسبة لتلك السلع التي يحتاج انتاجها إلى عامل الانتاج الأكثر ندرة فيها، ويجب أن تقوم الدولة باستيراد هذه السلع من الخارج».

---

(١) انتقد «بيرتن أولين» في عام ١٩٣٣ النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية، وحاول صياغة نظرية الوفرة النسبية لعوامل الانتاج، ومن الجدير بالذكر أن الفكرة الأساسية في نظرية هيكشر ـ أولين كانت لـ «هيكشر» في عام ١٩١٩ والذي كان أستاذاً «لأولين» حيث اعتقد بأن الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الانتاج بين الدول هي التي تؤدي إلى قيام التجارة بينها. وقد حمل أولين نفس الفكرة وطورها لكي يبنى منها «نظرية ـ هيكشر ـ أولين» والتي عُرفت فيما بعد بالنظرية الحديثة.

فالدولة الغنية في رأس المال،مثل الولايات المتحدة أو ألمانيا تصدر السلع الكثيفة رأس المال «Capital intensive goods» بينما الدولة التي يتوفر فيها عنصر العمل مثل الهند أو مصر ستصدر السلع الكثيفة العمل «labour-intensive goods».

افتراضات النظرية: استندت النظرية على عدة افتراضات فضلاً عن وجود الأسواق المتنافسية ومن أهم هذه الافتراضات[1].

١ ـ تطابق دوال الانتاج بين الدول:

تُمثل دوال الانتاج العلاقة المادية بين المدخلات والمخرجات في انتاج السلع المختلفة في ظل مستوى معين من التكنولوجيا.

وتفترض «نظرية هيكشر ـ أولين» أن دوال الانتاج تكون واحدة بالنسبة لكل سلعة في الدول المختلفة، ويتضمن هذا أن الفن الانتاجي أو طريقة الانتاج المستخدمة في انتاج سلعة معينة لا تختلف من دولة لأخرى.

٢ ـ اختلاف نسب أو كثافة عوامل الانتاج:

تفترض النظرية،أنه يمكن تصنيف السلع حسب نسبة أو كثافة عامل الانتاج التي تعتمد عليه، فالسلعة كثيفة العمل تعنى أن نسبة العمل المستخدمة في انتاجها تكون أكبر بالنسبة لعوامل الانتاج الأخرى بالمقارنة مع تلك السلع التي تكون كثيفة رأس المال، أو كثيفة الأرض.

٣ ـ ثبات غلة الحجم:

تفترض النظرية،أن انتاج السلع يخضع لظروف ثبات غلة الحجم بمعنى أن زيادة المستخدمات الانتاجية بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الانتاج بنفس النسبة. ويترتب على هذا أن التكلفة المتوسطة وكذلك التكلفة الحدية لا تتأثر باختلاف نطاق حجم الانتاج من منشأة أو من صناعة لأخرى.

---

(١) Delbert A. Snider, Introduction to International Economics, seventh edition, 1979, Richard. D Irwin, inc. p p - 48-60

٤ ـ تماثل نمط الطلب بين الدول المختلفة:

تفترض النظرية تشابه تفضيلات المستهلكين ونمط الطلب بين الدول المختلفة وعدم تغيره، ولعل السبب في ذلك هو إعطاء النظرية الدور الأساسي لجانب الانتاج لتفسير الاختلافات في التكاليف النسبية بين الدول.

٥ ـ التحديد أو التصنيف الواضح لعوامل الانتاج:

تفترض النظرية، أنه من الضروري أن يوجد تحديد أو تصنيف مناسب لعوامل الانتاج طالما أن التركيز يكون على بحث الوفرة النسبية لهذه العوامل. وتفترض النظرية وجود إختلافات كمية بين هذه العوامل من دولة لأخرى مع افتراض التجانس في وحدات كل عامل.

شرح نظرية «هيكشر ـ أولين» بيانياً:

يمكن تفسير نظرية «هيكشر ـ أولين» في ضوء مفهوم الوفرة (أو الندرة): في عامل الانتاج طبقاً لمعيار الثمن[١]. «Factor A bundance in- terms of factor prices».

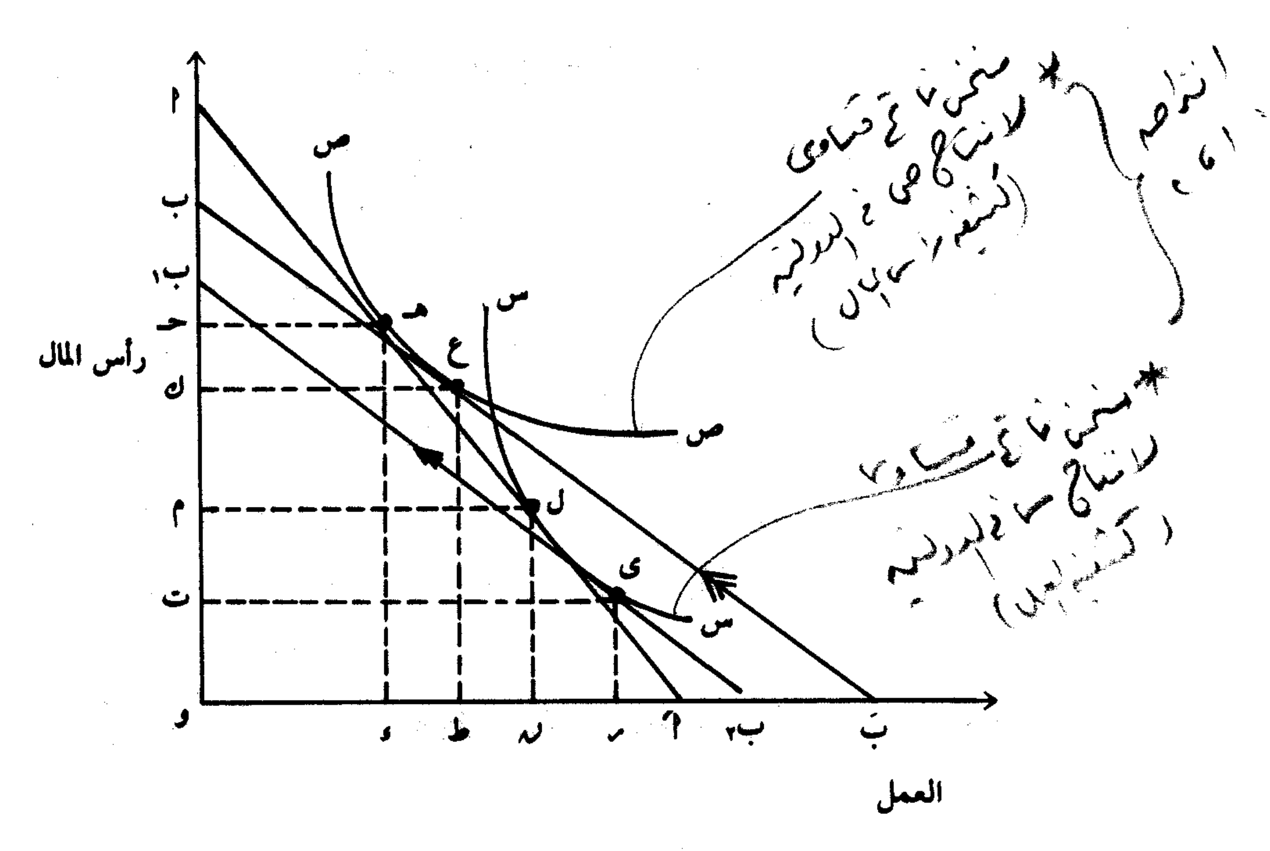
يُفسر «هيكشر ـ أولين» وفرة عامل انتاج معين في دولة معينة طبقاً للتعريف التالي:

تعتبر الدولة (أ) ذات وفرة في عنصر رأس المال بالنسبة للدولة (ب) إذا كان (ثر / ثل) < (ثر / ثل) حيث ثر، ثل ثمن رأس المال، ثمن العمل على الترتيب. وبمعنى آخر، إذا كان رأس المال رخيص نسبياً في الدولة أ، يكون هناك وفرة في هذا العنصر في الدولة أ، وإذا كان العمل رخيص نسبياً في الدولة ب يكون هناك وفرة في هذا العنصر في الدولة ب، وهكذا فإن الدولة أ ستصدر سلعة كثيفة رأس المال إلى الدولة ب، كما تصدر الدولة ب سلعة كثيفة العمل إلى الدولة أ. ويمكن توضيح ذلك بيانياً في الشكل (١).

---

(١) ML, Jhingan, op. cit, P P, 54 - 57.

دعنا نفترض أن السلعة كثيفة العمل (س) تمثل على المحور الأفقي كما تُمثل السلعة كثيفة رأس المال (ص) على المحور الرأسي. ونفترض أن منحنيات الناتج المتساوي في كل من الدولتين هي س س بالنسبة للسلعة س، ص ص بالنسبة للسلعة ص.



شكل (١) توضيح نظرية هيكشر - أولين طبقاً لمعيار الثمن

ويمثل الخط أ أَ الأسعار النسبية لعوامل الانتاج في الدولة أ لكل من السلعتين س ،ص . وبافتراض أن كل منحنى ناتج متساوي يمثل انتاج وحدة واحدة من كل من السلعتين، ومن ثم فإن إنتاج وحدة واحدة من ص يتم باستخدام الكمية و حـ من رأس المال والكمية و ء من العمل كما يتضح من النقطة هـ حيث يتماس خط الأسعار النسبية أ أَ مع منحنى الناتج المتساوي ص ص. وبنفس المنطق نجد أن انتاج وحدة واحدة من السلعة س في الدولة أ يتطلب الكمية و م من رأس المال والكمية و ن من

العمل. وستتخصص الدولة أ في انتاج وتصدير السلعة ص كثيفة رأس المال طالما أن رأس المال يكون هو العنصر الوفير والرخيص في الدولة أ، وحيث أن الوحدة من س تحتاج إلى قدر أقل من رأس المال وأكبر من العمل بالمقارنة مع السلعة ص. ولتحديد تكلفة انتاج وحدة واحدة من كل من السلعتين في الدولة ب، حيث يكون عنصر العمل هو العنصر الوفير والرخيص، نقوم برسم خط السعر ب بَ والذي يكون أقل انحداراً بالمقارنة مع الخط أ أَ. وعندما يتماس الخط ب بَ مع منحنى الناتج المتساوي ص ص عند النقطة ع تتحدد تكلفة انتاج الوحدة من ص.

وبالمثل لتحديد تكلفة انتاج الوحدة من س، نقوم برسم الخط ب١ ب٢ والذي يكون موازياً لخط السعر ب بَ ويمس منحنى الناتج المتساوي س س عند نقطة مثل ى. ويتضح أن انتاج الوحدة من ص في الدولة ب يحتاج إلى استخدام الكمية و ك من رأس المال والكمية و ط من العمل، كما يحتاج إنتاج الوحدة من س في هذه الدولة إلى استخدام الكمية و ت من رأس المال والكمية و ر من العمل.

وحيث أن الدولة ب تتميز بوفرة في عنصر العمل الرخيص فإنها ستقوم بالتخصص في انتاج وتصدير السلعة س كثيفة العمل، والتي يتطلب انتاج الوحدة منها قدر أكبر من العمل وأقل من رأس المال بالمقارنة مع السلعة ص.

وهكذا فإنه طبقاً لنظرية «هيكشر - أولين» ستصدر الدولة التي يتوفر بها عنصر رأس المال السلعة كثيفة رأس المال الرخيصة نسبياً، كما أن الدولة التي يتوفر بها عنصر العمل سوف تصدر السلع كثيفة العمل الرخيصة نسبياً.

تقييم نظرية «هيكشر - أولين»:

تتميز نظرية «هيكشر - أولين» عن النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية بالعديد من الجوانب نذكر منها:

١ - تحررت النظرية من استخدام كمية العمل كمقياس للقيمة، ومن

ثم تخلصت من كافة الانتقادات في هذه الناحية، وقد إعتمدت نظرية هيكشر ـ أولين على الأثمان النسبية لعوامل الانتاج والتي تحدد بدورها الأثمان النسبية للسلع.

٢ ـ بينما لم تستطع نظرية ريكاردو للتكاليف النسبية،تفسير الاختلافات في المزايا النسبية بين الدول بطريقة مُرضية، فإن نظرية «هيكشر ـ أولين» قد تمكنت من ذلك عن طريق الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الانتاج في الدول المختلفة.

٣ ـ بينما تُرجع النظرية الكلاسيكية مكاسب التجارة الدولية إلى نظرية الرفاهة، فإن نظرية «هيكشر ـ أولين» تركز على أسس قيام التجارة الدولية بطريقة علمية تجعلها ضمن نظريات الاقتصاد الايجابي.

٤ ـ تُعتبر نظرية «هيكشر ـ أولين» أكثر واقعية من النظرية الكلاسيكية من حيث عدم افتراضها لحالة التخصص الكامل في انتاج وتصدير كل دولة لسلعة معينة، فالنظرية ترى أن قيام التجارة بين دولتين قد لا يؤدي بالضرورة إلى التخصص الكامل.

٥ ـ تُعتبر التجارة الدولية طبقاً لنظرية «هيكشر ـ أولين» حالة خاصة للتجارة الاقليمية أو المحلية، بينما تعتبرها النظرية الكلاسيكية مختلفة ومستقلة تماماً عن التجارة المحلية.

انتقادات نظرية «هيكشر ـ أولين»:

١ ـ تفترض النظرية،تطابق دوال الأنتاج في الدول المختلفة، ويتضمن هذا الافتراض عدم حدوث تغيرات تكنولوجية. ومن الواضح أن هذا لا يكون صحيحاً في أي لحظة زمنية، فالتغيرات التكنولوجية مستمرة ومتكررة الحدوث في العالم، وتنتشر المعرفة التكنولوجية الجديدة بعد فترة زمنية معينة وتميل إلى أن تكون بمثابة «سلعة حرة» تتاح لكافة الدول وخاصة بالنسبة للمنتجات أو السلع النمطية التي تتناولها نظرية «هيكشر ـ أولين».

إن السماح بوجود التغيرات التكنولوجية،يحول النظرية من حالتها

الساكنة إلى الحالة الديناميكية أو الحركية ولن نستطيع معالجة التجارة الناشئة نتيجة هذه التغيرات في ظل الاطار الساكن لنظرية «هيكشر ـ أولين».

٢ ـ تفترض نظرية «هيكشر ـ أولين»، أن الأثمان النسبية لعوامل الانتاج تعكس تماماً وفرتها النسبية. ويتضمن هذا أن عرض عوامل الانتاج يكون أكثر أهمية من الطلب عليها عند تحديد أثمانها. (حيث يفترض ثبات الطلب). ولكن إذا أخذنا ظروف الطلب في الاعتبار، فربما تقوم الدولة الغنية في رأس المال بتصدير السلع كثيفة العمل بسبب طلبها الكبير على رأس المال الذي قد يؤدي إلى ارتفاع ثمنه بالنسبة للعمل.

وقد أوضحت بعض الدراسات التطبيقية، ومنها ما عُرف باسم «تناقض ليونتيف» «Leontief Paradox»، أن الولايات المتحدة تصدر السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل بالرغم من كونها دولة غنية في رأس المال.

٣ ـ تفترض نظرية «هيكشر ـ أولين»، حالة ثبات غلة الحجم ومن ثم ثبات التكلفة المتوسطة والحدية للانتاج. ومن الجدير بالذكر أن وفورات الحجم الكبير «Economies of scale» للمنشأة أو الصناعة يمكن أن تؤدي إلى تزايد غلة الحجم وانخفاض التكاليف المتوسطة مع زيادة حجم الانتاج.

وبينما تكون الوفورات الداخلية «Internal» economies غير متسقة مع افتراض المنافسة الكاملة طالما أن المنشأة المتنافسة تستطيع تخفيض التكاليف المتوسطة بزيادة نطاق الانتاج فإنها يمكن أن تصل إلى مستوى الانتاج حيث تكون التكلفة المتوسطة أقل ما يمكن في الأجل الطويل.

أما الوفورات الخارجية «External» economies للحجم والتي لا تعتمد على حجم المنشآت، وإنما تعتمد على حجم الصناعة ككل، يمكن أن توجد في ظل المنافسة الكاملة، فعندما تتوسع الصناعة، قد تجد كل منشأة إنه من الممكن تخفيض التكاليف الحدية، وهنا قد تكون الاختلافات في الحجم النسبي للصناعة بدلاً من الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الانتاج هي المسئولة عن الاختلافات في التكاليف النسبية.

٤ - تفترض نظرية «هيكشر - أولين»،تجانس عوامل الانتاج في الدول المختلفة ومن ثم امكانية حساب معدلات مدى وفرتها. ولكن في الواقع العملي لا يوجد عاملين انتاجيين متجانسين من الناحية النوعية بين الدول، وحتى بالنسبة لعامل انتاج واحد فقد ينقسم إلى عدة أنواع أو فئات مختلفة غير متجانسة. فبالنسبة لعنصر العمل على سبيل المثال، يمكن أن ينقسم إلى عدة أنواع - العمل اليدوي غير الماهر، العمل اليدوي الماهر، العمل الفني، العمل المحترف،إن معالجة كل عامل من عوامل الانتاج كما لو كان متجانساً فضلاً عن تقسيم كل عامل إلى فئات أو أنواع متجانسة سيؤدي إلى نتائج مضللة وسيجعل مفهوم الوفرة النسبية لعامل الانتاج لا معنى له من الناحية العملية.

٥ - ينتقد برفسور «هابرلر» نظرية «هيكشر - أولين» لفشلها في الوصول إلى مفهوم التوازن العام الشامل ويعتبرها تندرج ضمن إطار تحليل التوازن الجزئي.

الفصل السادس

«الاختبار التطبيقي لنظريتي التكاليف النسبية» و «هيكشر ـ أولين»

إن الحكم النهائي على صحة النظرية لا يكمن فقط في مدى معقولية إفتراضاتها، ولكن أيضاً في مدى التأييد (أو على الأقل عدم التعارض) من قبل الدلائل أو الاختبارات التطبيقية.

ولقد حاول الاقتصاديون إجراء اختبار تطبيقي لنظريات التكاليف النسبية الكلاسيكية ونظرية الوفرة النسبية لعوامل الانتاج (هيكشر ـ أولين). وسنحاول فيما يلي مناقشة بعض المحاولات الهامة للاختبار الاحصائي لكل من النظريتين[1]. وقد قام باختبار النظرية الأولى «ماكدوجل» «Macdougall» بينما قام «فاسيلي ليونتيف» «Wassily Leontief» باختبار النظرية الثانية.

أولاً: اختبار النظرية الكلاسيكية:

تقرر النظرية الكلاسيكية للتكاليف النسبية، أن الدولة التي تنخفض فيها التكلفة النسبية للعمل في انتاج سلعة معينة، ستقوم بتصدير هذه السلعة. وقد اختبر «ماكدوجل» في عام ١٩٥١ هذه النظرية وذلك عن طريق دراسة انتاجية العمل في الصناعات التي أظهرت ميزة نسبية لأحد الدول

(١) راجع Ml, Jhingan, op.cit., ch 9

المتاجرة كما اتضح من تطور صادراتها. ففي حالة انجلترا والولايات المتحدة، وجد «ماكدوجل» أن التجارة الثنائية بين البلدين كانت تمثل نسبة ضئيلة من حجم التجارة الكلية لكل منهما. ولهذا، اختبر «ماكدوجل» مدى إرتباط الصادرات النسبية لكل منهما لدول أخرى في العالم، بميزة الانتاجية النسبية للعمل في كل منهما. وقد قام ماكدوجل بدراسة الاختلافات النسبية في الانتاج لكل عامل في الدولتين وذلك عن طريق مقارنة الانتاج لكل عامل بمستوى الأجر النقدي في كل دولة وقد وجد أنه عندما تزيد نسبة الانتاجية في الولايات المتحدة إلى انجلترا (الانتاج لكل عامل) عن نسبة متوسط الأجور في الولايات المتحدة إلى انجلترا يزداد نصيب الولايات المتحدة من الصادرات العالمية بالمقارنة بنصيب انجلترا.

ولما كانت الأجور الأسبوعية في الولايات المتحدة تقريباً حوالي ضعفها في انجلترا، فقد وجد أن معظم الصادرات الأمريكية كانت من السلع التي تتميز صناعاتها بأن انتاجية العمل فيها أكبر من ضعفها في انجلترا،وبالمثل وجد أن الجزء الأكبر من الصادرات الانجليزية كان من السلع التي تتميز بأن انتاجية العمل فيها أقل من ضعفها في امريكا. وقد وجد ماكدوجل أن حوالي ٢٠ سلعة من بين ٢٥ سلعة تم أخذها في الاعتبار قد خضعت للقاعدة السابقة.

وهكذا فإن نتائج إختبار ماكدوجل الذي يعتبر من أوائل الاختبارات المبكرة لأي نظرية للتجارة الدولية، قد أيدت التأكيد الكلاسيكي على أهمية الانتاجية النسبية للعمل كأساس لقيام التجارة وتحديد نمط التجارة الدولية في العالم.

ثانياً: إختبار «ليونتيف» لنظرية «هيكشر ـ أولين»:

يعتبر إختبار «فاسيلي ليونتيف» في عام ١٩٥٣ أول محاولة شاملة للتحقق من صحة نظرية «هيكشر ـ أولين» للاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الانتاج،والتي تتنبأ بأن الدولة التي تتميز بوفرة نسبية في رأس المال سوف تصدر السلع الكثيفة نسبياً في رأس المال، وتستورد السلع الأخرى

التي يحتاج انتاجها محلياً إلى كميات كبيرة نسبياً من العمل النادر. وهكذا فإنه بمعرفة الوفرة النسبية لعوامل الانتاج في دولة معينة، فانه يمكن ببساطة مقارنة مدى كثافة عامل انتاج معين في صادرات الدولة بمدى كثافة عامل الانتاج في الانتاج البديل للواردات. وتنطبق نظرية «هيكشر ـ أولين» عندما تتميز الصادرات بكثافة نسبية في عامل الانتاج المتوفر بالمقارنة مع الواردات.

وقد لاحظ «ليونتيف» أن الولايات المتحدة تمتلك كمية كبيرة نسبياً من رأس المال،وكمية أقل نسبياً من العمل بالمقارنة مع بقية دول العالم، وطبقاً لنظرية هيكشر أولين» فإن الولايات المتحدة سوف تصدر السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع التي يتطلب انتاجها محلياً كميات كبيرة نسبياً من العمل.

ولاختبار هذا التنبؤ، استخدم «ليونتيف» بيانات احصائية من واقع جداول المستخدم والمنتج الخاصة بالولايات المتحدة «Input-out put tables» والتي تحتوي على أكثر من ٢٠٠ مجموعة من الصناعات قام بادماجها في ٥٠ قطاع، منها ٣٨ قطاع تقوم مباشرة ببيع منتجاتها في السوق الدولي.

وقد قدر ليونتيف الاحتياجات من رأس المال والعمل اللازم لإنتاج ما قيمة مليون دولار من الصادرات الأمريكية، وبدائل الواردات في عام ١٩٤٧.

وأظهرت نتائج الدراسة التطبيقية،أن معدل رأس المال / العمل في الواردات الأمريكية كان أعلى بنسبة ٣٠٪ بالمقارنة مع صادراتها،وهذا يعني أن الواردات الأمريكية تكون أكثر تكثيفاً لرأس المال بالمقارنة مع صادراتها. وطبقاً لذلك وعلى العكس مما تتنبأ به نظرية «هيكشر ـ أولين» أن الولايات المتحدة سوف تصدر السلع كثيفة العمل وتستورد السلع كثيفة رأس المال. وعلى حد قول «ليونتيف»:

«أن مساهمة الولايات المتحدة في تقسيم العمل الدولي،سيعتمد على تخصصها في خطوط الانتاج الأكثر تكثيفاً للعمل بدلاً من رأس المال. وبعبارة أخرى فإن الولايات المتحدة ستلجأ إلى التجارة الدولية للاقتصاد في استخدام

رأس المال وللتخلص من فائض العمل، بدلاً من حدوث العكس».

وقد عُرفت هذه النتيجة في الأدب الاقتصادي بتناقض ليونتيف «Leontief Paradox» ولم تُدهش هذه النتيجة ليونتيف وحدة ولكن العديد من الاقتصاديين الآخرين، وقد حاول الكثير منهم انتقاده لأسباب منهجية واحصائية، كما استمر القليل منهم في القيام باختبارات مماثلة بالنسبة لدول أخرى بينما حاول البعض الآخر ومنهم ليونتيف نفسه التوفيق بين تناقض ليونتيف ونظرية هيكشر ـ أولين.

التوفيق بين تناقض ليونتيف ونظرية «هيكشر ـ أولين:

حاول بعض الاقتصاديين إعطاء تفسيرات بديلة لنظرية «هيكشر ـ أولين» عن طريق أخذ بعض العوامل الهامة في الاعتبار لحل لغز أو تناقض ليونتيف ونذكر فيما يلي بعضها.

١ ـ انتاجية العمل في الولايات المتحدة:

حاول «ليونتيف» نفسه شرح لغز تصدير الولايات المتحدة للسلع كثيفة العمل، بقوله أن انتاجية العامل الأمريكي «تعادل ثلاثة أمثال انتاجية العامل في أي بلد آخر. وأرجع ذلك إلى عنصر التنظيم الجيد وظروف البيئة الأمريكية الملائمة.

ولذلك يتعين «ضرب عرض العمل في ثلاثة للوصول إلى العرض الحقيقي للعمل في الاقتصاد الأمريكي[1] وطبقاً لذلك فإن الولايات المتحدة تصبح على غير الاعتقاد الشائع بلد يتميز بفائض نسبي في عنصر العمل ومن ثم ليس مستغرباً أن تقوم بتصدير السلع كثيفة العمل.

---

(١) يعترض بعض الاقتصاديين على ذلك، فالاقتصادي ML. Kreinin يرى أن انتاجية العامل الأمريكي تزيد على إنتاجية العامل الأجنبي بنسبة تتراوح بين ٢٠ إلى ٢٥ ٪ وليس بنسبة ٣٠٠ ٪ كما يذكر ليونتيف.

٢ ـ رأس المال البشري:

لم يأخذ ليونتيف قيمة رأس المال البشري في الاعتبار، عند إعداد حساباته، ولكنه أكد على أن الصادرات الأمريكية تستخدم عمل أكثر مهارة من وارداتها.

وقد قام العديد من الاقتصاديين، بدراسة العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري ونمط التجارة الدولية للولايات المتحدة، ولقد عدَّل «Kenen» في عام ١٩٦٥ تقديرات ليونتيف، بإضافة رأس المال البشري إلى تقديراته لرأس المال المادي، وقد وجد أن مثل هذا التعديل قد أدى إلى حل اللغز: ففي بعض الحالات، وليس جميعها، كانت الصادرات الأمريكية كثيفة رأس المال البشري والمادي بالنسبة إلى الواردات.

٣ ـ الموارد الطبيعية:

أظهر بعض الباحثين وجود تكامل بين الموارد الطبيعية ورأس المال في الانتاج، وحيث أن الولايات المتحدة تتميز بندرة نسبية في العديد من الموارد الطبيعية، فإن نمط التجارة الدولية للولايات المتحدة يتميز بالحفاظ على الموارد الطبيعية.

وقد أوضح «Vanek» في عام ١٩٦٣، أنه ربما تتميز الولايات المتحدة بوفرة نسبية في رأس المال، ومع ذلك فإن وارداتها تكون كثيفة رأس المال بالنسبة لصادراتها، لأن استخدام رأس المال يحتاج إلى كميات كبيرة من الموارد الطبيعية النادرة لتحقيق الانتاج الكفء، وهكذا يمكن حل لغز ليونتيف. فالولايات المتحدة تستورد في الحقيقة، منتجات تعتمد على الموارد الطبيعية، مثل المعادن ومنتجات الغابات والتي يرتفع فيها معدل رأس المال / العمل، وتصدر المنتجات الزراعية التي يقل فيها معدل رأس المال / العمل.

٤ ـ تغير كثافة عامل الانتاج:

تفترض نظرية «هيكشر أولين» أن نسب أو كثافة عوامل الانتاج تختلف من دالة انتاج سلعة إلى أخرى وتظل دون تغير عند الأسعار المختلفة. ومن الممكن نظرياً أن تحدث ظاهرة تغير نسب عامل الانتاج «Factor-intensity Reversals» إذا تحول انتاج السلعة من كونه كثيف العمل مثلاً إلى كونه كثيف رأس المال عند أسعار معينة، وعندما يحدث ذلك في الدولتين التي تقوم بينهما التجارة الدولية فلن تنطبق نظرية هيكشر ـ أولين ولا بد أن تواجه إحدى الدولتين بتناقض ليونتيف.

وقد حاول «Minhas» لأول مرة دراسة ظاهرة تغير نسب عوامل الانتاج في ٢٤ صناعة في ١٩ دولة، حيث وجد هذه الظاهرة في خمسة منها[1]. ولم تؤيد نتائج دراسات الاقتصاديين اللاحقة حدوث هذه الظاهرة عملياً على نطاق كبير، بحيث يمكن معه رفض الافتراض القائل بعدم تغير كثافة عامل الانتاج الذي استندت إليه نظرية «هيكشر ـ أولين».

٥ ـ حواجز التجارة:

أظهرت بعض الدراسات التي قام بها «Travis»، «Baldwin» إن وجود حواجز أو فرض قيود على التجارة الدولية يقوى من تناقض ليونتيف. فالولايات المتحدة، تقيد من الواردات من السلع كثيفة العمل بفرض رسوم عالية أو مانعة. وقد كشفت دراسة «Baldwin» أن القيود على واردات الولايات المتحدة كانت أكثر تقييداً على السلع التي تحتوي على العمل غير الماهر. ولكن مثل هذه الدراسات لم تستطع أن تحدد كمياً مساهمة قيود التجارة بالنسبة لتناقض ليونتيف.

---

(١) يشير ليونتيف أن ظاهرة تغير نسب عوامل الانتاج قد حدثت في ١٧ حالة فقط من بين حوالي ٢١٠ في حدود مدى معين للأسعار النسبية، مما يعني عدم وجود أهمية عملية لهذه الظاهرة.

٦ ـ أنماط الاستهلاك :

لم يأخذ ليونتيف في الاعتبار، أثر أنماط الاستهلاك على صادرات الولايات المتحدة ووارداتها. وقد أوضحت بعض الدراسات في هذا الصدد أنه كلما زاد متوسط الدخول، تميل أنماط الاستهلاك إلى أن تكون متميزة تجاه السلع الأكثر تكثيفاً للعمل، بينما يكون الغذاء والسلع المكثفة لرأس المال ذات نسبة مرتفعة في أنماط الاستهلاك لذوي الدخول المنخفضة. وبافتراض أن الدول المرتفعة الدخل هي دول يتوفر لديها رأس المال، فإن أثر تحيز الطلب بها يكون نحو استيراد السلع كثيفة العمل.

وهكذا فإن تحيز الطلب، يعمل في نفس اتجاه نظرية «هيكشر ـ أولين» وقد أوضحت دراسة Brown أن أنماط الاستهلاك في الولايات المتحدة تتميز نحو السلع كثيفة العمل بدلاً من السلع كثيفة رأس المال، وهذه النتيجة بالطبع تعمل في عكس تناقض ليونتيف.

٧ ـ البحث والتطوير :

قام عدد من الباحثين بدراسة ما إذا كانت المبالغ المنفقة على جهود البحث والتطوير ترتبط بأنماط التجارة.

فإذا ترتب على نشاط البحث والتطوير في بلد ما، النجاح في تطبيق فنون إنتاجية جديدة بالنسبة لمجموعة معينة من الصناعات في هذه البلد، فان هذا يكون بمثابة أساس للتجارة، أي ان الاختلافات النسبية في أنشطة البحث والتطوير يمكن أن تفسر قيام التجارة الدولية.

وقد تركزت الدراسات التطبيقية لافتراض البحث والتطوير في دراسة العلاقة بين المبالغ المنفقة على البحث والتطوير ومقاييس أداء الصادرات.

ووُجد في إحدى هذه الدراسات التي قام بها «Gruber»، «Mehta» و«Vernon» إرتباط قوي بين أداء الصادرات الصناعية الأمريكية وكثافة نشاط البحث والتطوير بها. وفي دراسة أخرى لـ«Vernon» يوضح بدلالة

افـتراض دورة المُنتج «Product cycle» أن للولايـات المتحدة ميـزة نسبيـة في انتاج المنتجات الجديدة والتي تقوم بإدخالها إلى التجارة الدوليـة،حيث يتطلب الانتـاج في المرحلة الأولى استخـدام العمل المـرتفـع المهـارة وتكـون الـدولـة مصدرة لهذا المنتـج ، أما المرحلة الثـانية فهي مـرحلة النضج وزيـادة تكاليف التسـويق ورأس المال وأخيـراً عنـدمـا يصبـح المنتـج نمطيـاً ويصبـح سلعـة استهـلاكية عـادية ، فـإن هذا يؤدي إلى حجم الانتـاج الكبير والـذي يتطلب استخـدام المواد الخـام ورأس المال والعمـل غـير المـاهـر. وفي هـذه المـرحلة الأخيرة تنتقل الميزة النسبية من الدولة التي يتوفر بها العمل المـاهر إلى الـدولة التي يتوفر بها العمل غير الماهر.

الفصل السابع

«المكاسب من التجارة الدولية»

نجحت النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية في توضيح المكاسب من التخصص الدولي والتبادل، فقد أرجعت هذه المكاسب إلى وجود الميزة النسبية(نظرية ريكاردو) التي تسمح لدولة معينة باستيراد السلع التي تكون تكاليف انتاجها محلياً مرتفعة، وذلك مقابل تصدير السلع التي تستطيع إنتاجها محلياً بتكلفة أقل.

وبهذا تستطيع هذه الدولة الاقتصاد في استخدام مواردها، ثم الحصول على مقدار أكبر من الدخل الكلي مما لو أنتجت كل السلع محلياً واكتفت ذاتياً. حيث تستطيع الحصول على أسعار أعلى لصادراتها كما تستطيع شراء وارداتها بأسعار أقل.

وقد حلل جون ستيوارت ميل المكاسب من التجارة الدولية على أساس نظريته في الطلب المتبادل كما سبق ورأينا.

- وتشير المكاسب من التجارة الدولية في التحليل الحديث إلى المكاسب من التبادل والمكاسب من التخصص بالاعتماد على تحليل التوازن العام.

وسوف نتناول فيما يلي تحليل هذه المكاسب ثم نوضح كيفية توزيعها بين الدول المشاركة في التجارة الدولية وفقاً لشروط التجارة[1].

---

(١) Snider, op.cit., ch 4

ولمثل هذه التحليل آثار على اقتصاديات الرفاهة.

أولاً: المكاسب من التخصص:

يؤدي التخصص على المستوى الدولي إلى زيادة الكفاءة والانتاج في الاقتصاد العالمي مثلما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والدخل الحقيقي لدولة معينة.

(١) الانتاج العالمي والرفاهة:

يمكن أن يجني العالم فوائد التخصص،عندما يختلف المعدل الحدي للتحويل بين أي زوج من السلع في الدول المختلفة، ويقاس المعدل الحدي للتحويل على أساس التكاليف الحدية البديلة.

فإذا افترضنا أن التكلفة الحدية البديلة لانتاج السلعة ص تساوي ٢، وحدة من السلعة س فهذا يعني أن وحدة إضافية من السلعة ص يمكن إنتاجها باستخدام الموارد التي تخصص لإنتاج وحدتين من السلعة س، أو أن انتاج وحدة إضافية من السلعة س يمكن أن يتم باستخدام الموارد التي تنتج نصف وحدة من السلعة ص. أي أن سلعة معينة يمكن «أن تحول» إلى سلعة أخرى على أساس معدل يتحدد بالتكاليف الحدية البديلة. وقد سبق أن رأينا أن الاختلافات في التكاليف الحدية البديلة تؤدي إلى التخصص والتجارة. وسوف نوضح كيف يترتب على هذا زيادة في الانتاجية الكلية في العالم.

دعنا نفترض أن التكلفة الحدية البديلة لإنتاج السلعة ص هي ١٠ س في الدولة أ، ٢ س في الدولة ب. فإذا خفضت الدولة أ إنتاجها من السلعة ص بوحدة واحدة وزادت الدولة ب من إنتاجها من السلعة ص بوحدة واحدة. فسيظل انتاج الدولتين من السلعة ص ثابتاً. بينما يزيد الانتاج الكلي للدولتين من السلعة س، فالدولة أ تستطيع زيادة انتاج السلعة س بمقدار ١٠ وحدات وتخفض الدولة ب انتاجها من السلعة س بوحدتين ومن ثم تكون الزيادة الصافية في كمية السلعة س هي ٨ وحدات. أي إن يتاح للعالم (الدولتين أ، ب) نفس الكمية من السلعة ص وكمية أكبر من السلعة س ومن الممكن أيضاً أن يحصل العالم على كمية أكبر من

السلعة س ونفس الكمية من السلعة ص، أو قد يحصل على كمية أكبر من كلتا السلعتين س، ص. فعندما تقلل الدولة أ انتاجها من السلعة ص بمقدار وحدة واحدة وتزيد الدولة ب انتاجها من السلعة ص بمقدار وحدتين، سيزداد الانتاج الكلي من السلعة ص بمقدار وحدة واحدة كما يزداد انتاج السلعة س بمقدار ٦ وحدات.

ويلاحظ مما سبق أن الانتاج العالمي يمكن أن يزداد بدون أي تغير في كمية أو نوعية الموارد، ان مصدر الكسب في الانتاج هو زيادة الكفاءة في استخدام مقدار معين من الموارد. وسيستمر هذا الكسب حتى تتعادل المعدلات الحدية للتحويل في انتاج السلع في الدول المختلفة وعندئذ يتم تعظيم امكانيات الانتاج والاستهلاك العالمي. وهكذا تتحسن الرفاهة في العالم نتيجة التجارة الدولية الحرة.

٢ ـ الناتج القومي والرفاهة:

قد تزداد رفاهة العالم نتيجة التجارة الدولية، ولكن قد تقل رفاهية دولة معينة، ولذلك يكون من الأهمية بمكان دراسة أثار التجارة الدولية على رفاهة دولة معينة. دعنا نفترض كما تخبرنا نظريات التجارة، أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلعة التي يكون لديها ميزة نسبية في انتاجها (تكلفة انتاجها أقل) وتبادلها بسلعة أخرى على أساس شروط للتبادل أكثر ملاءمة من المعدل الحدي للتحويل المحلي.

فإذا كان للدولة أ ميزة نسبية في انتاج السلعة ص والتي تكون تكلفتها الحدية البديلة هي ٢ س، وكان معدل التبادل الدولي هو:

١ ص = ٥ س

فمعنى هذا أن هذه الدولة تستطيع التحول من انتاج ص إلى انتاج س بتكلفة حدية بديلة أقل في ظل قيام التجارة الدولية، ونتيجة للتخصص في السلعة ص ومبادلة جزء منها بالسلعة س يمكن زيادة امكانيات الاستهلاك في هذه الدولة أبعد من منحنى إمكانية انتاجها المحلي. بعد أن كانت امكانيات

الاستهلاك قبل التجارة مقيدة بامكانيات الانتاج المحلي. فإذا افترضنا إنه قبل قيام التجارة كانت الدولة تنتج ١٠٠ ص، ٥٠ س ونتيجة للتجارة يزيد الانتاج من ص وليكن إلى ١٠١ وحدة من ص بتكلفة حدية بديلة تتمثل في تخفيض انتاج س إلى ٤٨ وحدة من س،وتستطيع الدولة بعد قيام التجارة أن تبادل الوحدة الاضافية من ص بمقدار ٥ وحدات من س، بحيث يظل الانتاج عند ١٠٠ وحدة من ص، ٥٣ وحدة من س للاستهلاك المحلي. أي أن الدولة حافظت على نفس مستوى الاستهلاك من ص كما كان قبل التجارة بالاضافة إلى زيادة السلعة س بمقدار ٣ وحدات،وبالطبع ليست هذه الامكانية الوحيدة، فمن الممكن أن يزيد المتاح من كل من السلعتين إذا تم تصدير $\frac{1}{2}$ وحدة على سبيل المثال من ص مقابل $\frac{1}{2}$ ٢ وحدة من س، حيث يزيد مستوى الاستهلاك إلى $\frac{1}{2}$ ١٠٠ وحدة من ص بالاضافة إلى $\frac{1}{2}$ ٥٠ وحدة من س.

ثانياً: المكاسب من التبادل:

لتوضيح المكاسب من التبادل،نفترض أن كل دولة ستقوم بانتاج نفس «المزيج» من السلع والخدمات بعد قيام التجارة،بمعنى عدم استجابة منتجيها لتغير الأسعار النسبية، ومن ثم لن يعاد تخصيص الموارد بعد قيام التجارة. عندئذ سيكون المكسب التي تحصل عليه هذه الدولة ليس نتيجة التخصص وإنما يتم زيادة المنفعة أو الرفاهة التي سيحصل عليها المستهلكين من جراء التغير في مشترياتهم الاستهلاكية عند الأسعار الدولية وإعادة تخصيص إنفاقهم الاستهلاكي.

نفترض أن ثمن الوحدة من السلعة س هو ١ دولار في الدولة أ، ١٠٠ قرش في الدولة ب، بينما ثمن الوحدة من السلعة ص هو ٢ دولار في الدولة أ، ٥٠٠ قرش في الدولة ب ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

	السلعة س	السلعة ص
الدولة أ	١ دولار	٢ دولار
الدولة ب	١٠٠ قرش	٥٠٠ قرش

وحيث أن الأسعار النسبية،ومن ثم التكاليف النسبية تكون مختلفة في الدولتين، فإن هذا سيؤدي إلى وجود منافع متبادلة من التخصص والتجارة بين الدولتين.ولكن سنفترض أن التخصص في الانتاج لن يحدث ولكن ستظل المكاسب الممكنة من التبادل بسبب الاختلاف في الأسعار النسبية وسيقوم المستهلكون، عند وضع التوازن، في كل دولة بشراء مجموعة السلع التي تحقق أكبر إشباع ممكن ويتحقق ذلك عندما تتساوى المنفعة الحدية لوحدة النقود المنفقة على كل سلعة.

وعندما لا يتحقق الشرط الأخير،فإن المستهلك يستطيع زيادة المنفعة الكلية من حجم معين من الانفاق بإعادة تخصيصه على مشترياته حتى يتحقق الشرط المذكور.

وبالرجوع إلى المثال السابق، نجد أن المنفعة الحدية للسلعة ص التي يحصل عليها المستهلكين في الدولة أ تعادل ضعفها بالنسبة للسلعة س (حيث أن ثمن ص يكون ضعف ثمن س)، بينما أن المنفعة الحدية للسلعة ص في الدولة ب تعادل ٥ أمثالها بالنسبة للسلعة س.ويمكن للمستهلكين في الدولتين زيادة المنفعة الكلية المستمدة من حجم معين من الانفاق عندما يقوم التبادل بينهما عند أي معدل بين:

١ ص = ٥ س، ١ ص = ٢ س.

ولنفترض أن المعدل الذي سيستخدم في التبادل هو ١ ص = ٣ س ويستطيع المستهلك في الدولة أ مبادلة وحدة من ص بثلاث وحدات من س مع المستهلك في الدولة ب،وحيث أن المنفعة الحدية للسلعة ص للمستهلك في الدولة أ كان تعادل المنفعة المستمدة من استهلاك وحدتين من س. أي أن المستهلك في الدولة أ يتنازل (يصدر) وحدة من السلع تساوي منفعتها بالنسبة له وحدتين من س، ويحصل مقابلها (يستورد) ثلاث وحدات من س، ومن ثم فإنه يكسب وحدة واحدة من س بقيام التجارة.

وبالمثل بالنسبة للمستهلك في الدولة ب، يتنازل عن ٣ وحدات من س مقابل وحدة من ص ولكن هذه الوحدة الاضافية من ص تعادل

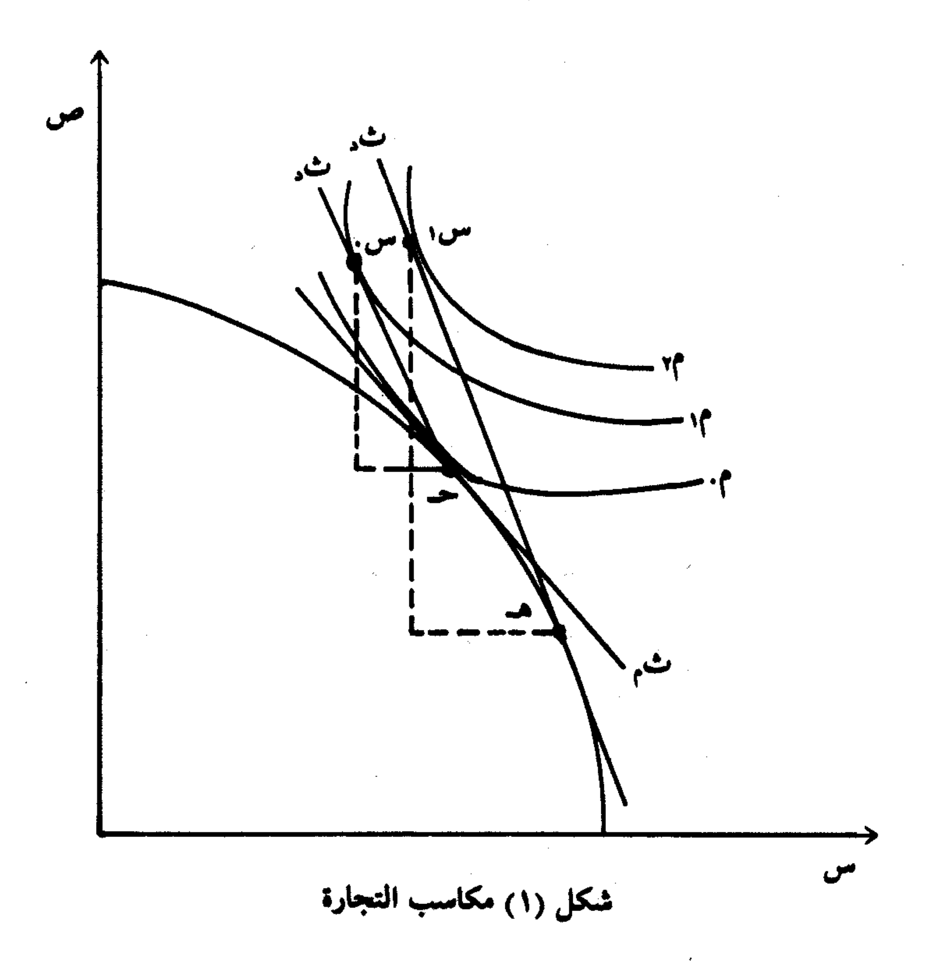
منفعتها الحدية بالنسبة له ٥ وحدات من س ولذلك فإنه يستفيد وحدتين من س.

ويستمر مستهلكي كل من الدولتين في الحصول على مكاسب من التبادل حتى تصبح النسبة بين المنافع الحدية للسلعتين س، ص واحدة بالنسبة للمستهلكين في كل من الدولتين ويتحقق ذلك عندما تصبح الأسعار النسبية للسلعتين س، ص واحدة في كل من الدولتين ـ نتيجة للتجارة الحرة.

ثالثاً: توضيح بياني لمكاسب التخصص والتبادل:

يتيح إدماج نظرية التجارة مع النظرية الحديثة للثمن والرفاهية إمكانية تحديد طبيعة المكاسب التي تنشأ من التخصص والتبادل.

وللتفرقة بينهما دعنا نستخدم الشكل البياني (١) على مرحلتين.



شكل (١) مكاسب التجارة

تمثل النقطة حـ الوضع قبل قيام التجارة وتمثل التوازن في الانتاج والاستهلاك حيث يتماس الأسعار المحلية ث م مع منحنى امكانية الانتاج أو التحويل الفني، وكذلك مع منحنى سواء المجتمع الممثل بالمستوى م .

أي أن المعدل الحدي للتحويل الفني في الانتاج = المعدل الحدي للاحلال في الاستهلاك = معدل الأسعار المحلية، دعنا نفترض قيام التجارة وتغير الأسعار النسبية إلى الخط الممثل بـ ث د (إذا تجاهلنا مؤقتاً رد فعل المنتجين لهذا التغير) سيظل الانتاج دون تغير عند النقطة حـ، ولكن عند هذه الأسعار الدولية يستطيع المستهلكون الانتقال إلى منحنى سواء أعلى عند النقطة س. عندما يتماس خط الأسعار الدولية ث د مع منحنى السواء م ١، وهذا الانتقال يعكس المكسب من التبادل بدون تغير في الانتاج.

ولكن المنتجون لن يستمروا على موقفهم وإنما يستجيبوا للتغيرات في أثمان منتجاتهم بعد قيام التجارة الدولية، فعند الأسعار الدولية يستجيب المنتجون للارتفاع في ثمن السلعة س،ويزداد انتاجهم من س ويقل من السلعة ص،ولذلك تنتقل نقطة الانتاج على منحنى إمكانية الانتاج إلى النقطة هـ حيث يتساوى المعدل الحدي للتحويل الفني مع معدل الأسعار الدولية الجديد ويؤدي هذا الانتقال إلى زيادة الكفاءة في الانتاج، حيث تنتج هذه الدولة كمية أكبر من السلعة التي يكون سعرها أعلى في السوق الدولي. وتنعكس أثر هذه الزيادة في الكفاءة في انتقال الاستهلاك من س. على منحنى السواء م ١ إلى س ١ على منحنى سواء أعلى للمجتمع م ٢.

والانتقال من النقطة س. إلى النقطة س ١ يبين المكاسب من التخصص في الانتاج.أما مجموع المكاسب من التخصص والتبادل فيتمثل في زيادة رفاهية أفراد المجتمع بالانتقال إلى مستوى أكبر من الاشباع.

ويلاحظ على التحليل السابق أن أهم محددات المكاسب من التجارة هي:

أ - الاختلافات في معدلات التكلفة:

تتوقف المكاسب من التجارة الدولية على مدى الاختلافات في معدلات التكاليف النسبية في كل من الدولتين، فعندما يجد المتعاملون أن معدل الأسعار الدولية يختلف بدرجة كبيرة عن المعدل المحلي. فانهم سيقوموا بشراء ما يبدو لهم أنه رخيص وبيع ما يبدو لهم أنه أغلى. وكلما زادت الاختلافات في التكاليف النسبية بين الدولتين كلما كانت المكاسب من التجارة الدولية أكبر.

وبالطبع إذا لم يكن معدل التبادل الدولي مختلفاً عن المعدل المحلي فستظل الدولة تنتج وتستهلك نفس الكميات من السلعتين ولن يوجد مبرر للتجارة في هذه الحالة أي أن الاختلافات في التكاليف النسبية هي الشرط الضروري لقيام التجارة.

ب - الطلب المتبادل:

رأينا أن الدولة يمكن أن تنتقل إلى نقطة للاستهلاك تكون أكبر من امكانيات انتاجها المحلية، ويتوقف مدى إبتعاد نقطة الاستهلاك على ميل معدلات التبادل أو الأسعار الدولية، وهذه تعتمد على الطلب المتبادل بين الدولتين أي على مدى القوة النسبية للطلب ومرونة الطلب في إحدى الدولتين على منتج المدولة الأخرى.

ففي الشكل السابق كلما قل طلب الدولة أ وزادت مرونة طلبها على السلعة ص بالنسبة إلى الدولة ب، كلما قل انحدار أو ميل معدل التبادل الدولي ث١ وكلما تغيرت شروط التبادل لصالحها، ويترتب على هذا زيادة مكسبها من التجارة وبالتالي إنتقال نقطة استهلاكها إلى نقطة أبعد.

حـ - مستوى الدخل:

يحدد مستوى الدخل النقدي في الدولة مكاسب ونصيب هذه الدولة من التجارة مع الدول الأخرى. فكلما كان الطلب على صادرات هذه الدولة

كبيراً وثابتاً في الدول الأخرى كلما زاد مستوى الدخل النقـدي نتيجة لتـوسع صناعات التصدير، ويستفيد المستهلكون في هـذه الدولـة نتيجة زيـادة دخولهم النقدية وانخفاض أسعار وارداتهم من الدول الأخرى، وعلى العكس من ذلك فإن الدولـة التي يكون طلبهـا كبيراً عـلى المنتجات الأجنبيـة، سيقـل دخلهـا النقدي، في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار هذه المنتجات المستوردة وقـد يترتب على ذلك نقص مكاسب هذه الدولة من التجارة الدولية.

ومن الجـدير بـالذكـر أن مكاسب التبـادل تنشأ نتيجـة إعادة تخصيص الانفاق الاستهلاكي بينما تنشأ مكاسب التخصص من إعادة تخصيص المـوارد المنتجة في الدولة. ويتم تعظيم المكاسب بشقيها إذا تم الاستفادة من كل من المصدرين معاً بالرغم من أن وجود أياً منهما وحدة يبرر قيام التجارة الدولية.

الفصل الثامن

«نظرية تحركات عوامل الانتاج على المستوى الدولي»

تتمثل أهم مكونات العلاقات الاقتصادية الدولية في تبادل السلع والخدمات التي تنتجها عوامل الانتاج من ناحية، وتحركات عوامل الانتاج ذاتها، من الناحية الأخرى.وتهتم نظريات التجارة التي ناقشناها بجانب السلع والخدمات،حيث تقوم على افتراض أساسي، وهو عدم قابلية عوامل الانتاج للتحرك على المستوى الدولي بالرغم من حركيتها التامة داخل كل دولة. والهدف من هذا الإفتراض لم يكن بغرض وصف ما يحدث في الواقع ولكن بقصد عزل المؤثرات الخارجية أثناء الدراسة التحليلية لنظرية التجارة البحتة.

وسوف نقوم في هذا الفصل بالتركيز على جانب تحركات عوامل الانتاج بين الدول،من حيث الأسباب التي تؤدي إليها،والنتائج التي تترتب عليها[1]. ويتطلب الأمر بالطبع وضع إفتراضات معينة أهمها غياب الحواجز المصطنعة أو القيود على تحركات عوامل الانتاج.

١ ـ معنى تحركات عوامل الانتاج ودوافعها الاقتصادية:

يقصد بتحركات عوامل الانتاج، تحركات العمل ورأس المال.

وما نعنيه بتحركات العمل الدولية هو هجرة الأفراد من بلد لآخر

(١) اعتمدنا في كتابة هذا الجزء على: Snider., op.cit. ch 7

للاقامة الدائمة أو المؤقتة والتوظف،ومن ثم لا تشتمل هذه التحركات على التغيرات المؤقتة في الاقامة بغرض السياحة أو الدراسة أو ما شابه ذلك.

أما تعريف تحركات رأس المال فهو ليس بهذه البساطة. فكما نعلم فإن رأس المال كعامل من عوامل الانتاج يشير إلى الرصيد من السلع المُنتجة، التي تساعد في انتاج السلع والخدمات المختلفة.ورأس المال بالمعنى المادي يُمثل برصيد رأس المال[1] الذي يتكون من الطرق، السدود، السدود، الموانىء، المباني، المصانع الآلات أو التجهيزات الرأسمالية، المخزون من المواد الأولية وخلافه.

ولا تتكون تحركات رأس المال من سلع رأسمالية معينة،وإنما تتكون من تحويلات الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات لرأس المال النقدي أو القروض من دولة إلى أخرى أو أكثر، وإن كان يصاحب تحركات رأس المال تحركات للسلع الرأسمالية.

وتحركات رأس المال النقدي تكون في شكل سندات، أسهم أو أشكال أخرى للدين أو الملكية والتي يتم التعامل فيها في كل من سوق رأس المال المحلية والدولية. ولنتسائل عن تأثير تحركات رأس المال إلى دولة معينة على رصيدها من رأس المال الحقيقي. فكما نعلم أن الاستثمار المحلي الجديد (تكوين رأس المال) يمول إما بالادخار المحلي أو بالاقتراض الخارجي،وعندما يكون معدل الادخار منخفضاً كما هو الحال في العديد من الدول النامية ولا يمكن زيادته بتقييد الاستهلاك، فإن تلك البلاد ستعتمد على الموارد الأجنبية لتكوين رأس المال وزيادة معدل الاستثمار، أي عن طريق اقتراض أكبر من الخارج، لتمويل عجز أكبر في الحساب الجاري بميزان المدفوعات (زيادة الواردات عن الصادرات من السلع والخدمات) ويتميز تحركات رأس المال النقدي بانه باستثناء حالات المنح والهبات، فإن هناك التزاماً على الدولة التي

---

(١) يمكن اعتبار «رأس المال البشري» human capital، أحد مكونات رصيد الدولة من رأس المال، إلا أنه يمكن اعتباره ضمن الأشخاص أو قوة العمل، ومن ثم لا يمكن إنتقاله من بلد لآخر بصورة منفصلة عن هجرة الأشخاص.

تتلقى رأس المال بأن تقوم بتسديد أقساط وفوائد الدين الخارجي،وهذه تنساب في اتجاه عكسي لحركة رأس المال الأصلي وتتطلب تحويلاً مقابلاً من السلع والخدمات الحقيقية يمكن أن تتم فقط عن طريق فائض من الصادرات.

أما عن الدوافع الاقتصادية لتحركات عوامل الانتاج، فنجد أن الدافع الرئيسي لهجرة العمال من أوطانهم إلى دول أجنبية،يتمثل في تحسين مستوى المعيشة والذي يكون في معظم الأحوال دالة لمعدلات الأجور الحقيقية.

ومن ثم فإن ارتفاع معدل الأجر الحقيقي بالخارج عنه في الداخل يمثل المحفز الرئيسي للهجرة.

ويلاحظ في هذا الخصوص التشابه بين سبب تحركات العمل على المستوى الدولي وسبب التجارة الدولية. ففي كلتا الحالتين تكون الاختلافات السعرية على المستوى الدولي هي القوة الدافعة لكل منها، فكما أن اختلافات أسعار السلع بين الدول تؤدي إلى التجارة فإن اختلافات معدلات الأجر - أي ثمن خدمات العمل - تحفز على تحركات العمل.

وبالمثل فإن تحركات رأس المال، سيحفزها الاختلافات في العوائد المتوقعة للعائد على رأس المال. حيث تميل القروض إلى التحرك إلى الدول حيث تكون معدلات الفائدة بها أعلى منها محلياً مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات في درجة المخاطرة، وسيبحث الاستثمار عن المناطق التي يكون فيها معدل العائد أقصى ما يمكن بالنسبة لدرجة معينة من المخاطر.

عرض عوامل الانتاج وعوائدها في أسواق المنافسة الكاملة:

رأينا أن السبب المباشر لتحركات العمل ورأس المال، هو الاختلافات الدولية في معدلات الأجور والعوائد، وسنحاول فيما يلي تفسير ذلك.

دعنا نفترض في البداية وجود منافسة كاملة في أسواق السلع وعوامل الانتاج،كما نعلم فإن ثمن خدمات عامل انتاج معين يتساوى مع قيمة ناتجة

الحـدي في ظل ظـروف المنافسـة الكـاملة، فمعـدلات الأجـور المـرتفعـة في الولايات المتحدة بالمقارنة مع الأماكن الأخرى،يشير إلى ارتفاع انتاجية العمل في الولايات المتحدة عنها في الأماكن الأخرى. وبالمثل إذا كـان معدل العـائد على رأس المال المستثمر منخفضاً في الولايات المتحدة عنه في الدول الأخرى، فمعنى ذلك أن الانتاجية الحدية لرأس المال تكون أقل في الولايات المتحدة.

أي أن الاختلافات في النواتج الحدية لعـوامل الانتـاج،هي التي تؤدي إلى وجود اختلافات في العوائد التي تحصل عليهـا، ولكن يظل التسـاؤل لماذا تختلف هذه النواتج الحدية؟ تتأثر النواتج الحدية لعوامل الانتاج بالعديـد من العوامل، منها مستوى التكنولوجيا، دالة الانتاج، نمط الطلب.

وإذا قبلنـا افتراضـات نظريـة «هيكشر ـ أولين» فيـما يتعلق بعدم تغـير التكنولوجيا ودوال الانتاج ونمط الطلب بدرجة كبيرة في الدول المختلفة فـإننا لن نستطيع تفسير الاختلافات في النواتج الحدية لعوامـل الانتاج بـين الدول وستكون الاختلافات في الوفرة النسبية لعـوامل الانتـاج هي المحدد الـرئيسي للاختلافات في النواتج الحدية.

فكما هو معروف في النظرية الاقتصادية، أنه مع بقـاء الأشياء الأخـرى عـلى حالهـا، فإن زيـادة كمية عـامل انتـاج معين يعمـل مع كميـة ثابتـة من العـوامل الأخـرى، تؤدي إلى تناقص إنتـاجية هـذا العامـل،ففي الدول التي يكون بها وفرة نسبية في رأس المال وندرة في عنصر العمل، يميل معدل العائد على رأس المال أن يكون منخفضاً ومعدل الأجور مـرتفعاً بـالمقارنـة مع الـدول التي يتـوفر فيهـا العمل وينـدر رأس المال. ويتضـح مما سبق أن الـدول التي يتوفر بها رأس المال نسبياً ويندر فيها العمل ستخرج منها تدفقات أو تحـركات رؤوس الأموال إلى الخارج كما يهاجر إليها العمـل، والعكس بالنسبـة للدول التي يتوفر بها العمل نسبياً ويندر رأس المال فستجذب إليهـا تدفقـات رؤوس الأموال من الخارج كما يهاجر منها العمل إلى الخارج.

ويـلاحظ مما سبق، أن السبب الـرئيسي لتحركـات عوامـل الانتـاج لا يختلف عن سبب قيـام التجارة الـدولية طبقـاً لنظريـة «هيكشر ـ أولين» ففي

ظل إفتراض أسواق المنافسة الكاملة ومع ثبات التكنولوجيا ودوال الانتاج وغط الطلب دولياً، سيكون كل من تحركات رؤوس الأموال والتجارة الدولية نتيجة الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الانتاج بين الدول. يضاف إلى ذلك، أن هيكل التجارة الدولية كما تنبأ بها نظرية هيكشر ـ أولين لن يختلف عن هيكل تحركات رؤوس الأموال. فالدول التي ينذر بها العمل ويتوفر بها رأس المال، مثل الولايات المتحدة، تميل ليس فقط في أن تتخصص وتصدر السلع التي تحتاج إلى كميات كبيرة من رأس المال وكميات ضئيلة من العمل، ولكن أيضاً تجذب المهاجرين وتصدر رأس المال. والعكس بالنسبة لدولة مثل الهند، يتوفر بها العمل ويندر رأس المال، فتميل ليس فقط في أن تتخصص وتصدر السلع الكثيفة العمل ولكن أيضاً إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج وتشجيع هجرة العمال إلى الخارج.

ولكن ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار آثار تكاليف إنتقال عوامل الانتاج «transfer costs» وخاصة بالنسبة لعنصر العمل، فقد تزداد هذه التكاليف وتجعل الهجرة غير إقتصادية أو مربحة[1] وخاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة. إلا أن الدلائل التطبيقية توضح أن ملايين البشر قد هاجروا إلى مناطق بعيدة، مما يعني أن فرص الحصول على كسب صافي من عملية الهجرة (بعد استبعاد تكاليف الانتقال) لم تتناقص.

ومن الجدير بالذكر أن صحة المناقشة السابقة من أن السبب الرئيسي للاختلافات الدولية في أسعار عوامل الانتاج يرجع إلى الاختلافات في الوفرة النسبية في هذه العوامل بين الدول، تستند إلى افتراض أساسي وهو: أن ظروف العرض تكون هي المهيمنة أو الأكثر أهمية. فمن الواضح أن الطلب على خدمات عامل الانتاج في دولة تتميز بعرض كبير نسبياً منه، ربما يكون كبيراً بحيث يجعل ثمن هذا العامل مرتفع نسبياً.

---

(١) تماثل تكاليف إنتقال عوامل الانتاج في هذه الحالة، تكاليف نقل السلعة من بلد لآخر فقد يؤدي ارتفاع هذه التكاليف في العديد من الحالات إلى فقد الميزة النسبية للتجارة الدولية.

وربما يتطلب ذلك نظرية أكثر عمومية للاختلافات الدولية في أسعار عوامل الانتاج،على أساس المقارنة بين الاختلافات النسبية في كل من العرض والطلب في الدول المختلفة. إن إعطاء دور رئيسي لجانب العرض يمكن اعتباره حالة خاصة من النظرية العامة ـ حيث الطلب على السلع وبالتالي على خدمات عوامل الانتاج ـ لا يختلف بدرجة كبيرة على المستوى الدولي.

تحركات عوامل الانتاج في ظل نموذج مبسط للتجارة:(١)

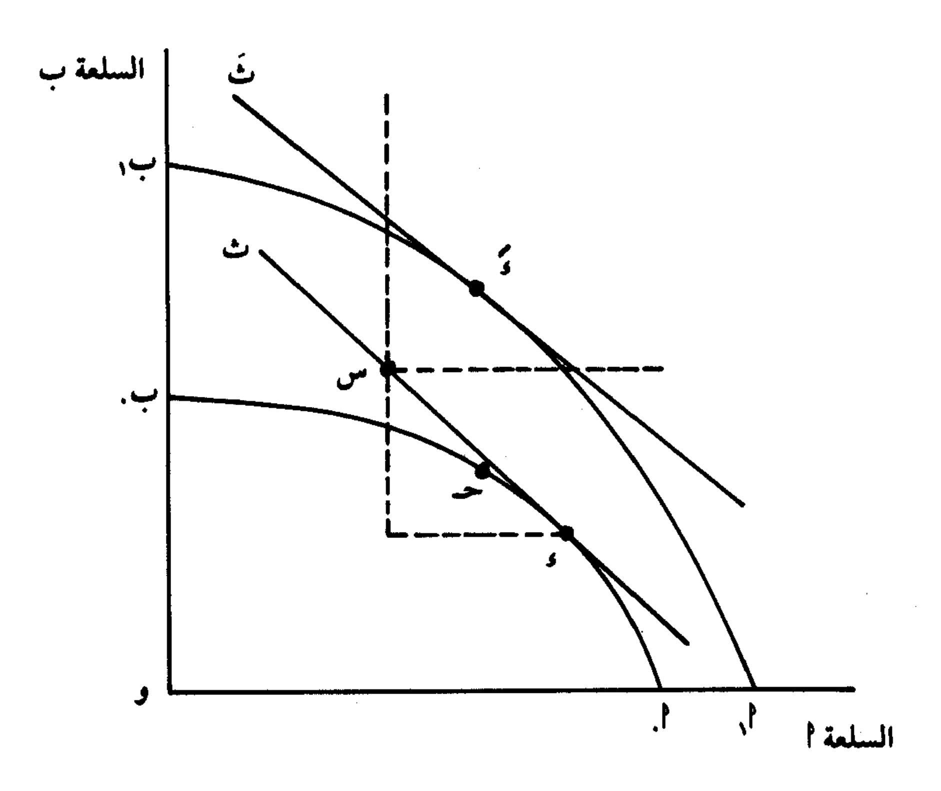
تفترض نظرية التجارة،أن العرض المحلي للموارد يكون ثابتاً في الدول المختلفة،فضلاً عن عدم حركية أو انتقال هذه الموارد بين الدول. فماذا يحدث إذا أسقطنا هذا الافتراض وسمحنا للدولة أن تحصل من الخارج على كميات إضافية من خدمات عوامل الانتاج.

دعنا نقوم بتوضيح ذلك من خلال استخدام نموذج مبسط، حيث نفترض وجود دولتين تنتج كل منهما سلعتين فقط باستخدام عاملي انتاج (العمل ورأس المال) يكونا قابلين للتجزئة والانتقال والاحلال، كما نفترض أن دوال الانتاج تختلف من سلعة لأخرى ولكنها متماثلة في الدولتين، كما نفترض ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وعوامل الانتاج ومن ثم تكون أسعار السلع وعوامل الانتاج ثابتة. وأخيراً سنفترض حدوث تغير في عرض أحد عاملي الانتاج مع ثبات الآخر.

يوضح الشكل البياني التالي (١) العلاقة بين حركية انتقال عوامل الانتاج والتجارة في احدى الدولتين. افترضنا بالنسبة للدولة (I) أن منحنى امكانية انتاجها كان مثلاً بالمنحنى ب. أ. قبل السماح بحركية انتقال عوامل الانتاج،وأن هذه الدولة ستقوم بتصدير السلع أ الكثيفة العمل الممثلة على المحور الأفقي،مقابل استيراد السلعة ب الكثيفة رأس المال. الممثلة على المحور الرأسي.

---

(١) Ellesworth., op.cit, p p - 151 - 154.



شكل (١) التجارة وحركية عوامل الانتاج

تمثل النقطة حـ وضع التوازن في الانتاج والاستهلاك قبل قيام التجارة. أما بعد قيام التجارة فإن النقطة ء تمثل وضع التوازن في الانتاج، والنقطة س تمثل وضع التوازن في الاستهلاك.

ويلاحظ إنه لن يكون هناك دافعاً لتحرك أو انتقال عوامل الانتاج بين الدولتين إذا ظل وضع التوازن قائماً عند نقطة ء. حيث تتساوى نسب اسعار عوامل الانتاج في الدول المختلفة.

ولكي نسمح بهذا الانتقال لا بد من عمل ما يسبب إختلال في التوازن الذي يمثل التجارة الحرة (بدون انتقال عوامل الانتاج).

فإذا افترضنا وضع قيود على التجارة دون تقييد حركية انتقال أحد عوامل الانتاج وليكن رأس المال، عندئذ سنعود إلى النقطة حـ مرة أخرى. ولكن عندما يزيد الطلب على الانتاج المحلي للسلعة الأخرى الكثيفة رأس المال والتي كان يتم استيرادها من الخارج، سيزداد الطلب على رأس المال

ويرتفع ثمنه وسيستمر انتقال رأس المال إلى الداخل حتى تتساوى نسبة الأسعار المحلية لعوامل الانتاج مع الدول الأخرى، كما كان الوضع في ظل التجارة الحرة.

بقي أن نحدد نقطة الاستهلاك والانتاج، حيث أن أسعار عوامل الانتاج تكون متماثلة في الدول المختلفة فإن أسعار السلعة يجب أن تكون متماثلة أيضاً، ومتى ذلك أن الدخل والانفاق على السلعتين أ، ب سيظل متماثلاً لما كان عليه الوضع في ظل التجارة الحرة،ومن ثم تستمر نقطة الاستهلاك عند نفس المستوى س. أما بالنسبة للانتاج فلا يمكن أن يكون عند النقطة س،حيث أن رأس المال الأجنبي لا بد وأن يحصل على مقابل نظير مساهمة خدماته في الانتاج، أي أن قيمة الانتاج الناشيء من الموارد المحلية والأجنبية يجب أن تزيد عن تلك التي يمكن الحصول عليها عند النقطة س. وستتحدد النقطة الجديدة عندما يتماس خط الأسعار ثَ (الذي يكون موازياً للخط ث) مع منحنى إمكانية الانتاج الجديد بعد الحصول على كميات إضافية من رأس المال ($ب_1$ $أ_1$) بحيث تكون أعلى وإلى يمين النقطة س، مثل النقطة ءَ وسيُدفع الفرق بين النقطة ءَ والنقطة س إلى أصحاب خدمات رأس المال الأجنبي.

إن الاستنتاج الرئيسي من هذا التحليل،هو أن تدفقات السلع وعوامل الانتاج تكون بدائل لبعضها البعض. فعند تقيد حركة السلع والسماح لإنتقال عوامل الانتاج حصلنا على نفس مستوى الاستهلاك، كما في حالة التجارة مع تقييد عوامل الانتاج.

الأثار الاقتصادية لتحركات عوامل الانتاج:

تؤثر تحركات عوامل الانتاج بطريقة مماثلة للتجارة الدولية،على مستوى الدخل أو الانتاج في العالم، مستوى الدخل للدول المشاركة فضلاً عن التأثير على الاختلافات في الأسعار. ونناقش فيما يلي كل من هذه الآثار:

١ ـ مستوى الدخل في العالم:

عندما يتحرك العمل ورأس المال من مناطق حيث تكون صافي قيم النواتج الحدية (وبالتالي الأثمان) أقل،إلى المناطق الأخرى حيث تكون أعلى، فسيترتب على ذلك أن الاضافة إلى الناتج العالمي ستكون أكبر من النقص الذي قد يعتريه.

فإذا افترضنا، أن خدمات نوع معين من العمل،تحصل على معدل أجر يعادل ١٥ دولار في الولايات المتحدة،بينما تحصل في ايطاليا على ما يعادل ٣ دولار. فعندما يهاجر هذا الفرد إلى الولايات المتحدة، يزيد الناتج في الولايات المتحدة بما يعادل ١٥ دولار بينما يقل في إيطاليا بما يعادل ٣ دولار فقط، أي أن الكسب الصافي في الانتاج العالمي يعادل ١٢ دولار (مع تجاهل تكاليف الانتقال). ومع استمرار هجرة العمال من ايطاليا إلى الولايات المتحدة، ستميل الانتاجية الحدية للعمل إلى الارتفاع في ايطاليا والانخفاض في الولايات المتحدة. وطالما أن الانتاجية الحدية للعمل في الولايات المتحدة ستكون عند مستوى أعلى منها في ايطاليا، سيكون هناك دافع اقتصادي لإستمرار الهجرة وتحقيق زيادة صافية في الانتاج العالمي. وعندما تتعادل الانتاجية الحدية في الدولتين، لن يكون هناك دوافع للهجرة في كليهما وسيتلاشى المكسب الاضافي في الناتج العالمي.

ويمكن أن ينطبق نفس التحليل بالنسبة لرأس المال، حيث يزداد الانتاج العالمي عندما ينتقل رأس المال إلى خارج الولايات المتحدة، حيث انتاجيته الحدية منخفضة نسبياً، إلى الدول التي يندر فيها رأس المال، حيث تكون انتاجيته الحدية أعلى.

٢ ـ مستوى الدخل القومي:

رأينا من قبل أن التجارة الدولية الحرة، يمكن أن تؤدي إلى تحقيق مستوى أكبر من الدخل القومي الحقيقي (لكل من الدول المشتركة في التجارة، بالمقارنة مع مستوى الدخل في حالة عدم قيام التجارة. فهل يمكن

إستنتاج نفس الشيء بالنسبة لتحركات عوامل الانتاج؟ بمعنى آخر هل يترتب على حرية إنتقال العمل ورأس المال، من الدول التي يكون فيها فائض إلى الدول التي يكون بها ندرة،زيادة الدخل القومي الحقيقي لكل من الدول المرسلة والمستقبلة لتحركات عوامل الانتاج؟

دعنا نتناول تحركات العمل أولاً، ولنفترض حالة دولتين إحداهما تتميز بحجم من السكان أقل من الحجم الأمثل (مثل كندا) والأخرى يزيد فيها حجم السكان عن الحجم الأمثل، (مثل الهند). من المحتمل أن يترتب على زيادة عرض العمل في كندا إلى زيادة دخلها القومي الحقيقي بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في عدد المشتغلين. وتكمن الأسباب الاقتصادية لتوقع هذه النتيجة، في المزايا التي تحصل عليها كندا من زيادة درجة التخصص وتقسيم العمل، وربما من وفورات الحجم الكبير من خلال كبر أو إتساع حجم السوق. وفي هذه الحالة، قد يستفيد كل ملاك خدمات عوامل الانتاج سواء من العمل أو رأس المال من عملية الهجرة إلى كندا.

وفي نفس الوقت، قد يصبح متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الهند بعد الهجرة أكبر من ذي قبل، نتيجة لارتفاع متوسط نصيب الفرد من الأرض ورأس المال.

أما معرفة ما إذا كان السكان الباقون (ولم يهاجروا) في وضع أفضل فسيعتمد على الظروف المختلفة. فإذا كان هناك بطالة صريحة أو مقنعة قبل الهجرة،نتيجة لنقص كميات الأرض ورأس المال، أو كانت الانتاجية الحدية الصافية للعمال الذين هاجروا مساوية للصفر في الهند، فإن هؤلاء السكان سيصبحون في وضع أفضل في المتوسط عن ذي قبل.

وقد يترك المهاجرون، الوطن الأم في حالة أسوأ من ذي قبل، وذلك في حالة هجرة المهارات العالية والأفضل تعليماً والتي تكون انتاجيتهم في المتوسط أعلى من بقية السكان الذين لم يهاجروا. وفي هذه الحالة لم يهاجر العمل البحت «Pure» ولكن العمل مع رأس المال، حيث يتضمن المهاجرون كمية من رأس المال البشري، في شكل التعليم والتدريب.

علاوة على ذلك، إذا كان هناك إتجاه عام للهجرة الدائمة (وليس المؤقتة أو الموسمية) إلى الدول المتقدمة،فغالباً ما تكون مرتبطة بذوي الكفاءات والأشخاص الأكثر تعليماً وتدريباً وهذه ما تسمى بظاهرة «هجرة العقول» «Brain Drain».

ولنتسائل الآن عن تأثير تحركات العمل أو الهجرة على الرفاهية الاقتصادية للدولة المهاجر إليها؟ فبافتراض أن ظروف المنافسة الكاملة تسود أسواق هذه الدول، فإن العامل المهاجر،سيحصل مثل العامل الوطني على معدل أجر يتساوى مع قيمة الناتج الحدي. ومن الواضح أنه إذا حصل المهاجرون على أجر يساوي قيمة ما أضافوه للانتاج (انتاجيتهم الحدية)، فإن العمال الوطنيين لن تتأثر رفاهيتهم أو دخلهم الحقيقي المتاح عن ذي قبل.

وما يحدث في الواقع، هو أن السكان الأصليين (الوطنيين) يحصلون على متوسط دخل حقيقي أكبر بافتراض وجود تمييز اقتصادي أو تفرقة ضد العامل المهاجر. والسبب في ذلك أن إستمرار الهجرة يؤدي إلى تناقص الانتاجية الحدية للعمل،ومن ثم تكون الأجور الكلية التي يحصل عليها المهاجرون أقل من مساهمتهم الكلية في الدخل القومي، ويتاح الفائض لكي يوزع على السكان الأصليين[1].ولكن على الرغم من انخفاض متوسط دخل العامل المهاجر بالمقارنة مع الوطنيين إلا أنه يظل يحصل على مستوى دخل أعلى بالمقارنة لما كان يحصل عليه قبل الهجرة في موطنه الأصلي.

وهكذا فإن كل من السكان الأصليين والمهاجرين يصبح في وضع

---

(١) إذا افترضنا على سبيل المثال أن الناتج الحدي للعامل المهاجر الأول قدر بـ ١٥ دولار في اليوم، وأدى وصول العامل المهاجر الثاني إلى انخفاض الانتاجية الحدية إلى ١٤ دولار والثالث إلى ١٣ دولار وهكذا. وبعد وصول ٣ مهاجرين يحصل كل منهم على معدل أجر ١٣ دولار (قيمة الانتاجية الحدية للعامل الأخير) ويكون مجموع الأجور الكلية ٣٩ دولار، ولكن الدخل القومي زاد بمقداره (١٥ + ١٤ + ١٣) دولار أي بما يعادل ٤٢ دولار ويكون الفائض هو ٣ دولار تتاح للتوزيع على السكان الأصليين حتى لا تنخفض رفاهيتهم.

وتواجه هذه التفرقة باعتراضات قوية من الناحية الاجتماعية، وهذه الاعتراضات تُمثل أكثر المناقشات الاقتصادية أهمية في الواقع العملي ضد الهجرة.

أفضل من حيث تحسن أو زيادة الرفاهة الاقتصادية من خلال الهجرة.

أما بالنسبة للآثار الاقتصادية لتحركات رأس المال، فيمكن القول أن تدفق رأس المال إلى الدول الفقيرة في رأس المال، سوف يؤدي إلى زيادة الانتاجية المتوسطة للدولة المستقبلة لرأس المال.

ولن تزيد بالطبع الثروة القومية لهذه الدول، بنفس مقدار كمية التدفقات في رأس المال، حيث سيتزداد مديونتها الخارجية في نفس الوقت. ولكن إذا ترتب على رأس المال فائض بعد دفع تكاليفه أي بعد تسديد الدين وفوائده، ستزيد ثروة رأس المال في الدولة المقترضة زيادة صافية وعندئذ يزداد متوسط الدخل الحقيقي.

أما بالنسبة للدولة المُقرضة، فإن تدفق رأس المال إلى الخارج سيقلل من العرض المحلي لرأس المال،ومن ثم تقل الانتاجية المتوسطة للسكان المحليين. ولكن يلاحظ أن عملية تصدير رأس المال لا تمثل فقد أو خسارة للبلد المصدرة. حيث تتغير مواقع استثماراتها ـ من الاستخدامات ذات العائد المنخفض إلى العائد الأعلى فإذا افترضنا على سبيل المثال، أن استثمار رأس المال في الولايات المتحدة يغل عائداً حدياً قدر ٥ ٪، بينما الاستثمار الذي له نفس درجة المخاطرة يعطى في المكسيك معدل ١٠ ٪، معنى هذا أن تدفق رأس المال من الولايات المتحدة إلى المكسيك، سيؤدي إلى حصول الاقتصاد الأمريكي على عائد أكبر (في شكل واردات كمدفوعات عن الفوائد المكتسبة) بالمقارنة مع استثمار رأس المال في داخل الولايات المتحدة. وستكون الانتاجية المتوسطة للاقتصاد الأمريكي ـ من الناتج المحلي والعائد على الاستثمارات في الخارج ـ أكبر نتيجة لتدفق رأس المال.

٣ ـ الأثر على الاختلافات الدولية في أسعار عوامل الانتاج:

بينما تميل التجارة الدولية إلى تقليل الاختلافات في أسعار عوامل الانتاج، بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها على إعادة تخصيص الموارد، فإن تحركات عوامل الانتاج تؤثر على الأسعار مباشرة من خلال تغيير الكميات المعروضة من هذه العوامل.

فانتقال العمل من المناطق التي ينخفض فيها معدل الأجور إلى المناطق التي يرتفع فيها هذا المعدل، سيؤدي إلى زيادة عرض العمل في الدول المهاجر إليها، وتقليله في الدول المهاجر منها، وينطبق نفس الشيء بالنسبة لرأس المال. ومن شأن هذه التغيرات في العرض أن تقلل من الاختلافات في أثمان عوامل الانتاج بين الدول المختلفة[1] بحيث تميل إلى التعادل «Factor Price equalization».

وغالباً ما يصاحب أثر تحركات عوامل الانتاج على أسعارها، إعادة توزيع الدخل القومي، حيث يقل نصيب عامل الانتاج الأكثر ثمناً، من الدخل القومي، بينما يزداد نصيب عامل الانتاج الأقل ثمناً من الدخل القومي. فنصيب العمل من الدخل القومي، في الدول المرتفعة الأجور، والتي يكون حجم سكانها عند الحجم الأمثل أو أعلى منه، قبل عملية الهجرة، سيميل إلى التناقص بعد الهجرة.

التحليل الديناميكي أو الحركي لتحركات عوامل الانتاج:

الشركات متعددة الجنسيات:

ركزنا في المناقشة السابقة، على دوافع وأثار تحركات عوامل الانتاج الدولية وذلك من خلال إطار من التحليل الساكن وفي ظل ظروف المنافسة الكاملة. وسنحاول فيما يلي شرح تحركات عوامل الانتاج في ضوء إدخال متغيرات تفسيرية إضافية ترتبط بالتغيرات الديناميكية وأسواق المنافسة غير الكاملة.

---

(١) هناك حالات استثنائية لهذه النتيجة، فعندما ينتقل كل من العمل ورأس المال معاً في نفس الاتجاه نحو الدول التي يكون بها وفرة نسبية في عنصر الأرض، ليس من الضروري أن ينخفض معدل الأجر والعائد على رأس المال في الدول المهاجر إليها. ومن الأمثلة لذلك حركات الهجرة الضخمة لكل من العمل ورأس المال من أوروبا إلى دول العالم الجديد في القرن التاسع عشر، وقد أعطى الأثر المشترك لهجرة كل من العمل ورأس المال إلى الولايات المتحدة منذ إنشائها وحتى بداية الحرب العالمية الأولى تقريباً، أفاقاً واسعة للنمو الاقتصادي السريع وزيادة الدخل والثروة.

وسوف نقتصر على مناقشة تحركات عوامل الانتاج، التي تتم من خلال العمليات الخارجية للشركات المتعددة الجنسية كمثال توضيحي.

يمكن تعريف الشركة المتعددة الجنسية لهذا الغرض، على أساس أنها عبارة عن مشروع له أساس في «الوطن الأم» ويرتبط في نفس الوقت بتسهيلات في الدول الأخرى، ويتكون من الشركة الأم والفروع التي تمتلكها جزئياً أو كلياً في الخارج.

ويمكن اعتبار الفروع الأجنبية التي تكونها الشركة الأم بمثابة تدفقات لرأس المال من نوع الاستثمار المباشر «Direct Investment» تمييزاً له عن الاستثمار في الأوراق المالية «Portfolio Investment». ويتميز الاستثمار الأجنبي عن الاستثمار في الأوراق المالية، بدولية الادارة والتنظيم فضلاً عن رأس المال[1].

ولنتسائل الآن عن دوافع قيام الشركات المتعددة الجنسية بعملياتها الخارجية؟

من الواضح أن أساس قيام الشركات المتعددة الجنسية هو الاستفادة من الفرص المتاحة لتحقيق الربح - أي العائد على الاستثمار الذي يزيد عن الفائدة التي تمثل تكلفة الموارد المالية المستخدمة. بمعنى أن الأرباح تعتبر كمكافآة لعنصر التنظيم وتحمل المخاطر.

ويضاف إلى ذلك أن الأرباح المتوقعة من الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تكون أكبر من تلك المتوقع الحصول عليها من القيام بنفس الاستثمار في الوطن الأم وذلك لتغطية المخاطر والتكاليف المرتبطة بالاستثمار الخارجي.

ومن الممكن التمييز بين الدوافع التالية لقيام الشركات المتعددة الجنسية بعملياتها الخارجية:

---

(١) في بعض الحالات قد يصاحب الاستثمار الأجنبي، تحرك كميات ضئيلة من رأس المال وذلك عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسية بتمويل نسبة كبيرة من استثماراتها بالخارج عن طريق الاقتراض من السوق المحلي.

أولاً : المزايا التي يمكن أن تحصل عليها الشركات المتعددة الجنسية في الخارج :

تتوقع الشركة المتعددة الجنسية،الحصول على بعض المزايا الخاصة من أنشطتها الخارجية،ليس فقط بالمقارنة مع الاستثمار المحلي في الوطن الأم، ولكن أيضاً بالمقارنة مع المؤسسات المحلية في نفس الصناعة في الدولة الأجنبية. ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها وبافتراض ظروف المنافسة الكاملة فإن الشركات المتعددة الجنسية في ظل ارتفاع التكاليف والمخاطر المرتبطة بعملياتها الخارجية، لن تستطيع المنافسة مع المؤسسات المحلية. أي أن الميزة الاضافية التي تحققها الشركات المتعددة الجنسية لا بد وأن تنشأ من نوع أو آخر لعدم كمال السوق «merket inperfection».

فالشركة المتعددة الجنسية تتميز بانها منتج كبير يقوم بإنتاج عدة منتجات متمايزة تعمل في سوق لاحتكار القلة، حيث تسيطرعادة على قدر معين من السوق المحلي لمنتجاتها، تحافظ عليه عن طريق الاعلان والتسويق الناجح. ونتيجة لذلك تمتلك الشركات المتعددة الجنسيات رصيد من «رأس المال غير المادي» في شكل المعرفة الفنية، براءات الاختراع، العلامات التجارة، السمعة الطيبة فضلاً عن الأدوات والفنون التسويقية.

وتستطيع الشركة المتعددة الجنسية الحصول على عائد على رأس المال غير المادي في شكل ريع اقتصادي «economic rent» من العمليات المحلية وقد تستطيع الشركة المتعددة الجنسية أيضاً إستغلال رأس مالها غير المادي في الخارج من خلال، أحد الطرق الثلاثة التالية: الصادرات، الترخيص لمنشآت أجنبية أو إقامة فروع أجنبية لها في الخارج.

ويلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون مفضلاً على الوسائل الأخرى،وخاصة في الحالات التي تتطلب فيها الأسواق الأجنبية أن تتكيف فيها المنتجات للظروف المحلية من خلال استخدام المهارات الادارية والتسويقية والفنية للشركات المتعددة الجنسية.

وفي مثل هذه الحالات لن تنجح الصادرات أو إعطاء تراخيص لشركات في الخارج،ومن ثم سيكون الاستثمار الأجنبي المباشر الوسيلة الأفضل لزيادة العائد على رأس المال غير المادي.ويرتبط برأس المال غير المادي، تطوير منتجات جديدة، أو طرق انتاجية أقل تكلفة لإنتاج نفس المنتجات القائمة، فإذا ما تم الاحتفاظ ببراءة الاختراع أو المعرفة التكنولوجية، فإنه سيكون لهذه المنشأة ميزة على المنشآت الأخرى وهنا يستغل الاستثمار الأجنبي المباشر ميزة الفجوة التكنولوجية في التجارة.

ثانياً: فرض الرسوم الأجنبية وتقييد الواردات:

يترتب على فرض الرسوم الأجنبية وتقيد الواردات أن يفقد المصدرون الأجانب الذين يخضعون لهذه القيود ميزة المنافسة في الأسواق الخارجية مما يؤثر على صادراتهم، وفي هذه الحالة قد يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بإقامة فروع للشركات المتعددة الجنسية في الخارج بديلاً للتصدير.

وقد لعب هذا العامل دوراً هاماً في تشجيع الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية على زيادة نشاطها بدرجة كبيرة في أوروبا بعد تكوين دول السوق الأوروبية المشتركة. فقبل إنشاء السوق كان للمنشآت الأمريكية نفس المزايا التي يتمتع بها المنتجين الآخرين في دول أوروبا والذين أصبحوا أعضاءاً في السوق بعد ذلك،ولكن نتيجة لقيام السوق وفرض بعض القيود على التجارة من خارج دول السوق، مع إزالة هذه القيود بين الدول الأعضاء، فقدت المنشآت الأمريكية قدرتها على التصدير لدول السوق وكان البديل لذلك هو الاستثمار الأجنبي المباشر بزيادة نشاط الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية.

ثالثاً: تخفيض تكاليف الانتاج:

من الطبيعي أن يقتصر الانتاج،وخاصة في المراحل الأولى،للسوق المحلي، حيث تتوافر المهارات الادارية والفنية وتتاح التجهيزات الرأسمالية المناسبة، ولكن بعد أن تحدد أفضل طرق الانتاج وتصبح العمليات الانتاجية

نمطية لا توجد أي مشكلة في أن يتم تصنيع المُنتج بالخارج وخاصة في حالة المنتجات التي تتمتع فيها الشركات المتعددة الجنسية بميزة الفجوة التكنولوجية، فربما تتمكن من تخفيض التكلفة نتيجة لانخفاض معدلات الأجور أو رخص المستلزمات الوسيطة بالخارج، وفي هذه الحالة ليس من الضروري أن يخدم الانتاج في الدولة الأجنبية، سوقها المحلي فقط ولكن الأسواق في كل مكان (بما فيها سوق الدولة التي تنتمي إليها الشركة المتعددة الجنسية).

الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر:

يتعين الاشارة في البداية، إلى أن تقيم الأثار الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسية، يتطلب نوعاً من التحليل يتم في ظل ظروف عدم التأكد نظراً لصعوبة التنبؤ بدقة، بسلوك أو تصرفات المنتجين في حالة احتكار القلة التي تميز الشركات المتعددة الجنسية.

فإذا نظرنا إلى الآثار الايجابية، نجد أن وجود الشركات المتعددة الجنسية يمكن أن يساهم في زيادة درجة التكامل الاقتصادي بين الاقتصاديات القومية. حيث تميل الشركات المتعددة الجنسية في محاولتها لزيادة الانتاج وتوسيع الأسواق في الدول المختلفة إلى التغلب على القيود التي تضعها هذه الدول أمام تحركات السلع أو عوامل الانتاج، والتي قد تحد بدورها من الاستفادة الكاملة للمنافع المحتملة من التجارة وحرية تحركات عوامل الانتاج. ويمكن اعتبار الشركات المتعددة الجنسية في هذا الخصوص بمثابة بديل وإن لم يكن كاملاً لإزالة القيود أمام التجارة وتحركات عوامل الانتاج دولياً.

وهكذا يمكن للشركات المتعددة الجنسية، عن طريق النفاذ إلى أسواق الدول المختلفة، زيادة الكفاءة الاقتصادية في العالم وتقليل الاختلافات في أثمان عوامل الانتاج، حتى في ظل العقبات الدولية التي توضع أمام تحركات العمل ورأس المال.

ـ يضاف إلى ذلك، أن الشركات المتعددة الجنسية في محاولتها لاستغلال المزايا التي تتمتع بها،وخاصة بالنسبة لتحقيق الاختراق التكنولوجي وإدخال المنتجات الجديدة، لا تتردد في نشرها عبر العالم، وما يترتب على ذلك من سرعة انتشار المهارات المتخصصة والقدرات التنظيمية المطلوبة لتطبيق المعرفة الفنية في عمليات الانتاج.

ـ ومن المحتمل أن يكون للشركات المتعددة الجنسية أثار اجتماعية مرغوبة،بالنسبة لهيكل أسواق الدول الأجنبية التي تعمل فيها. ومن المتوقع أن يسود هيكل احتكار القلة في أسواق هذه الدول.

ومن أهم خصائص أسواق احتكار القلة تكوين اندماج بين الشركات بحيث يتم الاتفاق على سياسات الانتاج والأثمان وما قد يترتب على ذلك من إخلال بتخصيص الموارد بعيداً عن الوضع الأمثل. وسيعتمد نجاح هذه السياسات على مدى القدرة في منع دخول منافسين جدد للصناعة. إن دخول الشركة الأجنبية للسوق المحلي سيؤدي إلى كسر الحواجز أمام الدخول ويسمح بإدخال عنصر جديد من المنافسة بما يهدد بفشل سياسات احتكار القلة من السيطرة على السوق المحلية.

إن الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات،تكاد تمثل التهديد الرئيسي، لوضع المنشآت المحلية التي تتميز باحتكار القلة، ويرجع ذلك إلى أن الدخول للسوق يتطلب عادة كميات ضخمة من الاستثمار وتحمل درجة عالية من المخاطرة وهو ما قد يجعل المنشأة الأجنبية الكبيرة في وضع أفضل بالمقارنة بالدخول المحتمل للمنشآت المحلية.

ـ يضاف إلى ذلك عدم اهتمام الشركات المتعددة الجنسية بالدخول في حرب أسعار، حيث تسعى في المحل الأول إلى البحث عن أسواق جديدة وزيادة نصيبها من السوق بالمقارنة مع المنشآت المحلية، ويساعدها في ذلك كبر مواردها المالية وتنوع الأنشطة التي تعمل فيها.

وإذا انتقلنا إلى الجانب السيء للشركات المتعددة الجنسية، نجد أنه ليس من الضروري أن تتبع هذه الشركات سياسات مناهضة للاحتكارات

المحلية، بل قد تتبع سياسات من شأنها التواجد السلمي معها، وقد يكون السبب في ذلك رغبتها في تجنب الانتقادات المحلية والتهديد بفرض قيود على أنشطتها. بل قد تتكتل أو تكون احتكار مع المنشآت المحلية.

أو قد تحل الشركات المتعددة الجنسية محل المنشآت المحلية وتصبح المنتج المهيمن أو المسيطر على السوق المحلي.وقد يساعدها في ذلك ما تتمتع به من قوة احتكارية كبيرة، وعندما تنتشر عدداً من هذه الشركات تكون كل منها كبيرة الحجم، فمعنى ذلك تركز القرارات التي تؤثر على الملايين من البشر في أنحاء العالم، في أيدي قلة من الشركات الدولية العملاقة[1].

وعموماً ليس من السهل أن تصل إلى استنتاج عام بدرجة كبيرة من الثقة،يحدد ما إذا كانت الشركات المتعددة الجنسية، مفيدة إقتصادياً أو ضارة بالنسبة للاقتصاد العالمي، وبالنسبة للدولة الأم والدول المضيفة لهذه الشركات.

---

(١) يختلف هذا الوضع بالمقارنة مع النموذج الكلاسيكي التنافسي حيث توزع القوة الاقتصاية على عدد كبير من المنشآت الفردية،بحيث يكون تأثير كل منها ضئيل أو قليل الأهمية. وفي هذه الحالة سيحدد مسار الاقتصاد بالتفاعل بين القرارات الفردية في السوق.

الباب الثالث

العلاقات النقدية الدولية

الجوانب النقدية

١ - وسائل اتمام المدفوعات الدولية
٢ - اسعار الصرف والعلاقة بين عملات الدول المختلفة
٣ - ميزان المدفوعات الدولية

الفصل التاسع

«المدفوعات الدولية وأسواق الصرف الأجنبي»

لم نعط إهتماماً حتى الآن للجوانب النقدية للعلاقات الدولية، وإنما ركزنا عند مناقشة النظريات البحتة للتجارة الدولية على الجوانب الحقيقية فقط، وربما يكون للجوانب الحقيقية الأهمية الأكبر في الأجل الطويل. ولكن كما نعلم فإن التبادل التجاري وكذلك المحلي للسلع والخدمات لا بد وأن يتم في إطار نقدي.

فبالاضافة إلى التدفق الحقيقي للسلع سواء في شكل الصادرات أو الواردات يوجد تدفق نقدي أو مالي يتم في الاتجاه العكسي.

يضاف إلى ذلك وجود بعض المعاملات المالية البحتة، الأمر الذي يتطلب وجود مفهوم يغطي كل المعاملات الاقتصادية، الحقيقية والنقدية بين دولة معينة وباقي دول العالم. (ميزان المدفوعات).

وأخيراً، لأن لكل دولة لها عملتها الخاصة، فكيف تستخدم هذه العملات في تسوية المدفوعات الدولية، وكيف تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات الدول الأخرى؟ ومما لا شك فيه إن إدخال الجوانب النقدية سيثير بعض المشاكل وخاصة في الأجل القصير، وسيؤدي عدم استقرار العلاقات النقدية إلى وجود مشاكل تمثل الجزء الأكبر من اهتمام الدول في علاقتها الاقتصادية مع الدول الأخرى.

وسائل إتمام المدفوعات الدولية: «العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي».لعل أهم الاختلافات بين العلاقات النقدية المحلية والدولية هي وجود وحدة أو عملة نقدية واحدة بالنسبة للأولى، ووجود العديد من العملات النقدية بالنسبة للأخيرة. وتتميز المعاملات الدولية عن المحلية بانها تتضمن على الأقل استخدام عملتين مختلفتين وهذا يثير بعض المشاكل والصعوبات.

فإذا اشترى شخص مقيم في نيويورك اللحم البقري من تكساس أو السيارة من ديترويت فسيتم الدفع بالدولار (العملة المحلية) ولن توجد أي مشاكل في الدفع بالدولار ولكن إذا تم شراء اللحم من الأرجنتين أو السيارة من فرنسا، فستوجد عملتين مختلفتين، فسيعرض المشتري (الدولار) ويطلب البائع (البيزو الأرجنتيني أو الفرنكات الفرنسية) فكيف تتم المدفوعات الدولية عند استخدام عملات مختلفة؟

يتم تسوية هذه المدفوعات عن طريق تحويل العملات الأجنبية إلى بعضها البعض من خلال أسواق الصرف الأجنبي.

فالصرف الأجنبي يُشتري ويباع في أسواق منظمة من خلال بعض المتعاملين في الصرف الأجنبي أو من خلال أقسام معينة في بعض البنوك الكبيرة.

مصادر الصرف الأجنبي:

دعنا نفترض في البداية،أن مصادر الصرف الأجنبي تتمثل في أرصدة المتعاملين في التجارة.وسوف نفترض أن العلاقات الاقتصادية الدولية لكل دولة تقتصر على الصادرات السلعية، وفي هذه الحالة يوجد مصدر واحد فقط للصرف الأجنبي: العملة الأجنبية التي يتم الحصول عليها من الصادرات السلعية. فإذا كانت صادرات الولايات المتحدة إلى فرنسا،على سبيل المثال خلال فترة زمنية معينة كانت عبارة عن بيع آلات بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسي. فقد يرغب المصدر الأمريكي في الحصول على دولارات بدلاً من

الفرنكات، لأن حسابات التكاليف والضرائب والأرباح تكون بالدولار.

ولذلك يقوم المصدر ببيع الفرنكات الفرنسية إلى بنك نيويورك على سبيل المثال، والذي يعمل كوسيط للصرف الأجنبي. وسيعتمد عدد الدولارات التي يحصل عليها المصدر مقابل الفرنكات الفرنسية على سعر الصرف، والذي نفترض إنه ٢٠, دولار لكل فرنك ومن ثم سيحصل المصدر على ١٠٠,٠٠٠ دولار مقابل ٥٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسي، ولن توجد مشكلة بالنسبة للمستورد الفرنسي والذي يدفع قيمة الآلات بعملته المحلية وهي الفرنكات الفرنسية. وتكون هذه الفرنكات في حوزة بنك نيويورك.وقد نتساءل ماذا يفعل البنك بهذه الفرنكات؟ في البداية سيضيف البنك هذه الفرنكات إلى ودائعه التي يحتفظ بها في أحد البنوك الفرنسية.

ويمكن تلخيص أثر هذه العملية على ميزانية كل من البنك الأمريكي والفرنسي،بافتراض أن بنك المستورد الفرنسي يعمل كمراسل لبنك المصدر الأمريكي.

البنك الأمريكي

الأصول	الخصوم
وديعة في البنك الفرنسي + ٥٠٠,٠٠٠ فرنك (١٠٠,٠٠٠ دولار)	وديعة المصدر الأمريكي + ١٠٠,٠٠٠ دولار

البنك الفرنسي

الأصول	الخصوم
	وديعة المستورد - ٥٠٠,٠٠٠ فرنك
	وديعة البنك الأمريكي + ٥٠٠,٠٠٠ فرنك

يلاحظ بالنسبة للبنك الفرنسي،أن حساب المستورد قد نقص بمقدار قيمة الآلات المستوردة، كما زاد حساب الودائع للبنك الأمريكي المصدر بنفس القدر. أما بالنسبة للبنك الأمريكي فقد زاد حساب الودائع للمصدر

بالدولار مقابل بيع الفرنكات للبنك، بينما زادت ودائع البنك بالفرنكات لدى مراسلة الفرنسي بنفس القدر.

ويلاحظ أن الرصيد الكلي للنقود لم يتغير في فرنسا ولكن حدث تحول من ملكية المواطن الفرنسي المستورد إلى البنك الأمريكي.

بينما زاد الرصيد الكلي من النقود المحلية في الولايات المتحدة نتيجة الصادرات، حيث قام المصدر بتحويل الفرنكات إلى دولارات.

والآن نتساءل لماذا رغب البنك الأمريكي في شراء الفرنكات من المصدر؟ إن السبب واضح وهو أن البنك يعمل في مجال الصرف الأجنبي، ويحصل على أرباحه من الخدمات التي يقدمها كوسيط لكل من البائعين والمشترين للعملات الأجنبية فالبنك يحتاج الفرنكات لكي يبيعها إلى المستورد الأمريكي الذي يدفع قيمة وارداته من فرنسا في صورة فرنكات.

ركزنا حتى الآن على أهم وأكبر مصدر للصرف الأجنبي وهو الصادرات السلعية، ولكن تقوم الدولة أيضاً بتصدير الخدمات أو السلع غير المنظورة، مثل خدمات النقل والسياحة، التأمين الفوائد والأرباح على أرصدة رأس المال، فتصدير هذه الخدمات يساهم في زيادة متحصلات الدولة من الصرف الأجنبي بنفس الطريقة التي تساهم بها الصادرات السلعية.

يوجد بالاضافة إلى الصادرات من السلع والخدمات، مصادر أخرى لمتحصلات الدولة من الصرف الأجنبي، وأهمها تدفق رأس المال الأجنبي في شكل القروض والاستثمارات. فعندما يقدم المواطنون الأمريكيون أو الحكومة قروضاً أو استثمارات نقدية لكندا، فإن الاقتصاد الكندي يتلقى الدولارات الأمريكية والتي تمثل من وجهة نظر كندا عملات أجنبية.

ويرتبط بتدفقات رأس المال نوع خاص من التدفقات،يعرف باسم التحويلات من جانب واحد،وهذه تختلف عن تحركات رأس المال العادية من حيث أنها لا تتضمن فوائد أو أقساط لتسديد أصل المبلغ،وتماثل في طبيعتها

المنح والهبات وتمثل هذه التحويلات مصدراً للصرف الأجنبي للدولة التي تتلقاها ما لم تكن مباشرة في شكل سلع.

وأخيراً قد تتمكن الدولة من تعبئة كميات إضافية من الصرف الأجنبي من خلال بعض المعاملات الخاصة،التي تنفذ بواسطة هيئات رسمية بغرض محدد وهو زيادة عرض الصرف الأجنبي في السوق،وتسمى هذه المعاملات بحساب التسويات الرسمية. ويمكن التمييز بين مصدرين من هذه التسويات، الأول تحويل بعض الأصول التي تكون في حوزة السلطات النقدية القومية إلى أموال سائلة، وقد تتكون هذه الأصول من أرصدة أجنبية متراكمة أو أصول أخرى يمكن تحويلها بسهولة إلى عملات أجنبية ومنها أرصدة الذهب النقدي، السندات الأجنبية قصيرة الأجل التي يمكن بيعها في الأسواق الأجنبية. والثاني هو إمكانية حصول الدولة على كميات إضافية من العملات الأجنبية من خلال الحصول على قروض خاصة أو إئتمان من الدول الأجنبية أو الهيئات الدولية.

استخدامات الصرف الأجنبي:

ليس غريباً أن نجد،أن استخدامات الصرف الأجنبي في دولة معينة تمثل الصورة العكسية لمصادر الصرف الأجنبي بها.

ففي المثال السابق، نجد أن بنك نيويورك كوسيط للصرف الأجنبي قد حصل على ٥٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسي من خلال شرائهم من المصدر الأمريكي، وذلك بغرض أساسي وهو أن يتاح للبنك بيع هذه الفرنكات، ولكن من سيكون المشتري المحتمل؟

ربما يكون مستوردو السلع الفرنسية، فإذا افترضنا أن منشأة أمريكية ترغب في شراء ما قيمة ٥٠٠,٠٠٠ فرنك من العطور الفرنسية. ولكي تقوم المنشأة بدفع قيمة العطور لا بد لها أن تحصل على هذا المبلغ من العملة الأجنبية الفرنسية، وليكن في شكل شيك مصرفي مسحوب على البنك الفرنسي يمكن شراؤه من البنك الأمريكي الذي حصل من قبل على الفرنكات عند تصدير الآلات إلى فرنسا.

وستقوم المنشأة الأمريكية، عند سعر صرف ۲دولار لكل فرنك بدفع ۱۰۰,۰۰۰ دولار للبنك مقابل الحصول على ۵۰۰,۰۰۰ فرنك فرنسي، ويقوم مراسل البنك الفرنسي بدفع الفرنكات إلى المصدر الفرنسي.

وتتلخص آثار هذه المعاملات على ميزانية كل من البنك الأمريكي والفرنسي على النحو التالي:

البنك الأمريكي

الأصول	الخصوم
وديعة في البنك الفرنسي - ۵۰۰,۰۰۰ فرنك (۱۰۰,۰۰۰ دولار)	وديعة المستورد الأمريكي - ۱۰۰,۰۰۰ دولار

البنك الفرنسي

الأصول	الخصوم
	وديعة المصدر الفرنسي + ۵۰۰,۰۰۰ فرنك وديعة البنك الأمريكي - ۵۰۰,۰۰۰ فرنك

ويلاحظ من هذه النتائج أنها تماثل تماماً نتائج الحالة السابقة ولكن بشكل عكسي. فالصادرات قد أدت إلى زيادة الرصيد من السلعة المحلية في الدولة المصدرة ونقص الرصيد في الدولة المستوردة.

وإذا أخذنا العمليتين السابقتين معاً فإن آثار كل منهما تلغي آثار الأخرى بالنسبة للصرف الأجنبي والعملات المحلية. فبينما يؤدي تصدير الآلات من الولايات المتحدة إلى زيادة رصيد البنك الأمريكي من الصرف الأجنبي وزيادة العرض من العملة المحلية، فإن استيراد العطور سيؤدي إلى نقص أرصدة الصرف الأجنبي ونقص العرض من العملة المحلية. أما بالنسبة لفرنسا فإن استيراد الآلات قد أدى إلى نقص العملة المحلية وزيادة الالتزامات أو الخصوم الأجنبية بالنسبة للبنك الفرنسي، بينما أدى تصدير العطور إلى زيادة العرض من السلعة المحلية ونقص الالتزامات الأجنبية

للبنك.يتضح مما سبق أن المتعاملين في الصرف الأجنبي - البنك الأمريكي والبنك الفرنسي - في الأمثلة السابقة عملا فقط كوسطاء ماليين، لتسهيل وليس لتغيير التبادل في السلع.

وبالرغم من أن الواردات السلعية تعتبر من أهم الاستخدامات للصرف الأجنبي، فإن هناك معاملات أخرى تتطلب استخدام الصرف الأجنبي، (عكس المعاملات التي سبق ذكرها كمصادر للصرف الأجنبي).

فالدولة تستخدم الصرف الأجنبي في دفع قيمة وارداتها من الخدمات (السفر للخارج، النقل الخارجي، . .) ولتمويل القروض والاستثمارات في الخارج، وكذلك لعمل بعض التحويلات من جانب واحد للدول الأخرى وأخيراً لتمويل معاملات التسوية الرسمية.

سعر الصرف: The Rate of Exchange

إن وجود سوق للصرف الأجنبي مع وجود مشترين محتملين في جانب وبائعين محتملين في جانب آخر، يؤدي إلى تكوين أسعار للصرف الأجنبي. وتسمى أسعار الصرف الأجنبي «بمعدلات أو أسعار الصرف».

ويُعرف سعر الصرف عادة بأنه سعر العملة الأجنبية مقوماً بوحدات من العملة المحلية)[1] أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية.

ففي الولايات المتحدة يقال أن ٢٠ سنت = فرنك فرنسي. وفي فرنسا سيقال أن: ٥ فرنك فرنسي = ١ دولار أمريكي وبافتراض أن سوق الصرف الأجنبي سوق تنافسية فإن سعر الصرف بين أي عملتين في دولة ما سيكون عبارة عن مقلوب سعر الصرف في الدولة الأخرى. (حيث ٢٠ سنت لكل فرنك في الولايات المتحدة هي مقلوب ٥ فرنك فرنسي لكل دولار أمريكي)

---

(١) من الممكن أن يُعرف سعر الصرف بطريقة عكسية - أي يعْرف بأنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية.

ومن ثم فإن إرتفاع سعر صرف الفرنك في نيويورك، يعني انخفاض سعر الدولار في باريس والعكس صحيح. وتمكن أسعار الصرف من الربط بين عملات الدول المختلفة وتجعل المقارنات الدولية بالنسبة للأسعار والتكاليف ممكنة.

فإذا افترضنا أن منشأة أمريكية، وجدت أنه يكون مربحاً استيراد منتج من اليونان إذا تكلف ١٠ دولار فأقل (تسليم على ظهر السفينة) أما إذا زاد السعر عن ذلك لا يكون استيراده مربحاً.

فإذا كان سعر التصدير في اليونان هو ١٠٠ دراخمة، فإن مثل هذه السلعة يتم إستيرادها إذا كان سعر الصرف ١٠ سنت أو أقل لكل دراخمة، حيث أن عند هذا السعر ستعادل ١٠٠ دراخمة ١٠ دولار أو أقل. وبنفس المنطق فإن تصدير الولايات المتحدة لسلعة معينة إلى اليونان سيعتمد جزئياً على سعر الصرف. إذا افترضنا أن منشأة يونانية ترغب في استيراد سلعة معينة من الولايات المتحدة إذا كانت تكلفتها (التسليم على ظهر السفينة) ١٠٠ دراخمة أو أقل، أما إذا ازدادت التكلفة عن ذلك يكون استيرادها غير مربح.

فإذا افترضنا أن سعر السلعة هو ١٠ دولار. عندئذ يمكن تصدير السلعة إذا كان سعر صرف الدراخمة في الولايات المتحدة ١٠ سنت فأكثر. فعند هذا السعر للصرف، فسيعادل ١٠ دولار ١٠٠ دراخمة. وعند سعر صرف أقل، سيعادل ١٠ دولار أكثر من ١٠٠ دراخمة،على سبيل المثال، إذا كان سعر الصرف ٩ سنت للدراخمة، فإن الحصول على ١٠ دولار من سوق الصرف الأجنبي سيكلف أكثر من ١١٠ دراخمة وإذا كان سعر صرف الدراخمة في الولايات المتحدة ١١ سنت، سيعادل ١٠ دولار حوالي ٩٠ دراخمة.

يوضح هذا المثال المبسط نقطة هامة، وهي أن مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، كلما زاد سعر صرف العملة الأجنبية في بلد معين، تزداد

تكلفة السلع والخدمات التي يتم استيرادها، وكلما كان الصادرات من السلع والخدمات المحلية أرخص بالنسبة للأجانب.

وعندما تكون أسواق الصرف الأجنبي حرة ومتنافسة، فإن أسعار الصرف ـ مثل أسعار أي شيء يباع ويشترى في مثل هذه الأسواق ـ يتحقق بالطلب والعرض ومن ثم فإن الخطوة الأولى لفهم أسعار الصرف هي دراسة الطلب والعرض من الصرف الأجنبي.

الطلب على الصرف الأجنبي:

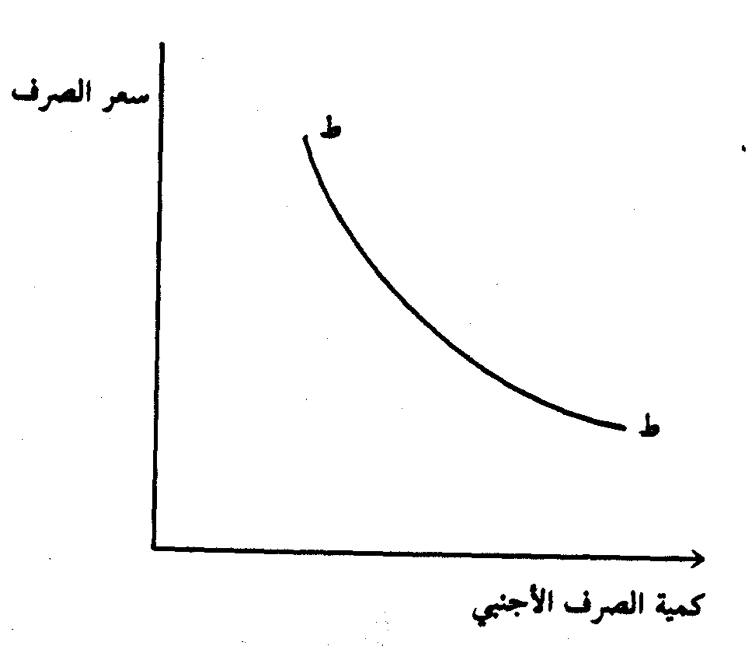
يتضح مما سبق أن هناك علاقة بين الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي وسعر الصرف الأجنبي، ويعبر عن هذه العلاقة بجدول أو منحنى الطلب على العملة الأجنبية،والذي يبين مختلف الكميات المطلوبة من العملة الأجنبية عند أسعار الصرف المختلفة بافتراض ثبات كل العوامل الأخرى التي تؤثر في الطلب على العملة الأجنبية غير سعر الصرف.

ويلاحظ أن تغير عامل أو كثر من هذه العوامل سيؤدي إلى انتقال جدول أو منحنى الطلب بأكمله عند أسعار الصرف المختلفة.

ويتميز الطلب على الصرف الأجنبي بوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والكمية المطلوبة، وقد رأينا من قبل أن السبب الرئيسي لهذه العلاقة هو أن ارتفاع أسعار الصرف الأجنبي تجعل الواردات أكثر تكلفة، كما أن انخفاض هذه الأسعار يجعلها أرخص.

ولذلك يتغير حجم الواردات المطلوبة والكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي اللازمة لدفع قيمتها في اتجاه عكسي لسعر الصرف.

وعند رسم جدول الطلب على الصرف الأجنبي (المستمد من حساب السلع والخدمات) يلاحظ أن منحنى الطلب ينحدر من اليسار إلى اليمين، عند قياس سعر الصرف على المحور الرأسي وكمية الصرف الأجنبي على المحور الأفقي كما يتضح من الشكل (١).



شكل (١) الطلب على الصرف الأجنبي

ويلاحظ أن انحدار منحنى الطلب من اليسار إلى اليمين يعكس درجة المرونة بالنسبة لسعر الصرف والتي تكون أقل من ما لا نهاية وأكبر من الصفر.

وُتعرف المرونة بأنها مدى استجابة الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي لتغير (ضئيل) في الثمن (سعر الصرف).ويحسب معامل المرونة بقسمة التغير النسبي في الكمية المطلوبة على التغير النسبي في سعر الصرف. وعندما يكون المعامل مساوياً للواحد الصحيح يكون الطلب متكافىء المرونة، وإذا كان أكبر من الواحد يكون الطلب مرن نسبياً، أما إذا كان أقل من الواحد يكون الطلب قليل المرونة نسبياً.

ويلاحظ أن مرونة الطلب على الصرف الأجنبي (بالنسبة لسعر الصرف) الناشيء من الواردات من السلع والخدمات تكون مساوية تماماً لدرجة مرونة الطلب على الواردات من السلع والخدمات (بالنسبة إلى أسعارها بالعملة المحلية).

فإذا افترضنا أن سعر الصرف قد انخفض بنسبة ١٠ ٪ على سبيل

المثال، فإنه مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن أسعار الواردات لا بد وأن تنخفض بنسبة ١٠ ٪ فإذا زادت الكمية المطلوبة من السلع والخدمات المستوردة نتيجة لذلك بنسبة ٢٠ ٪ على سبيل المثال، فإن الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي اللازمة لدفع قيمة الواردات لا بد سترتفع أيضاً بنسبة ٢٠ ٪.

وحيث أن الطلب على الصرف الأجنبي،لا ينشأ فقط من الواردات من السلع والخدمات وإن كانت تمثل الجزء الأكبر من الطلب الكلي على الصرف الأجنبي، فمن المحتمل أن تمثل القروض الأجنبية والاستثمارات والتحويلات من جانب واحد للخارج مصادر ممكنة للطلب على الصرف الأجنبي.

وبصفة عامة،فباستثناء تحركات رؤوس الأموال التي تستخدم في عمليات المضاربة، والتي تعتمد على التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف، فإن القروض الأجنبية والاستثمارات والتحويلات من جانب واحد لا تتأثر بمستوى أسعار الصرف. فتدفقات رؤوس الأموال للخارج تتأثر بارتفاع معدلات العائد في الخارج عنها في الداخل. بينما تؤثر أسعار الصرف على الكمية من الصرف الأجنبي المعادلة لمبلغ قرض أو استثمار معين معبراً عنه بدلالة العملة المحلية، وتتأثر الفوائد والأرباح بنفس الطريقة وبنفس المعدل، بحيث يظل معدل العائد بدون تغيير. وهذا يعني أن مرونة الطلب على الصرف الأجنبي لتمويل تدفقات رؤوس الأموال تكون مساوية للصفر.

وبالتالي فإن تأثير تدفقات رأس المال على الطلب الكلي على الصرف الأجنبي يتمثل في زيادته أو انتقال منحنى الطلب بأكمله إلى أعلى جهة اليمين ـ ولكن دون التأثير في شكل المنحنى أما التحويلات من جانب واحد فلها تقريباً نفس الأثر على الطلب على الصرف الأجنبي ـ بحيث ينتقل منحنى الطلب بأكمله دون التغيير في شكل المنحنى.باضافة المكونات المختلفة للطلب على الصرف الأجنبي نحصل على منحنى الطلب الكلي الذي يأخذ نفس الشكل العام كما في حالة السلع والخدمات فقط.

العرض من الصرف الأجنبي:

يُظهر جدول أو منحنى عرض الصرف الأجنبي،الكميات المختلفة من الصرف الأجنبي التي ستعرض عند أسعار الصرف المختلفة، مع افتراض ثبات كل العوامل المؤثرة في العرض غير سعر الصرف.

وتمثل مصادر العرض،المصادر المقابلة أو العكسية للطلب على الصرف الأجنبي، وهي صادرات السلع والخدمات، تدفقات رؤوس الأموال، التحويلات من جانب واحد إلى الداخل.

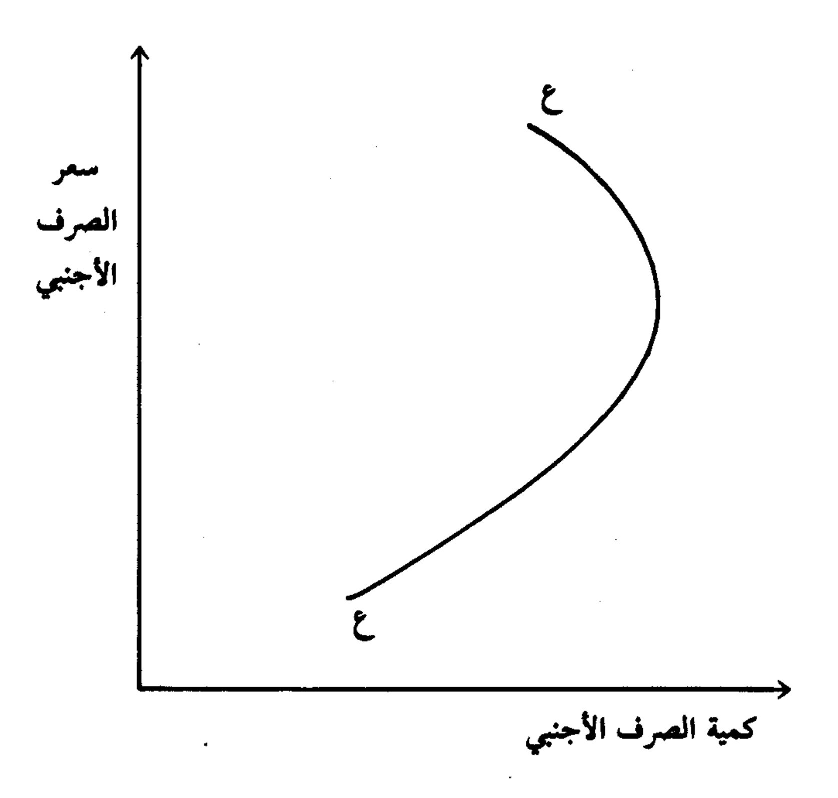
ويعتمد العرض من هذه المصادر إلى حد كبير،على قرارات الدول الأخرى فحجم صادرات دولة معينة سيعتمد أساساً على الكميات من السلع والخدمات التي ترغب الدول الأخرى في استيرادها، كما يعتمد رؤوس الأموال الأجنبية والتحويلات من طرف واحد إلى الداخل،على القدر الذي ترغب الدول الأخرى في إرساله إلى هذه الدولة.

وتستند هذه القرارات إلى نفس الاعتبارات التي ناقشناها من قبل. وهكذا فإن صادرات دولة معينة،من السلع والخدمات تمثل واردات الدول الأخرى منها، وتكون دالة لأسعار الصرف والتي تحدد أسعار الصادرات من السلع والخدمات بالعملات الأجنبية.

ويلاحظ عند رسم منحنى عرض الصرف الأجنبي، أن التغير في سعر الصرف في دولة معينة يُصاحب بتغير عكسي في سعر الصرف في الدول الأخرى.

وحيث أن ارتفاع سعر الصرف في دولة معينة،يعني إنخفاض سعر الصرف في الدول الأخرى. فإن أسعار السلع والخدمات في هذه الدولة ستكون أرخص بالنسبة للدول الأخرى ولذلك سيُطلب المزيد من هذه السلع من قبل الأجانب. وستتوقف كمية الصرف الأجنبي التي تحصل عليها الدولة مقابل صادراتها على مرونة طلب الأجانب على هذه الصادرات من السلع والخدمات وبالتالي على مرونة طلب الأجانب على عملتها.

فـإذا كان الـطلب كبير المـرونة فـإن عـرض الصرف الأجنبي (حصيلة الصادرات) سيزيد عندما يرتفع سعر الصرف، ويكـون منحنى العرض ذات ميل موجب أي ينحدر من أسفل لأعلى ناحية اليمين والعكس صحيـح، إذا كان الطلب عـلى الصادرات أو الصرف الأجنبي قليـل المرونـة، حيث يكون منحنى العـرض ذات ميل سـالب وينحدر من أعـلى لأسفل نـاحية اليمـين. وعندما يكون الطلب متكـافىء المرونـة يكون منحنى عـرض الصرف الأجنبي رأسياً. وذلك كما يتضح من الشكل البياني (٢).



شكل (٢) منحنى عرض الصرف الأجنبي

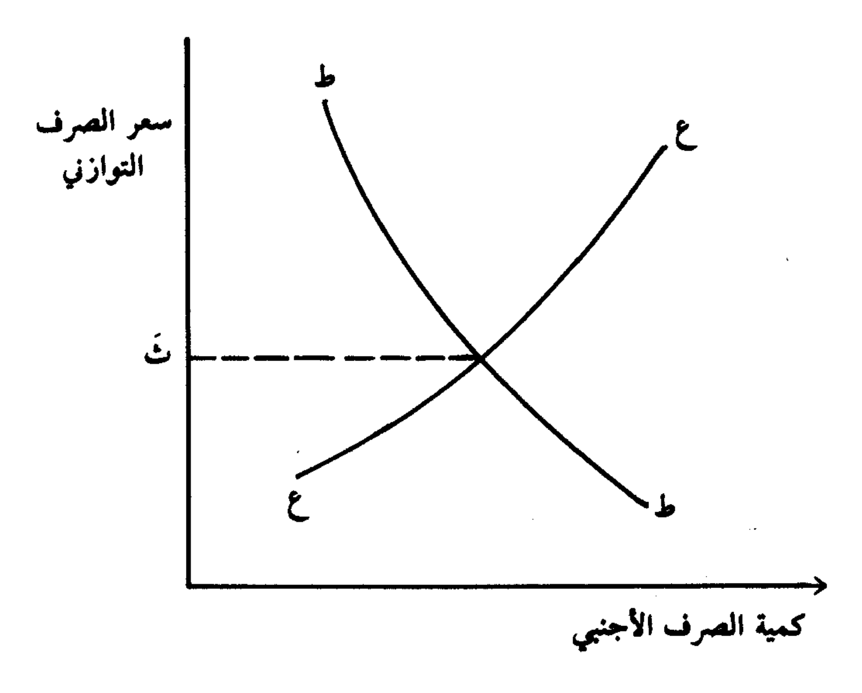
الطلب والعرض والتوازن:

دعنـا نجمع بـين منحنيات الـطلب والعـرض من الصرف الأجنبي في شكـل واحد.ولكن سنفـترض أن منحنى العرض يكـون مـوجب الميـل حيث يرتفع من أسفـل لأعلى جهـة اليمين (يتضمن هـذا أن الطلب الأجنبي عـلى

صادرات وعملة الدولة يكون مرناً عند كل أسعار الصرف) وذلك كـما يتضح من الشكل (٣).

ويكون سوق الصرف الأجنبي في حـالة تـوازن، فقط عند سعـر معين للصرف الأجنبي، حيث يتعادل عنده الكمية المطلوبة مع الكميـة المعروضـة من الصرف الأجنبي.

وهـذا السعر يسمى بـالسعر التـوازني للصرف «equilibrium rate of exchange» ويكون السعر التوازني هو ثَ كما هو موضح بالشكل (٣).



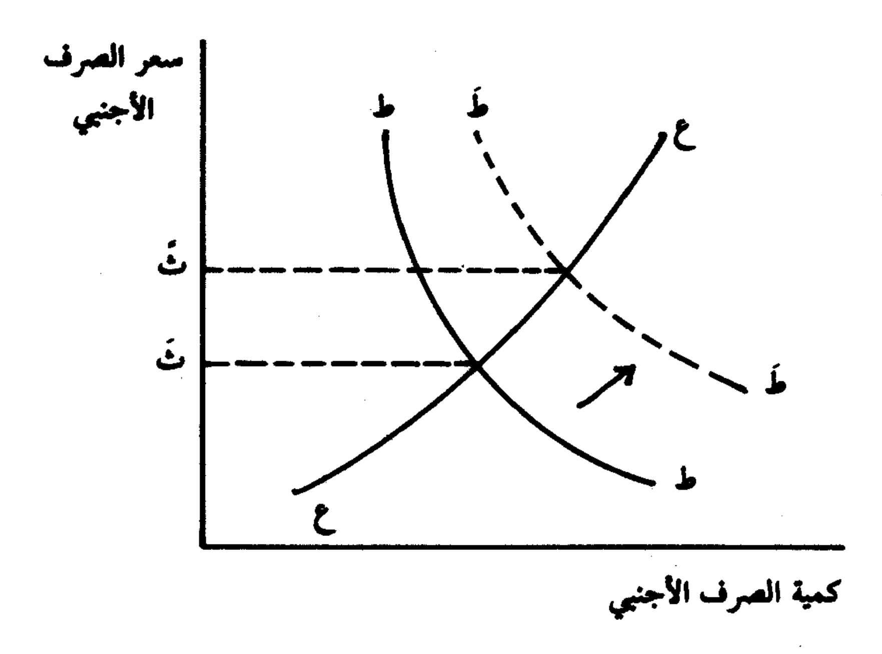
شكل (٣) تحديد سعر الصرف التوازني

وطـالما أن سـوق الصرف يكون في حـالـة تـوازن عنـد سعـر الصرف السائد، فلن يوجد سبب يجعل هذا السعر يتغير، إذا لم يتغـير واحد أو أكـثر من العوامل المؤثرة والتي نفترض ثباتها عند رسم منحنيات الطلب والعرض.

فـإذا افترضنـا إختـلال التـوازن المبـدئي نتيجـة تغـير أحـد العـوامـل الخارجية، وليكن نتيجـة لزيـادة الدخـل القومي في الـدولة، وبـالتالي زيـادة الطلب على الواردات ومن ثم زيادة الطلب على العملة الأجنبية.

ويُوضح هـذا بيانيـاً من الشكل (٤) حيث ينتقـل منحنى الطلب عـلى الصرف الأجنبي بأكمله إلى أعلى جهة اليمين إلى طَ طَ.

ومن الواضح أن سعر التوازن المبـدئي ثَ لم يعد كـذلك، حيث تـزيد الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند هذا السعر.



شكل (٤) أثار زيادة الطلب على سعر الصرف الأجنبي

وستستجيب السـوق الحرة للصرف الأجنبي لفـائض الطلب بـارتفـاع سعر الصرف، حتى يصل إلى ثً وعند هذا السعر الجديد يستعاد التعـادل مرة أخرى بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة.

أسعار الصرف الفعال: Effective Exchange Rates

رأينـا كيف يتحدد سعـر صرف عملة بالنسبـة لعملة أخـرى، وهـو مـا يُعــرف بسعـر الصرف الثنــائي «bilateral exchange rate»، مثـل سعــر الدولار بالنسبة للين الياباني، أو المارك الألماني أو الاسترليني. وقد نجد أحياناً أن سعر الدولار ينخفض بـالنسبة للمارك، ويـرتفع بـالنسبة للين ويبقى ثـابتاً

بـالنسبة لـلاسترليني. والسؤال هـو ما إذا كـان سعر الـدولار في المتوسط قـد ارتفع أو انخفض؟ وبأي قدر؟

إن مفهـوم الرقم القيـاسي لسعر الصرف الفعـال،يمكن أن يعالـج هذه المشكلة.

وهو عبارة عن الرقم القياسي أو متوسط سعر الدولار بالنسبة لمجموعـة أو «سلة» من العمـلات الأجنبية، حيث تـرجح كـل عملة بوزن معـين طبقاً لأهميتها في التجارة الدولية. ويمكن توضيح هذا المفهوم بالمثال التالي:

نفترض وجود ثلاث عملات أجنبية بالنسبة للدولار هي الين الياباني، المارك الألماني والاسـترليني، ونفترض أن الأوزان النسبيـة لهذه العمـلات على التـوالي هي ٣, ، ٢, ، ٥,   بحيث يكـون مجمـوع هـذه الأوزان النسبيـة مساوياً للواحد الصحيح.

إذا أخـذنا سنـة أسـاس ولتكن هي سنـة ١٩٧٠، نفـترض أن الـرقم القيـاسي لثمن كل من العمـلات الثلاثـة بالـدولار   ١٠٠، ومن ثم يكون الـرقم القياسي أو المتـوسط هـو ١٠٠ أي: ٣, (١٠٠) + ٢, (١٠٠) + ٥, (١٠٠) = ١٠٠.

فإذا أخذنا سنة ١٩٨٨ على سبيل المثـال،حيث تغيرت أسعـار الصرف الافتراضية، حيث زادت بنسبة ١٠٠ ٪ بالنسبة للين، بنسبة ٢٠٠ ٪ بـالنسبة للمارك، بينـما تنـاقصت بـالنسبـة لـلاسـترليني بنسبـة ٢٥ ٪، أي أن الأرقـام القياسية أصبحت على التوالي (٢٠٠، ٣٠٠، ٧٥) في عام ١٩٨٨.

ويُحسب سعـر الصرف المرجـح على أسـاس مجموع الأرقـام القيـاسيـة المرجحة لأسعـار الصرف الثنائيـة أي: (٣, × ٢٠٠ + ٢, × ٣٠٠ + ٥, × ٧٥) = ١٥٧,٥.

ويمكن توضيح هذا المثال في الجدول (١).

جدول (١) مثال افتراضي للأرقام القياسيـة لأسعار الصرف الثنـائية والفعالة

السنة	أسعار الصرف الثنائية والأرقام القياسية			الرقم القياسي لسعر الصرف الفعال
	الين	المارك	الاسترليني	
١٩٧٠	١٠٠ = $,٠٠٢٥	١٠٠ = $,٢٥	١٠٠ = $٢,٤	١٠٠
١٩٨٨	٢٠٠ = $,٠٠٥٠	٣٠٠ = $,٧٥	٧٥ = $١,٨	١٥٧,٥

ويلاحظ من الجدول (١) أن الرقم القياسي لسعر الصرف الفعال قد ارتفع من ١٠٠ عام ١٩٧٠ إلى ١٥٧,٥ عام ٨٨ أي بنسبة ٥٧,٥ ٪.

ويتحدد سعر الصرف الفعال بعاملين هما عدد العملات الأجنبية المختارة لتمثل سلة العملات، الأوزان النسبية التي تعطي لكل عملة أجنبية.

وغالباً ما تُستخدم في الواقع العملي سلة من العملات الأجنبية يتراوح عددها ما بين ٢٠، ٢٥ عملة أجنبية من العملات الرئيسية. أما بالنسبة للأوزان النسبية فتتحدد حسب أهمية العملات الأجنبية للأطراف المتبادلة، وطبقاً لذلك فعملات الدول التي لا تمثل أهمية كبيرة في التجارة الدولية تعطي وزناً منخفضاً بينما تعطي لعملات الدول الهامة في التجارة الدولية وزناً أكبر.

على سبيل المثال إذا كانت كندا تمثل ٣٠ ٪ من صادرات وواردات الولايات المتحدة فإن الدولار الكندي يعطي وزناً نسبياً يمثل ٣, بينما المارك الألماني قد يعطي ١, أو أقل إذا كانت ألمانيا أقل أهمية في التجارة الدولية مع الولايات المتحدة. أي أن تدفقات التجارة الثنائية بين الدولة ودولة أخرى هي التي تحدد الوزن النسبي لعملة الدولة الأخرى.

وفي الواقع العملي قد تتحدد الأوزان النسبية على أساس أوزان التجارة المتعددة الأطراف «multilateral». حيث يعطى لكل دولة، وزناً يعكس نصيبها أو مساهمتها في التجارة العالمية وهذا يعني أن الدول الصناعية الكبيرة

ستكون مسؤولة عن معظم العملات في سلة العملات الأجنبية المختارة. ويوضح الجدول التالي (٢) الأرقام القياسية لسعر الصرف الفعال المحدد بهذه الطريقة لعدد من الدول.

جدول (٢) الأرقام القياسية لسعر الصرف الفعال (١٩٧٠ = ١٠٠)

السنة	الولايات المتحدة	كندا	المانيا	اليابان	انجلترا
١٩٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٣	١٢١,٥	٩٧,٨	٨٣,٨	٨١,٢	١١٤,٣
١٩٧٩	١٢٩,٩	١١٨,٠	٦١,٧	٦٧,٥	١٤٥,٧

ويوضح الجدول (٢) أن سعر الدولار الأمريكي،تعرض لإنخفاض كبير أو ملموس منذ ١٩٧٠ وينطبق نفس الشيء بالنسبة للجنيه الاسترليني والدولار الكندي، بينما زادت قيمة الين الياباني والمارك الألماني بالنسبة لسلعة العملات الأجنبية المرجحة طبقاً للتجارة متعددة الأطراف.

أسعار الصرف الحقيقية الفعالة Real Effective Exchange Rates

- سعر الصرف الحقيقي الفعال،هو عبارة عن سعر الصرف الفعال ولكن بعد تعديله ليأخذ في الاعتبار «متوسط» الأثمان النسبية، ويمكن اعتباره على أنه مقياس لشروط التجارة «Terms of trade».

ولكي يتضح هذا المفهوم ينبغي توضيح العلاقة بين أسعار الصرف والأثمان النسبية[1].

(١) Rudiger Dornbusch and Stanley Fisher, Macro-Economics, second edition, 1981, MC Graw -Hill inc., p p, 698 - 702.

فإذا افترضنا أن ث* تمثل ثمن السلع المنتجة في الخارج مقاسه بالعملة الأجنبية (ين لكل وحدة) على سبيل المثال، ص يمثل سعر الصرف مقاساً على أساس (دولار لكل ين)، ث ثمن السلع المنتجة في الولايات المتحدة بالدولار. فإن الثمن النسبي للسلع الأجنبية بدلالة السلع المحلية أو شروط التجارة يُعرف على إنه:

$$\text{الثمن النسبي للواردات أو شروط التبادل} = \frac{\text{ث}^* \cdot \text{ص}}{\text{ث}}$$

ويقيس ث* ص ثمن السلع الأجنبية بالدولار، ويقيس ث ثمن السلع المحلية بالدولار فإذا زادت أثمان الواردات (ث* ص) بالنسبة للأثمان المحلية (ث) نقول أنه حدث تدهوراً في شروط التجارة بالنسبة للدول المستوردة، أو أن كمية أكبر من الصادرات سيتم التخلي عنها للحصول على كل وحدة من الواردات.

وبافتراض ثبات كل من ث*، ث فإن انخفاض سعر الصرف (ارتفاع ص) سيؤدي إلى ارتفاع أثمان الواردات بالعملة المحلية،ومع ثبات الأثمان المحلية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأثمان النسبية للواردات أو جعل السلع المحلية أرخص نسبياً.ولذلك يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة في صافي الصادرات والطلب على السلع المحلية والجدول التالي (٣) يوضح كيفية تركيب الأرقام القياسية الحقيقية الفعالة لأسعار الصرف باستخدام نفس الأوزان النسبية في الجدول (٢).

جدول (٣) مثال للرقم القياسي الحقيقي الفعال لسعر الصرف

	الولايات المتحدة	الخارج			المعدل الحقيقي
	ث	ث*	ص	ص ث* / ١٠٠	ص ث* / ث
١٩٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٨	٢٠٠	١٥٠	١٧٠	٢٥٥	١٢٧,٥

يوضح العمود الأول في الجدول (٣) تغير مستوى الأثمان في الولايات المتحدة معبراً عنه برقم قياسي، مثل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، أما العمود الثاني فيبين تغير مستوى الأثمان في الخارج بالعملة الأجنبية حيث ارتفعت (ث*) بنسبة ٥٠ ٪ أما سعر الصرف الأجنبي بالدولار ص فقد زاد بنسبة ٧٠ ٪ وهكذا فإن الرقم القياسي للثمن بالعملة المحلية للسلع الأجنبية، ص ث* / ١٠٠ قد ارتفع من ١٠٠ إلى ٢٥٥، وهذا يعكس جزئياً التضخم الأجنبي وجزئياً انخفاض قيمة المحلية والآن ماذا يحدث للأثمان النسبية؟ يظهر العمود الأخير من الجدول المعدل ص ث* / ث والذي زاد من ١٠٠ في سنة الأساس عام ١٩٧٠ إلى ١٢٧,٥ في عام ١٩٨٨. ويُظهر الرقم القياسي للمعدل الحقيقي، المكسب نتيجة القدرة التنافسية للسلع المحلية.

ولكن من يأتي هذا المكسب؟

هذا المكسب هو نتيجة إنخفاض قيمة العملة بنسبة ٧٠ ٪ بالاضافة إلى الفرق بين معدلي التضخم بنسبة ٥٠ ٪، أي أن انخفاض قيمة العملة كان كبيراً إلى الحد الذي ألغى الفرق في التضخم وترك مكسباً يمثل القدرة التنافسية للسلع المحلية.

أي أن الرقم القياسي الحقيقي الفعال لسعر الصرف، يقيس التغيرات في القدرة التنافسية أي في التكاليف المحلية لانتاج السلع بالنسبة للسلع المنتجة بواسطة الدول المتنافسة في مجال التجارة الدولية.

ننتقل الآن من المثال الافتراضي إلى التطور الفعلي لأسعار الصرف الحقيقية في الواقع، وتعتمد هذه المعدلات على الأرقام القياسية لأسعار المنتج أو الجملة، ويتضح من الجدول (٤) أن الولايات المتحدة قد حققت مكسباً لقدرتها التنافسية يمثل ٢٠٪ تقريباً في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٩، بينما ألمانيا واليابان حققت خسارة منذ ١٩٧٠ أما انجلترا فحققت مكسباً مؤقتاً من ١٩٧٠ - ٧٣ ثم خسارة في ١٩٧٩.

وبمقارنة هذا الجدول بجدول (٢)، يتضح أن الولايات المتحدة وكندا

حققت تناقصاً في المعدل الأسمى أو النقدي الفعال للصرف ومكسباً في القدرة التنافسية، أما ألمانيا واليابان فعلى العكس تماماً. أما بالنسبة لانجلترا، فحققت تناقضاً في المعدل الأسمى وخسارة في القدرة التنافسية بين ٧٣، ١٩٧٨.

جدول (٤) الأرقام القياسية الحقيقية الفعالة

السنة	الولايات المتحدة	كندا	المانيا	اليابان	انجلترا
١٩٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٣	١٢٠,٧	٩٩,٥	٨٧,٥	٩٠,٠	١١١,٦
١٩٧٩	١٢٠,١	١١٢,٥	٨٥,١	٩٢,٥	٩١,٢

المراجحة: Arbitrage

عندما يسود سوق عالمي حقيقي لعملة معينة، فإن التفاعل بين قوى الطلب والعرض العالمين، سيؤدي إلى وجود قيمة توازنية للعملة، تتوازن عندها الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة. وحيث أن قيمة العملة لا يعبر عنها بسعر أو معدل صرف واحد، وإنما بمجموعة كبيرة من أسعار الصرف فإن تحقيق القيمة التوازنية يتطلب انسجاماً بين أسعار الصرف المختلفة.

وقد تؤدي الاتصالات بين البنوك الرئيسية في أسواق الصرف الأجنبي المختلفة إلى ضمان هذا الانسجام إلى حد ما، وعلى الرغم من استمرار الاتصالات فإن المعلومات المتوفرة لدى المتعاملين بالصرف الأجنبي لا تكون كاملة بالنسبة لظروف كل سوق.

ولهذا، يكون من المحتمل أن تنحرف أسعار الصرف في المراكز المختلفة للصرف عن القيم التوازنية التي تتطلبها النظرية. مثل هذه النتيجة يمكن تجنبها، بحيث أن أسعار الصرف المختلفة التي يعبر بها عن قيمة عملة معينة تظل مرتبطة معاً بالمستوى النظري وذلك عن طريق عمليات مقصودة

تتم بواسطة البنوك الكبيرة، مثل هذه العمليات تسمى بعمليات مراجحة الصرف.

وتربط عمليات مراجحة الصرف بين أسواق الصرف الأجنبي معاً، بحيث تكاد تمثل سوقاً واحدة. فإذا افترضنا أن الجنيه الاسترليني كان سعره بالنسبة للدولار في نيويورك هو ٢,٤٠ دولار / استرليني، بينما في لندن كان ٢,٤٥ دولار عندئذ سيقوم مراجحوا الصرف بشراء الاسترليني من نيويورك مقابل الدولارات عند السعر المنخفض، ثم يقوموا ببيع الاسترليني في لندن عند السعر المرتفع وتحقيق أرباح هي ٥ سنت لكل جنيه استرليني يشترى ويباع.

وسيؤدي زيادة الطلب على الاسترليني في نيويورك إلى ارتفاع سعره، بينما ان زيادة العرض من الاسترليني مقابل الدولار في لندن ستؤدي إلى انخفاض سعره وسيتقارب سعري الصرف في نيويورك ولندن. وقد يختلفا فقط بنسبة ضئيلة للغاية تمثل تكلفة القيام بعمليات المراجحة.

ولا تقتصر عمليات المراجحة على عمليتين فقط (المراجحة الثنائية) ولكن قد تشمل ثلاث عملات (المراجحة الثلاثية) وربما تشتمل عمليات المراجحة على عدد أكبر من العملات.

وتُصبح عمليات المراجحة غير ممكنة إذا خضع بيع وشراء الصرف الأجنبي إلى قيود أو رقابة فعالة من جانب الدولة[1].

الصرف الآجل Forward Foreign Exchange

لا تقوم البنوك التي تتعامل في الصرف الأجنبي بشراء وبيع الصرف الأجنبي للتسليم الحاضر فقط عند سعر الصرف العاجل، ولكن أيضاً تتعامل في الصرف الآجل، والذي يتكون من عقود لشراء أو بيع كميات محددة من عملة معينة على أن يتم التسليم في وقت لاحق ولكن يكون الدفع على أساس معدل للصرف يتحدد في الحاضر. ومن أكثر المعاملات الآجلة

(١) سوف نتناول في الفصل التالي، موضوع الرقابة على الصرف الأجنبي.

شيوعاً تلك التي تتم بين البنوك وتكون لمدة شهر، ثلاثة، أو ستة أشهـر، أما المعاملات التي تتم بين العملاء فتكون لمدة متوسطة تتراوح بين سنة أو أكثر.

التحوط: Hedging:

إن وجـود السوق الأجـل تمثل وسيلة مـلائمـة للمتعـاملين في الصرف الأجنبي، حيث يمكنهم من التغطية أو التحـويط «Hedging» مقابـل مخاطـر تقلبات أسعار الصرف. فالمصدر لشحنة معينة يتم تسليمهـا واستلام قيمتهـا خـلال مدة معينـة ولتكن ٣ شهور، قـد يجد عنـدئذ انخفـاض سعر الصرف العاجل، ومن ثم تكون حصيلة صادراته بعملة المحلية أقل عما كان متوقعاً. ومن الناحية الأخـرى، فإن المستـورد يجب أن يحتاط لارتفـاع سعر الصرف، حيث ستتكلف مشترياته عندئذ أكثر مما توقع.

ويستـطيع كـل من المصدر والمستـورد تجنب مخاطـر الصرف،من خلال إستخدام السوق الآجـل، حيث يُحدد سعـر صرف آجل محـدد يتفق عليه في الوقت الحاضر بالنسبة للعمـلات التي يريـدون بيعها أو شراؤهـا على أن يتم التسليم في المستقبل. ولتوضيح كيف يمكن تجنب هذه المخـاطر دعنـا نفترض أن المصدر الأمريكي الـذي يبيع سلع للمستـورد البريـطاني على أسـاس دفع قيمة الصادرات بالجنيه الاسترليني في خلال ٩٠ يـوماً، وإذا لم يحتـاط المصدر الأمـريكي فقد يتحمـل مخـاطـر مـا يحـدث لقيمة أو سعـر الـدولار بـالنسبـة لـلاسترليني عنـد إستلام قيمـة صادراتـه بعد انقضـاء المـدة المحـددة. ولكن يستطيع أن يغطي نفسه عن طـريق السوق الأجـل وذلك بـالدخـول في عقد لشراء الدولارات مقابل الاسترليني في مدى ٩٠ يوم عنـد سعر يتفق عليـه في الوقت الحاضر (يسمى السعـر الأجل لـ ٩٠ يـوم). وعند انقضـاء هذه المـدة يحصل المصدر على الاسترليني مقابل تصدير السلعة ثم يستخدمهـا في الوفـاء بالعقد الأجل، ويتلقى الدولارات المحددة التي اتفق عليها لحظة الدخول في الشراء الأجل.

أما إذا كان الاتفاق أن يدفع المستورد البريطاني قيمة مشترياته بالدولار الأمريكي في مدى ٩٠ يوم، يمكن أن يحتاط أيضـاً بشراء الدولارات عـلى أن

يتم التسليم في مدى ٩٠ يوم على أساس سعر يتفق عليه بالاسترليني في الحاضر.

ومن الجدير بالذكر، انه قد لا تغطي عادة كل المعاملات التجارية (الصادرات والواردات من السلع والخدمات) عن طريق السوق الآجلة، فقد يجهل بعض المتعاملين وجود أو فائدة العمليات التي تتم عن طريق السوق الآجلة، وربما يعتقد البعض الآخر بعدم إحتمال تغير السعر العاجل بدرجة كبيرة، أو إنهم يستطيعوا التنبؤ بتحركات أسعار الصرف على نحو صحيح. ومن الواضح أن المجموعة الأخيرة تقوم بالمضاربة ومن ثم يندرج نشاطها ضمن فئة المضاربين المحترفين.

المضاربة: Speculation

المضاربون، هم الذين يحققون الكسب من التنبؤ من التغيرات في أسعار صرف العملات المختلفة في المستقبل. ويجد هؤلاء المضاربون السوق الأجل وسيلة مناسبة لتحقيق عملياتهم. فهم يستطيعون بالطبع القيام بعمليات المضاربة عن طريق شراء الصرف العاجل من العملة التي تنخفض أسعارها والاحتفاظ بها لفترة معينة، عندئذ إذا تحققت تنبؤاتهم وارتفعت أسعار هذه العملات، يقوموا ببيعها وتحقيق الربح.

ولكن سيتحمل المضاربون في هذه الحالة تكلفة، تتمثل في التضحية بايرادات الفوائد التي كان يمكن الحصول عليها. وبدلاً من ذلك قد يتمكن المضارب من شراء عقد آجل من البنك والذي لا يتطلب في الحال مبالغ أو مصاريف سوى إيداع نسبة ضئيلة لا تزيد عن ١٠ ٪ من قيمة العقد.

وعندما يحين وقت العقد الأجل، سيأمل المضارب في أن يكون السعر العاجل للصرف أعلى من السعر الذي اتفق على دفعة في العقد الأجل، ويستطيع عندئذ بيع العملة التي يتسلمها من البنك وتحقيق الربح.

أما المضارب الذي يتوقع إنخفاض أو تدهور العملة، فيقوم ببيع آجل لهذه العملة، ويأمل عند انتهاء مدة العقد أن يكون السعر العاجل أقل من السعر الأجل في العقد وعندئذ يحقق المضارب الربح.

الفصل العاشر

«الرقابة على الصرف الأجنبي ونظم أسعار الصرف»

تعتبر الرقابة على الصرف الأجنبي أحد الوسائل الهامة للتأثير في كل من المدفوعات والتجارة الدولية. وتهدف إلى تحقيق التوازن بين المتحصلات والمدفوعات الأجنبية، ليس من خلال قوى السوق ولكن من خلال الرقابة المباشرة وغير المباشرة على الصرف الأجنبي. حيث تراقب الحكومة كل المتحصلات والمدفوعات بالعملات الأجنبية، فتسلم كل العملات الأجنبية المكتسبة إلى البنك المركزي والذي يقوم بدوره بتخصيص المدفوعات الأجنبية بالنسبة للعملات المختلفة.

ويقوم البنك المركزي كسلطة رقابية بتنظيم الطلب والعرض من العملات الأجنبية من أجل المحافظة على سعر الصرف الرسمي.

أولاً: أهداف الرقابة على الصرف:

يوجد العديد من الأهداف التي يحققها استخدام نظام الرقابة على الصرف، وقد اتضحت هذه الأهداف من استخدام الحكومات لهذا النظام قبل وأثناء وبعد الحرب العالمية الثانية ومنها:

١ ـ زيادة القيمة الخارجية للعملة: over valuation

تلجأ بعض الدول إلى الرقابة على الصرف الأجنبي لكي تحافظ على قيمة مرتفعة لعملتها. حيث تثبت القيمة الخارجية للعملة عند مستوى أعلى من الذي تحدده قوى السوق.

وتُقيم العملة بأعلى من قيمتها لأسباب مختلفة، فقد تكون الدولة في حالة حرب وتحتاج إلى كميات كبيرة من الواردات، أو قد تقوم بتنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية وتحتاج إلى استيراد المواد الخام والتجهيزات الرأسمالية من الخارج، وأخيراً قد تحتاج الدولة إلى سداد ديونها الخارجية. وعندما تُقيم الدولة عملتها بأعلى مما يجب، تصبح عملتها أغلى بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى، ولذلك تدفع هذه الدولة مبالغ أقل للدول الأخرى من عملتها مقابل استيراد السلع أو تسديد ديونها الخارجية.

٢ ـ تخفيض القيمة الخارجية : under valuation

تتبع بعض الدول نظام الرقابة على الصرف، للمحافظة على قيمة منخفضة لعملتها. وذلك بهدف تشجيع الصادرات وتقليل الواردات ورفع المستوى العام للأسعار في هذه الدولة. وقد تنجح هذه السياسة بالنسبة لدولة صغيرة تساهم بنسبة ضئيلة للغاية في التجارة الدولية للعالم، أما تبني هذه السياسة من قبل دولة كبيرة، قد يدفع بالدول الأخرى إلى اتباع سياسة مماثلة ومن ثم قد يضار الاقتصاد العالمي ضرراً بالغاً[1].

٣ ـ استقرار أسعار الصرف : Stabilization of Exchange Rates :

قد تستخدم الرقابة على الصرف الأجنبي، لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف التي يؤدي تقلبها إلى ضرر الصناعة والتجارة، وذلك بدلاً من دخول الحكومة للسوق كبائع أو مشتري للعملة الأجنبية.

فقد ترى الحكومة تقييد المعاملات التي تتم على أساس سعر الصرف الحر أو إعلان إستعدادها للتحويل على أساس سعر الصرف الرسمي المحدد.

---

(١) ولذلك يرى البعض أن التخفيض المقصود للقيمة الخارجية يعتبر سياسة غير أخلاقية أقل ما توصف به في ظلّ عالم رشيد أنها نوع من الأنانية أو الطمع.

٤ ـ الحد من هروب رؤوس الأموال للخارج:

حيث أن تصدير الذهب ورؤوس الأموال لا يمكن أن تتم بدون تصريح أو ترخيص من السلطة التي تقوم بالرقابة على الصرف الأجنبي. وقد تمنع هذه السلطة مثل هذه التحركات بصورة كلية أو تحدد كميات معينة ولأغراض محددة. وبهذا الشكل لا تمنع فقط الرقابة على الصرف الأجنبي من هروب رؤوس الأموال للخارج ولكن تحافظ أيضاً على العملات الأجنبية النادرة.

٥ ـ حماية الصناعات المحلية، والحد من استيراد السلع غير الضرورية:

يمكن عن طريق الرقابة على الصرف الأجنبي،توفير الحماية للصناعات المحلية في مواجهة الصناعات الأجنبية من خلال التحكم في الواردات من السلع التي تنافس مثيلاتها المحلية.

كما يمكن أن تُقيد من الواردات غير الضرورية مثل السلع الترفيهية أو السلع الضارة، فقد تُمنح تراخيص لاستيراد السلع الضرورية فقط وهكذا يمكن استخدام العملات الأجنبية بطريقة مفيدة.

٦ ـ المساعدة في تحقيق أهداف الخطة:

تساعد الرقابة على الصرف الأجنبي في عملية التخطيط،عن طريق التحكم في الواردات غير الضرورية وتشجيع الواردات من المواد الخام الضرورية والسلع الرأسمالية والتكنولوجيا اللازمة لتنفيذ مشروعات الخطة، فضلاً عن تشجيع الصادرات، ويترتب على ذلك تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

٧ ـ زيادة دخل الحكومة وتقوية مركزها التنافسي:

تمكن الرقابة على الصرف الأجنبي من زيادة دخل الحكومة، من خلال قيام البنك المركزي بالدولة ببيع العملات الأجنبية بمعدلات أسعار أعلى من معدلات شرائها من الأسواق الدولية ويذهب هذا الفرق إلى الحكومة.

يضاف إلى ذلك أن الرقابة على الصرف الأجنبي،تساعد الدولة في ضمان مركزها الاقتصادي مع الدول الأخرى وتتيح للدولة امكانية اتباع سياسة المعاملة بالمثل مع الدول الأخرى.

٨ ـ تسديد الدين الخارجي:

إن أحد أهداف الرقابة على الصرف الأجنبي،يتمثل في الحصول على العملات الأجنبية والمحافظة عليها بغرض استخدامها في تسديد أقساط الدين الخارجي والفوائد المستحقة عليه.

ثانياً: وسائل الرقابة على الصرف الأجنبي:

يمكن التمييز بين الوسائل المباشرة للرقابة على الصرف الأجنبي والوسائل غير المباشرة.

١ ـ الوسائل المباشرة: **Direct Methods :**

يستخدم البنك المركزي في الدولة والذي يمثل سلطة الرقابة على الصرف الأجنبي، عدة وسائل مباشرة والتي تقيد من كمية واستخدامات الصرف الأجنبي، نذكر من هذه الوسائل.

أ ـ التدخل المباشر: **Intervention**

يقصد بالتدخل المباشر، قيام الحكومة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي لتثبيت سعر الصرف عند مستوى أعلى أو أقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف الأجنبي.

ويتضمن التدخل في هذه الحالة،القيام ببيع أو شراء العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية عند الأسعار المحددة، فعندما تحدد الدولة سعر أعلى لعملتها، سيكون الطلب أقل من العرض،ولذلك يتدخل البنك المركزي لشراء العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية على أساس سعر الصرف المحدد، ومن الناحية الأخرى، سيقوم البنك المركزي ببيع العملة المحلية في حالة تحديد سعر أقل، حيث يكون الطلب أكبر من العرض عند

هذا السعر،وسيعتمد مدى نجاح عمليات تثبيت سعر الصرف على الموارد التي تتاح للبنك المركزي سواء في شكل عملات أجنبية في حالة تثبيت السعر الأعلى أو العملات المحلية في حالة تثبيت السعر الأدنى. وقد يواجه البنك المركزي بصعوبات للحصول على العملات الأجنبية، كما أن زيادة العرض من العملة المحلية يكون على حساب الآثار التضخمية التي قد يواجهها الاقتصاد القومي. ولذلك فإن التدخل المباشر لا بد أن يكون مؤقتاً.

ويلاحظ أن هذه الوسيلة، تثبيت حدود أسعار الصرف في مدى ضيق ولفترة طويلة، كانت مستخدمة قبل الحرب العالمية الأولى وحتى العشرينات، كما سمحت الاتفاقية المبدئية لصندوق النقد الدولي بتغير سعر الصرف في حدود ١ ٪ عن السعر الثابت، وقد تم التخلي عن هذه الوسيلة في الوقت الحالي.

ب ـ تقييد الصرف الأجنبي: Exchange Restriction :

طبقاً لهذه الوسيلة،يتم تجميع كل العملات الأجنبية المكتسبة في البنك المركزي للدولة والذي يقوم بدورة بتخصيصها طبقاً لقواعد معينة تحددها الحكومة. ومن أهم الوسائل المتبعة لتقييد الصرف الأجنبي نذكر ما يلي:

(١) التخصيص طبقاً للأولويات: Allocation according to Priorities :

تعتبر هذه أبسط وسيلة، فطالما أن كميات الصرف الأجنبي التي تتاح لدى البنك المركزي تكون غالباً محدودة، فسوف يتم تخصيصها لتمويل الواردات الضرورية مثل الغذاء، المواد الخام والسلع الرأسمالية والسلع الوسيطة، فضلاً عن الوفاء بالمدفوعات الدولية الضرورية الأخرى. وتستخدم هذه الوسيلة على نطاق واسع في العديد من الدول النامية.

(٢) أسعار الصرف المتعددة Multiple exchange rates

قد تُميز الدولة،بين أسعار الصرف الأجنبي على أساس اختلاف مصادر الصرف الأجنبي والأغراض التي يستخدم في تمويلها، فتحدد أسعار صرف

مختلفة لكل فئة من الفئات العديدة من الواردات، الصادرات، تحويلات رؤوس الأموال.

ويسعى هذا النظام للرقابة على الصرف،إلى تقليل قيمة الواردات وزيادة قيمة الصادرات بالعملات الأجنبية، وذلك بغرض تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات حيث يُحدد البنك المركزي أسعار صرف منخفضة لشراء العملات الأجنبية اللازمة لدفع قيمة الواردات الضرورية بالمقارنة مع واردات السلع الكمالية أو الترفيهية. وعلى جانب الصادرات يحدد البنك المركزي أسعار صرف مرتفعة.

أما بالنسبة للتحويلات الرأسمالية إلى الخارج،فيفرض سعراً خاصاً مرتفعاً عن أسعار الصرف الأخرى الذي يباع على أساسها الصرف لكافة الأغراض خلاف المعاملات الخارجية،ولا تتحدد أسعار الصرف على أساس طبيعة السلع فقط ولكن أيضاً طبقاً لمرونة الطلب على هذه السلع.

ويكون لنظام أسعار الصرف المتعددة آثاراً مماثلة للاعانات التمييزية للصادرات والضرائب التمييزية على الواردات.

ومن الجدير بالذكر،أن ألمانيا هي أول دولة اتبعت نظام أسعار الصرف المتعددة في الثلاثينات من هذا القرن،ثم تبعتها في الأربعينات والخمسينات العديد من الدول وخاصة في أمريكا اللاتينية. وقد عدلت معظم الدول عن هذا النظام تدريجياً للصعوبات والتعقيدات التي تواجه تطبيقه.

(٣) الحسابات المجمدة **Blocked accounts**

في ظل هذا النظام للرقابة على الصرف الأجنبي، تُقيد المدفوعات على الواردات التي تستحق للدائنين الأجانب (المصدرين الأجانب) في شكل حسابات مجمدة بالبنك المركزي،حيث يقوم المدينون بدفع ما عليهم بعملتهم الوطنية لصالح الدائنين الأجانب، ولا يُسمح للدائنين الأجانب بالسحب من هذه الحسابات أو التصرف فيها، إلا بشروط معينة،كأن يمضي وقت معين قبل عملية السحب أو يسمح لهم باستخدامها في الاتفاق على مشروعات محلية في الدول المدينة. وغالباً ما يحصل الدائنون الأجانب على أسعار صرف غير

ملائمة. وقد اتبعت الأرجنتين هذا النظام في عـام ١٩٠٧، كما اتبعتـه ألمانيـا في عام ١٩٣١ واتبعته انجلترا في أثناء الحرب العالمية الثانية.

حـ ـ اتفاقيات المقاصة: Clearing agreements

طبقـاً لهذه الـوسيلة، يتم الاتفاق بـين دولتين عـلى أن تفتح كـل منهما حسـاباً للدولـة الأخرى بعمـلتهـا المحلية ببنكهـا المركـزي، حيث يتم إجراء مقاصة بين كل المدفوعات عن الصادرات والواردات التي تتم بينهما، عـلى أن يتم الاتفاق على أسعار صرف معينة بين عملتي الدولتين لمدة معينة، وعلى أنه لا يزيد حد المديونية بينهما عن مستوى معين وإلا يتم تسوية الفائض أو العجز الذي يزيد عن هذا الحد على أساس استخدام الذهب أو العملات الأجنبيـة القابلة للتحويل.

وتُعرف مثل هذه الاتفاقيات باسم الاتفاقات الثنائية «bileltral clear-ing agreements» وقـد أبـرمت ألمـانيـا مـع السـويـد وسـويسرا مثـل هـذه الاتفاقيات في الثلاثينات كما دخلت ايطاليا مع الأرجنتـين في اتفاقيـات مماثلة في عام ١٩٥٢.

فطبقاً لهذا النظام إذا قامت الدولة أ باستيراد سلع من الدولـة ب، فإن المـدفوعـات عن الواردات تتم بـالعملة المحلية،من خـلال حسـاب المقـاصـة (للدولـة ب) بالبنـك المركـزي للدولة أ، وبـالمثل فـإن المصدرين بـالـدولـة أ سيحصلون على قيمة صادراتهم بعملتهم المحلية من الحسـاب السابق ويتبـع نفس المبدأ بالنسبة للدولة ب.

وليس من الضروري أن تتسـاوى الصادرات مـع الـواردات لكـل من الدولتين أ، ب ومن ثم ليس ضرورياً أن يتوازن حساب المقاصة.

ولكي يتـوازن الحساب، تعـرض البنوك المـركزيـة عملتهـا المحليـة أو الوطنية على أساس سعر الصرف الثابت حتى حد معين، يسمى حد المديونية «Swing» يتم الاتفـاق عليه كـما ذكرنـا من قبل، أمـا إذا زاد الصادرات عن

الواردات في الدولة أ عن حد المديونية (أو زادت الواردات عن الصادرات في الدولة ب) يتم تسوية الفائض أو العجز عن طريق استخدام الذهب أو العملات الأجنبية القابلة للتحويل في الدولتين.

ويؤخذ على هذا النظام،أن أسعار الصرف التي يتم الاتفاق عليها قد تكون في صالح الدولة الأقوى نسبياً، فضلاً عن أن «حجم المديونية» سيكون له آثار غير مرغوب فيها بالنسبة للاقتصاد المحلي،ففي حالة زيادة الواردات عن الصادرات في دولة معينة؛فإن دفع قيمتها بالعملة الوطنية سيؤدي إلى تناقص العرض النقدي،وقد يتبع ذلك وجوداً إثار انكماشية، وعلى العكس من ذلك فإن زيادة الصادرات عن الواردات قد يتبعه أثار تضخمية.

د ـ اتفاقيات الدفع : Payments agreements

تُعتبر إتفاقيات الدفع صورة أخرى للاتفاقيات الثنائية، ولكنها أكثر شمولاً حيث تشمل بالاضافة إلى المعاملات السلعية، معاملات إضافية مثل الخدمات، رسوم الشحن، خدمة الديون، خدمات السياحة، والمعاملات الأخرى التي تنعكس في ميزان المدفوعات. ويلاحظ عادة أن اتفاقيات الدفع تتم بغرض تسديد الدين في دولة معينة لدولة أخرى. ففي ظل هذا النظام، يتفق على نسبة معينة من مدفوعات الواردات بواسطة الدولة الدائنة توضع في حساب المقاصة الخاصة بها لتسديد الدين، ولا تفرض الدولة الدائنة أي قيود على الواردات من الدولة المدينة، ولكن تستطيع الدولة المدينة

أن تقيد من وارداتها من الدولة الدائنة حتى تكون في وضع يمكنها من تسديد ديونها من خلال زيادة الصادرات.

ومن الجدير بالذكر أن انجلترا قد عقدت سلسلة من إتفاقيات الدفع في عام ١٩٤٧ مع الهند، سيلان، مصر، البرازيل والأرجنتين والدول الأخرى التي احتفظت لديها بأرصدة استرلينية نتيجة لقيام انجلترا بشراء احتياجاتها من هذه الدول أثناء الحرب العالمية الثانية وقد وضعت هذه الأرصدة المجمدة بالبنك المركزي لانجلترا.

٢ ـ الوسائل غير المباشرة: Indirect Methods

يمكن التمييز بين عدة وسائل غير مباشرة للرقابة على الصرف الأجنبي، أهمها:

(أ) القيود الكمية:

تشمل القيود الكمية، تقييد وحظر الواردات، حصص الاستيراد وسياسات الشراء التي تتبعها مؤسسات التجارة الحكومية، وتهدف كل هذه القيود إلى الحد من الواردات وتقليل المنفق عليها بالعملات الأجنبية للحد من عجز ميزان المدفوعات. فتقييد الواردات السلعية يمكن أن يتم عن طريق زيادة الضرائب أو الرسوم الجمركية، مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية، وستكون هذه الوسيلة فعالة في تخفيض القيمة الكلية للواردات عندما يكون الطلب المحلي على هذه الواردات مرناً. وبالمثل يمكن إجراء تقييد كمي للواردات عن طريق اتباع نظام الحصص أو تراخيص الاستيراد.

والحصص هي عبارة عن تحديد ما يجوز استيراده من سلع معينة خلال فترة زمنية معينة، وقد يُحدد ذلك في شكل كمي أو في شكل قيمي.

كما يمكن أن يُحدد الحد الأقصى دون تحديد البلاد التي يجوز منها الاستيراد أو قد تكون الحصة موزعة بحيث تُحدد البلاد التي يتم منها الاستيراد.

وأخيراً يمكن الحصول على نتائج مماثلة عن طريق تقييد الاستيراد من خلال الاحتكار الحكومي.

ب ـ تقديم إعانات للتصدير:

يكون الهدف من هذه الاعانات تنشيط التصدير، وزيادة القيمة الكلية للصادرات وستكون هذه الوسيلة فعالة في حالة كبر مرونة الطلب الخارجي على الصادرات، ففي هذه الحالة يترتب على تخفيض أسعار الصادرات في

الأسواق الخارجية بنسبة معينة زيادة كمية الصادرات بنسبة أكبر، ومن ثم زيادة القيمة الكلية للصادرات. وذلك بافتراض أن عرض السلع التصديرية يكون مرن أيضاً، وسيتحدد المدى الذي تستطيع فيها الدولة تقديم إعانات للصادرات بمقدار ما تحدده الحكومة من أرصدة تخصص لهذا الغرض.

حـ ـ رفع أسعار الفائدة:

يمكن أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة،على سعر الصرف الأجنبي في دولة ما،عن طريق تأثيرها على تحركات رؤوس الأموال من وإلى الدولة، فعندما يزداد سعر الفائدة قد يزداد تدفق رؤوس الأموال من الخارج كما يقل خروج رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج. ويترتب على ذلك زيادة الطلب على العملة الوطنية وبالتالي زيادة قيمتها الخارجية ومن ثم يصبح سعر الصرف الأجنبي في صالحها.

وبالطبع فإن هناك حدود معينة لتغيرات سعر الفائدة، حيث لا يمكن زيادته عن مستوى معين وإلا سيؤثر عكسياً على الاستثمار وقطاع الأعمال المحلي فضلاً عن إحتمال قيام الدول الأخرى برفع أسعار الفائدة بها،الأمر الذي يؤدي إلى إلغاء أو تقليل الآثار الملائمة على سعر الصرف الأجنبي.

ثالثاً: تقييم الرقابة على الصرف الأجنبي:

رأينا أن نظام الرقابة على الصرف الأجنبي،قد استخدم في أوقات عديدة وفي دول مختلفة، وخاصة في حالات الحروب أو تحقيق الدولة لبرامج التنمية الاقتصادية كما يكون ضرورياً في حالات حماية الموارد المحلية من خطر المنافسة الأجنبية فضلاً عن توفير الاحتياجات من السلع الرأسمالية والسلع الضرورية الأخرى.

وبالرغم من ذلك،فإن الرقابة على الصرف الأجنبي قد تواجه ببعض النقائص نذكر منها:

- تميل الرقابة على الصرف الأجنبي إلى تقليل حجم وقيمة التجارة الدولية، فعندما تُقيد إحدى الدول من وارداتها من الدول الأخرى، تقوم

هذه الدول باتباع سياسة المعاملة بالمثل،ومن ثم تُقيد صادراتها من الدولة الأولى.

ويترتب على انكماش حجم التجارة الدولية أثار ضارة ليس بالنسبة لدولة معينة ولكن للدول ككل.

- حيث يفتقر البلد إلى جهاز إداري كفء وأمين،كما هو الحال في العديد من الدول النامية،فإن الرقابة على الصرف عن طريق فرض القيود الكمية على الصرف،تُشكل عنصر إضطراب رئيسي لتجارة البلد الخارجية ولكثير من المشروعات الانتاجية المرتبطة بقطاع التجارة الخارجية والمعتمد عليها. فالتصريح بالاستيراد يصبح غير مؤكد، والتصدير يصبح غير مجز نظراً لسعر الصرف المقوم بأعلى من قيمته الحقيقية.

- إن العديد من المعايير المستخدمة في الوسائل المختلفة للرقابة على الصرف الأجنبي، تكون غالباً تحكمية وتتحدد بطريقة إدارية أو بيروقراطية مما قد يؤدي إلى تحقيقها لمصالح فئة دون أخرى.

- إن مجرد فرض القيود على الصرف في حد ذاته، يلقي ظلالاً من الشك على مكانة عمله البلد،مما قد يؤثر سلباً على تدفق رأس المال الأجنبي الخاص،مهما حاول البلد تقديم ضمانات قانونية بتحويل الأرباح والاستهلاكات.

- من المحتمل أن يترتب على تطبيق نظام الرقابة على الصرف الأجنبي نوعاً من الاستخدام غير الكفء للموارد، الناتج من الحد من المنافسة الأجنبية للمنتجات المحلية،فضلاً عن التميز بين أسعار الصرف في صالح الواردات الضرورية، فعلى سبيل المثال أضر السماح بواردات المواد الغذائية الضرورية في شيلي على أساس أسعار صرف منخفضة - الزراعة بشيلي - ضرراً بالغاً فبعد أن كانت شيلي مصدره صافية للمنتجات الزراعية في الثلاثينات، أصبحت في أواخر الأربعينات مستوردة صافية.

- يؤخذ على نظام الرقابة على الصرف الأجنبي بأنه نظام مُكلف،حيث

يحتاج تطبيقه بفعالية إلى العديد من الأفراد، فضلاً عن احتمال قيام السوق السوداء للصرف الأجنبي، نظراً لتهريب العملات الأجنبية حتى في ظل نظام صارم وكفء للرقابة على الصرف الأجنبي. ومن الجدير بالذكر، أن بعض هيئات الأمم المتحدة مثل صندوق النقد الدولي،منظمة الجات تهدف إلى مقاومة الرقابة على الصرف الأجنبي نظراً للمآخذ السابقة الذكر، إلا أن العديد من الدول لا تزال تستخدم هذا النظام.

رابعاً: نظم أسعار الصرف:

بالرغم من وجود العديد من الأنظمة النقدية التي يمكن تصورها، إلا أنه يمكن التمييز بين نظامين أساسين للصرف الأجنبي، الأول هو ما يعرف بنظام أسعار الصرف المرنة «Flexible Exchange Rates»، والذي انتقل إليه الاقتصاد العالمي منذ عام ١٩٧٣، والثاني هو نظام أسعار الصرف الثابتة[1] «Fixed Exchange Rates» والذي كان سائداً في العالم لمدة تزيد عن خمسة وعشرين عاماً في الفترة من ١٩٤٦ ـ ١٩٧٣.

١ ـ نظام أسعار الصرف الثابتة:

في ظل هذا النظام تُحدد البنوك المركزية أسعار صرف بالنسبة لعملتها (غالباً على أساس الدولار) ولا تُترك حرة تتقلب وفقاً لظروف الطلب والعرض في السوق الحرة.

وتتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي،بالبيع أو الشراء بأي كميات،بحيث تمنع سعر الصرف من الانحراف عن السعر المحدد بأكثر من نسبة معينة في الاتجاهين (غالباً ما تكون النسبة في حدود ١ ٪ من السعر المحدد).

---

(١) هذا النظام يُعرف أيضاً باسم نظام «بريتون وودز» «Bretton woods system» وذلك نسبة إلى المكان الذي تم فيه اجتماع ممثلو أكثر من ٤٤ دولة في العالم في يوليو ١٩٤٤، وذلك بمدينة هامبشاير الأمريكية وكان الهدف من المؤتمر هو وضع نظام نقدي دولي جديد بعد الحرب الثانية بعد الخروج عن نظام الذهب، بحيث يتميز النظام الجديد بالثبات والمرونة في نفس الوقت.

ويُدار نظام أسعار الصرف الثابتة،بنفس الطريقة التي يتم بها التدخل في سوق سلعة معينة، مثل أسواق السلع الزراعية.

ففي ظل طلب وعرض معينين للعملة الأجنبية،تقوم الجهة التي تحافظ على تثبيت السعر (البنوك المركزية) ببيع ما يعادل فائض الطلب أو شراء ما يعادل فائض العرض من العملة الأجنبية، ومن الواضح أن هذا يتطلب ضرورة الاحتفاظ بمخزون أو رصيد من العملة الأجنبية التي يمكن بيعها في مقابل العملة المحلية عندما يوجد فائض طلب، والعكس عندما يوجد فائض عرض.

ولكن ما الذي يُحدد الكمية التي سيقوم البنك المركزي بشرائها أو بيعها من العملة الأجنبية عند سعر الصرف المحدد؟

سيحدد ميزان المدفوعات في الدولة، هذا القدر، وطالما يكون لدى البنك المركزي، الاحتياطيات الضرورية، يمكنه أن يستمر في التدخل في سوق الصرف الأجنبي لكي يحافظ على سعر الصرف. أما إذا كانت الدولة تعاني من عجز دائم في ميزان المدفوعات، فسيواجه البنك المركزي بنقص في العملة الأجنبية ولن يتمكن من الاستمرار في التدخل في سوق الصرف الأجنبي.

ومن المحتمل قبل الوصول إلى هذه النقطة، أن يقرر البنك المركزي أنه لم يعد يستطيع المحافظه على سعر الصرف، وسيتم تخفيض العملة «de-valuate the currency».ويقصد بالتخفيض، تعديل سعر الصرف الثابت بحيث تصبح قيمة العملة أرخص بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى، فعلى سبيل المثال،قامت بريطانيا بتخفيض قيمة الاسترليني من ٢,٨٠ دولار لكل استرليني إلى ٢,٤٠ دولار لكل استرليني ومعنى هذا أنه يكون أرخص للأمريكيين والأجانب شراء الجنيهات الاسترليني، ومن شأن هذا أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الاسترليني وتقليل عجز ميزان المدفوعات[1] البريطاني.

---

(١) سنتناول الكيفية التي يؤثر بها تخفيض العملة على ميزان المدفوعات بالتفصيل فيما بعد.

وخلال فترة الستينات،وأيضاً في الفترة من ١٩٧١ ـ ١٩٧٣، أتبعت بعض الدول، بما فيها انجلترا والولايات المتحدة، سياسات توسعية. بينما الدول الأخرى من دول العملات الحرة، وخاصة ألمانيا رغبت في أن يكون معدل التضخم المحلي بها أقل منه في الدول الأخرى، ولذلك اتبعت سياسات أقل توسعاً. وفي ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، كان معنى إنخفاض الأسعار في ألمانيا عنها في الولايات المتحدة،أن السلع الألمانية تصبح أرخص بالنسبة للسلع الأمريكية، ونتيجة لذلك حققت ألمانيا فائضاً كبيراً في ميزان المدفوعات بينما حققت الولايات المتحدة وبريطانيا عجزاً كبيراً، وفي مثل هذه الظروف كان على الدول التي حققت فائض أن ترفع من قيمة عملتها[1]، بينما الدول الأخرى ذات العجز كان عليها تخفيض قيمة عملتها وذلك بغرض تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات.

يضاف إلى ذلك، أن نظام أسعار الصرف الثابتة لم يكن مزوداً بما يمكنه من معالجة التوقعات بالنسبة لتخفيض أو رفع قيمة العملة وذلك في ظل حرية التحركات أو تدفقات رؤوس الأموال بين الدول.

ولفهم هذه النقطة، نعود إلى حالة ألمانيا في عام ١٩٧٣، حيث كانت هناك شائعات بأن المارك الألماني سيتم رفع قيمته مرة أخرى، والسبب في هذه الشائعات،هو أن تعديل سعر صرف المارك في عام ١٩٧١ لم يخفض العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي بدرجة كافية،وقد أدى الاعتقاد بتوقع رفع قيمة المارك إلى خروج تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال من الولايات المتحدة إلى ألمانيا، وذلك بغرض شراء المارك الآن،ثم إعادة بيعه في مقابل الدولار بعد رفع قيمة المارك وتحقيق مكاسب أو أرباح[2] من هذه العملية، ومما ساعد على

---

(١) Fisher, op.cit, p p 629 - 631 وكذلك نفس المرجع: 678 - 674

(٢) إذا افترضنا أن الأفراد توقعوا رفع قيمة المارك من ٣٠ سنت للمارك إلى ٤٠ سنت للمارك. فالشخص الذي يحتفظ بمليون دولار اليوم يستطيع شراء ٣,٣٣ مليون مارك عند سعر الصرف السائد. وعند خفض قيمة الدولار أو رفع قيمة المارك، يستطيع أن يبادل ٣,٣٣ مليون مارك مقابل الحصول على ١,٣٣ مليون دولار، عندما يحصل على ٤٠ سنت لكل مارك وتكون صافي الأرباح في هذه العملية ٣٣٪.

ذلك قلة درجة المخاطرة، فحتى إذا لم يحدث رفع لقيمة المارك ستكون الخسائر قليلة، بينما ستتحقق أرباح ضخمة إذا تمت عملية رفع قيمة المارك. ونتيجة للزيادة المتوقعة في قيمة المارك، كان على البنك المركزي في ألمانيا شراء حوالي ١٠ بليون دولار لمقابلة الطلب الأجنبي لشراء المارك الألماني عند سعر الصرف السائد، وذلك في مدة ٥ أسابيع فقط من نهاية يناير إلى أول مارس عام ١٩٧٣ وقد ترتب على ذلك زيادة العرض المحلي من المارك بنسبة كبيرة قدرت بحوالي ٢٠ ٪ من العرض الكلي للنقود في ألمانيا في ذلك الوقت.وقد تبع ذلك وجود آثار تضخمية كبيرة. ونتيجة لذلك اتخذت ألمانيا قرارها بوقف تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي، وتعويم عملتها أي ترك سعر الصرف يتحدد بالطلب والعرض. ويعتبر تحول ألمانيا مجرد حدث يوضح نهاية عهد استخدام نظام أسعار الصرف الثابتة في معظم دول العالم واللجوء إلى نظام أسعار الصرف المرنة[1].

٢ ـ أسعار الصرف المرنة:

في ظل نظام أسعار الصرف المرنة، تسمح البنوك المركزية بتعديل سعر الصرف،لكي يساوي بين الطلب والعرض من العملة الأجنبية بدون أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبية. فإذا زادت صادرات ألمانيا إلى الولايات المتحدة عند سعر معين للصرف وليكن ٦٠ سنت للمارك سيزيد الطلب على المارك الألماني من قبل الأمريكيين،ولن يتدخل البنك المركزي في ألمانيا بتعديل سعر الصرف، ويترتب على زيادة الطلب ارتفاع سعر المارك إلى ٦٢ سنت للمارك على سبيل المثال، ولكن مثل هذا الارتفاع قد يجعل السلع الألمانية أغلى بالنسبة للدولار مما يؤدي إلى خفض الطلب على المارك[2].

ويُطلق على سعر الصرف المرن المحدد بالطريقة السابقة بأنه التعويم

(١) سوف نتناول هذه النقطة بتفصيل أكبر عند مناقشة تأثير سعر الصرف المرن على ميزان المدفوعات.

(٢) يرجع السبب الرئيسي لتغير نظام أسعار الصرف الثابتة في معظم الدول إلى عدم انسجام السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول المختلفة كما سبق وأوضحنا.



غير المدار (التنظيف) «Clean Floating» حيث لا يتدخل البنك المركزي في أسواق الصرف الأجنبي،ومن ثم لا يحتفظ باحتياطيات أجنبية لهذا الغرض كما سيكون ميزان المدفوعات في حالة توازنية.

ولكن في الواقع، لم يكن نظام سعر الصرف المرن الذي بدأ العمل به في عام ١٩٧٣ من النوع غير المدار أو النظيف، وإنما كان النظام مداراً (غير نظيف) «managed or dirty Floating» حيث تدخلت البنوك المركزية بشراء وبيع الصرف الأجنبي في محاولة للتأثير على أسعار الصرف وذلك بغرض التقليل من حدة التقلبات الشديدة في أسعار الصرف في الأجل القصير وإلى حد ما التقليل من هذه التغيرات في الأجل الطويل.وقد زادت حدة التدخل في السنوات الأخيرة، ففي عام ١٩٧٨ على سبيل المثال قامت البنوك المركزية بشراء ما يزيد على ٣٥ بليون دولار في محاولة لمنع انخفاض قيم عملاتها بالنسبة للعملات الأجنبية، وحدث هذا التدخل بصفة أساسية في الدول الصناعية الكبيرة.والسؤال الذي يطرح نفسه، لماذا تدخلت البنوك المركزية للتأثير على أسعار الصرف، بدلاً من تركها لقوى السوق لتحديد معدلاتها؟ أن الأمر متعلق بتدفقات التجارة العالمية ورؤوس الأموال. فقبل عام ١٩٧٣، كانت الشكوك تحيط بأسعار الصرف المرنة، من حيث زيادة درجة عدم التأكد واحتمال انكماش حجم التجارة الدولية والاقراض في الاقتصاد العالمي، ولكن الحقيقة أن حجم التجارة الدولية قد زاد بمعدل أسرع في عام ١٩٧٦ بالمقارنة مع متوسط الزيادة في العقد السابق لنظام أسعار الصرف المرنة.

وبصفة عامة يمكن إرجاع عدم استقرار أسعار الصرف في السنوات الأولى لتطبيق نظام أسعار الصرف المرنة (المدارة) أو السنوات الأولى من تطبيق النظام إلى:

أ ـ الارتفاع الشديد في أسعار البترول في عام ١٩٧٣.

ب ـ التضخم العالمي الذي تبعه كساد شديد في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥.

حـ - تفاوت معدلات التضخم بين الدول المختلفة.

ء - تحركات رؤوس الأموال على نطاق كبير بغرض المضاربة.

ومن الممكن أن نضيف إلى ذلك سوء ادارة نظام أسعار الصرف المرنة، وذلك بالرغم من عدم وجود وسيلة أو طريقة للتأكد من ذلك.

الفصل الحادي عشر

«ميزان المدفوعات الدولية»

١ ـ ماهية ميزان المدفوعات(*):

يُعرف ميزان المدفوعات لدولة معينة، بأنه عبارة عن تلخيص أو سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العالم، خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة ويلاحظ على هذا التعريف ما يلي:

أ ـ تتطلب تسوية المعاملات الدولية، والتي تُرتب حقوقاً والتزامات، معرفة مصادر واستخدامات النقد الأجنبي، ويمكن أن يتاح للدولة النقد الأجنبي من القيام بمعاملات عديدة أهمها، صادرات السلع والخدمات، تدفق رأس المال من الخارج فضلاً عن التحويلات من جانب واحد.كما تحتاج الدولة إلى النقد الأجنبي لدفع قيمة الواردات من السلع والخدمات، لتمويل تدفقات رأس المال للخارج فضلاً عن التحويلات من جانب واحد.

ويوضح ميزان المدفوعات في دولة معينة، ما لها من حقوق وما عليها من التزامات قبل الخارج، ومن ثم تحديد دائنية أو مديونية الدولة للعالم الخارجي.

(*) اعتمدنا في كتابة هذا الفصل على المراجع التي سبق ذكرها في المتن لكل من Snider, Jhingan, Ellsworth وكذلك د. عبد الرحمن يسري، د. محمود يونس، الاقتصاديات الدولية، ١٩٨٩.

ب ـ مما تقدم يتضح، أنه لا شأن لميزان المدفوعات الدولية بالمعاملات الاقتصادية الداخلية التي تتم بين المقيمين في نفس الدولة، وإنما يهتم بالمعاملات الخارجية بين المقيمين في دولة معينة، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات أو هيئات حكومية، وبين المقيمين في الدول الأخرى.

حـ ـ غالباً ما يكون المقيمون على اقليم دولة معينة، هم مواطنوا هذه الدولة، ويلاحظ أن السائحين الأجانب أو أعضاء البعثات الدراسية والدبلوماسية لا يعتبروا مقيمون في الدولة التي يتواجدون فيها، نظراً لأن إقامتهم تكون عارضة، أما رجال الأعمال الذين يعيشون في الخارج أطول من فترة زمنية معينة (تحددها قوانين دولهم)، فيعتبروا كمقيمين في الدولة الأجنبية، وأخيراً فإن الشركات المتعددة الجنسية التي لها فروع في أماكن مختلفة،فهناك إتجاه لاعتبارها مقيمة في الدول الأجنبية التي تعمل في ظل قوانينها، أما إدارتها العليا فتتبع موطن الشركة الأم. ومن الجدير بالذكر أن التنظيمات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) تعتبر أجنبية بغض النظر عن موقعها، بينما لا يكون مستخدموها كذلك.

ء ـ يسجل ميزان المدفوعات الدولية، المعاملات التي تحدث خلال فترة زمنية معينة، تكون في الغالب سنة، وإن كانت بعض الدول تعد تقديرات لميزان مدفوعاتها لفترة تقل عن سنة مثل الولايات المتحدة (كل ثلاثة شهور)، وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي، ومن ثم العمل على إتخاذ الاجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلاً من الانتظار حتى نهاية العام.

هـ ـ إذا رغبت دولة معينة، في معرفة مركزها المالي الدولي في لحظة معينة أو في تاريخ معين، لن يكون ميزان المدفوعات هو المقياس الملائم، ولكن بالأحرى سيكون ميزان المديونية الدولية، والذي يبين في تاريخ معين الحقوق المترتبة على الأجانب والالتزامات قبلهم، فإذا زادت الحقوق عن الالتزامات، يقال أن الدولة تكون في مركز الدائنية الصافية «net international creditor» والعكس صحيح في حالة المديونية الصافية «net international debtor».

ومن الجدير بالذكـر، أن موازين المـدفوعـات في الدول المختلفـة تخدم العديد من الأغراض، أهمها:

أ ـ تتبع التغيرات في مركز الدولة، بالنسبة للتجارة العالميـة من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية، وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة في ضوء نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد القومي.

ب ـ تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل القومي، ولذلك لا بـد من الأخذ في الاعتبـار، التغـيرات في أحجـامهـا النسبيـة عنـد وضـع السياسات التي تؤثر على الدخل والتوظف.

حـ ـ تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العمـلات الأجنبية على العرض المحلي للنقود،ومن ثم عـلى السياسـات الماليـة والنقديـة الواجب إتباعها.

ء ـ إن عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميـزان المدفـوعات يكـون مؤشراً لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن.

٢ ـ هيكل ميزان المدفوعات:

لما كان الغرض الرئيسي لميزان المدفوعات، هو تقديم تقـرير إحصـائي ملخص لمصادر وإستخدامات العملات الأجنبية التي تنشأ نتيجـة المعامـلات التي تتم بـين الدولـة والعالم الخـارجي، فمن الضروري التفرقـة بـين أنـواع المعاملات المختلفة سواء التي تُرتب التزامات يتعين الوفاء بها قبل الأجـانب، أو التي تؤدي إلى نشأة حقوق للدولة على الأجانب.

وللتعرف على هيكـل ميزان المـدفوعـات، سنقوم بـالتفرقـة بين البنـود المدينة والدائنة، وكيفية القيد في ميزان المدفوعات ثم نوضح أهم المكونات أو الأقسام التي يتكون منها ميزان المدفوعات.

٢ ـ ١ : البنود المدينة والدائنة : Debit and credit entries

يمكن تصنيف كل عملية في ميزان المدفوعات كبند مدين أو دائن[1]، فتعتبر أي عملية تحتاج إلى النقد الأجنبي أو تُرتب إلتزاماً بالدفع، كبند مدين أو مدفوعات في ميزان المدفوعات أو يعبر عنها بإشارة سالبة (−)، والعكس فإن أي معاملة تؤدي إلى توفير النقد الأجنبي أو تقليل التزامات الدولة قبل الأجانب، تدخل كبند دائن أو متحصلات في ميزان المدفوعات، أو يعبر عنها بإشارة موجبة (+).

ويمكن توضيح التفرقة بين البنود المدينة أو الدائنة في ميزان المدفوعات بالاستعانة بالأمثلة التالية:

ـ يعتبر إستيراد السلع والخدمات أكبر البنود المدينة، كما تعتبر الصادرات من السلع والخدمات أكبر البنود الدائنة في ميزان المدفوعات.

فالواردات بند مدين، لأنها تتطلب مدفوعات أو التزاماً بالدفع قبل المصدرين الأجانب، أما الصادرات فتعتبر بند دائن، لأنها تؤدي إلى الحصول على العملات الأجنبية أو تقليل التزامات الدولة قبل الدول المستوردة.

ـ تمثل تحركات رأس المال، المصدر الثاني من حيث الأهمية، للمدفوعات والمتحصلات، فتدفقات رأس المال إلى داخل الدولة تمثل بنوداً دائنة، بينما تمثل تدفقات رأس المال إلى الخارج بنوداً مدينة.

وتأخذ تدفقات رأس المال، شكل القروض، الاستثمارات (سواء في شكل شراء الأوراق المالية أو استثمار أجنبي مباشر)، فضلاً عن التغيرات في الأرصدة التي يحتفظ بها غير المقيمين بالبنوك. فتقديم قرض من حكومة الولايات المتحدة إلى الحكومة البريطانية، يمثل تدفقاً لرأس المال إلى بريطانيا، ويعامل كبند دائن في ميزان المدفوعات البريطاني، بينما يعتبر تدفق لرأس المال

---

(١) يطلق على هذا التصنيف بأن تصنيف رأسي «Vertical» classification حيث يحدد أي جانب من ميزان المدفوعات (المدين أو الدائن) تقع فيه معاملة معينة، ويختلف هذا عن التصنيف الأفقي «horizintal classification» الذي سنتناوله عند توضيح مكونات ميزان المدفوعات.

إلى خارج الولايات المتحدة ويعتبر كبند مدين في ميزان المدفوعات الأمريكي.

وقد تنشأ تحركات رأس المال، من المشتريات والمبيعات لصكوك الدين أو الملكية، التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، فعندما يشتري المقيمون بالولايات المتحدة سندات من المقيمين في كندا، سيتحرك رأس المال من الولايات المتحدة إلى كندا، وتعتبر هذه العملية، كبند مدين في ميزان المدفوعات الأمريكي بينما تعتبر كبند دائن بالنسبة لكندا.

وبالمثل يعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، كمصدر لتحركات رأس المال، فعندما يمتلك المقيمون في دولة معينة (الولايات المتحدة على سبيل المثال) بعض الأصول التي تحتفظ بها دولة أخرى (ولتكن ألمانيا) من خلال إقامة فرعاً لشركة جنرال موتورز الأمريكية بألمانيا. في هذه الحالة يتدفق رأس المال خارج الولايات المتحدة ويعامل كبند مدين في ميزان المدفوعات، بينما يعتبر كبند دائن بالنسبة لميزان المدفوعات الألماني.

أما الفئة الأخيرة لتحركات رأس المال والتي تلعب دوراً هاماً في النظام النقدي الدولي، فتشمل التغيرات في الأرصدة التي يحتفظ بها غير المقيمين بالبنوك.فزيادة الأرصدة الأجنبية التي يحتفظ بها المقيمين في دولة معينة تمثل تدفقاً لرأس المال قصير الأجل، وتعتبر كبند مدين في ميزان المدفوعات، لأن زيادة الأرصدة بالخارج يعني شراء الدولة لأصل يستلزم دفع مقابل له.

ومن الناحية الأخرى، فإن نقص الأرصدة الأجنبية يعني تدفق رأس المال للداخل (بند دائن)، حيث تقوم الدولة ببيع أصل يقوم المشتري الأجنبي بدفع مقابل له.

وينطبق نفس المبدأ، عند تحديد التغيرات في الأرصدة المحلية التي يتملكها غير المقيمين، فالزيادة في الأرصدة المحلية (تدفق رأس المال للداخل) تعتبر بند دائن، أما النقص في هذه الأرصدة فيعتبر تدفق لرأس المال للخارج ويعامل كبند مدين في ميزان المدفوعات.

وأخيراً فإن البنود المدينة والدائنة الأخرى في ميـزان المدفـوعات، يمكن أن تنشأ نتيجة التحويلات من جانب واحد، فالتحويـلات إلى داخل الـدولة تعتبر بنود دائنة بينما التحـويلات إلى خـارج الدولـة تعتبر بنـود مدينـة وتدرج التحـويلات من جـانب واحـد حتى وإن كـانت في صـورة عينيـة ولا تستلزم مدفوعات نقدية وذلك حتى يكون سجل ميزان المدفوعات كاملاً.

٢ - ٢ - كيفية القيد وتعادل مجموع الديون والحقوق:

إذا كانت بيانات ميزان المدفوعات دقيقة وكـاملة، فلا بـد وأن يتساوى مجمـوع الديـون (الجانب المـدين) ومجموع الحقـوق (الجانب الـدائن). وقلما يحدث ذلك في الواقع لـوجود الآلاف من المعـاملات الـدولية، التي تتم بـين المقيمين في الدولة والعالم الخارجي، ولكي يتحقق التعادل بين جانبي الميـزان يضاف بنداً (مديناً أو دائناً) في ميزان المدفوعات يعرف باسم «السهـو والخطأ» ويقيس الفرق الاحصائي بـين الجانبـين «Statistical discrepancy» وترجـع حتمية التساوي بين الجانب المـدين والدائن في ميـزان المدفـوعات إلى الـطريقة المحاسبية التي يقوم عليها القيد في الميزان، وهي طريقة القيد المزدوج «dou-ble-entry book Keeping» فكـل معاملة من المعـاملات الـدولية، تسجـل مرتين، الأولى في الجانب الدائن (+) إذا ترتب عليها زيادة دائنية ا لدولة قبل الخارج (أو نقص مديونيتها للخـارج) والثانيـة في الجانب المـدين (-) إذا ترتب عليها زيادة مديونية الدولة للخارج (نقص دائنيتها قبل الخارج).

ويمكن توضيح ذلك من المثالين التاليين:

دعنا نفترض أن منشأة أمريكيـة تصدر ما قيمته ١٠٠,٠٠٠ دولار من التجهيـزات أو المعدات إلى مصر، ويقيـد هذا الجـزء من العمليـة في ميـزان المدفوعـات الأمريكي كبنـد دائن، وحيث أن قيمة الصـادرات لا بد وأن يتم تسويتها بطريقة أو أخرى وأياً كانت طريقة التسوية، فإنها ستعتبر كبند مـدين في ميزان المدفوعات الأمـريكي بما قيمته ١٠٠,٠٠٠ دولار. دعنا نستعـرض بعض الطرق المحتملة لتسوية أو دفع قيمـة الصادرات، ربمـا تكون الـطريقة الشائعة هي أن يقوم المستورد المصري بشراء الدولار من أحد البنوك المصرية

التي يكون لها مراسلاً في الولايات المتحدة، وتودع باسم المصدر، وسيترتب على ذلك نقص الأرصدة الأجنبية المحتفظ بها في الولايات المتحدة ويعتبر هذا بمثابة تدفق لرأس المال للخارج، ويعامل كبند مدين في ميزان المدفوعات الأمريكي.

أما إذا قام المستورد المصري بدفع قيمة الواردات بعملته المحلية (الجنيه المصري)، فسيترتب على ذلك زيادة الأرصدة بالجنيه المصري التي يحتفظ بها المصدر الأمريكي، أو البنك الأمريكي الذي بيعت له العملة الأجنبية. ويعامل هذا كبند مدين في ميزان المدفوعات.

وقد تتم التسوية بطريقة أخرى، فقد تُرسل المعدات الأمريكية كهدية في ظل برنامج المعونة، وفي هذه الحالة يكون البند المدين في ميزان المدفوعات هو التحويلات من جانب واحد إلى الخارج.

يتعلق المثال الثاني، بتحركات رأس المال. فإذا افترضنا أن بنك كاليفورنيا قدم قرضاً إلى منشأة مصرية قدرة مليون دولار. مثل هذه العملية، تمثل تدفق لرأس المال خارج الولايات المتحدة، وتُقيد كبند مدين في ميزان المدفوعات. ما هو البند الدائن الذي يقابل ذلك؟ إذا استخدمت المنشأة المصرية الدولارات في شراء صادرات أمريكية، فمثل هذه العملية تكون دائنة. أما إذا باعت المنشأة الأمريكية القرض (بالدولار) للبنك مقابل الحصول على الجنيه المصري، وقام البنك بدوره بإضافة الدولارات إلى رصيده الذي يحتفظ به بأحد البنوك الأمريكية.

وفي مثل هذه الحالة فإن تدفق رأس المال إلى خارج الولايات المتحدة يكون قد صاحبه تدفق عكسي لرأس المال إلى الولايات المتحدة، بحيث لا يحدث استثمار صافي لتدفق رأس المال.

ويمكن توضيح حتمية التعادل بين البنود المدينة والدائنة في ميزان المدفوعات، بطريقة مبسطة للغاية، فالدولة مثل الفرد أو الوحدة الاقتصادية، لا تستطيع أن تدفع للخارج أكثر مما تتلقاه أو تحصل عليه في الوقت الحالي، باستثناء قيامها بالسحب من إحتياطياتها النقدية، عن طريق

بيع بعض أصولها إلى الخارج، الاقتراض من الخارج أو تلقي الهبات والهدايا ـ وكل هذه العمليات تقيد كبنود دائنة. وبالمثل، فإنها لا تستطيع أن تحصل على قدر أكبر مما قامت بدفعه للخارج بدون قيامها بتركيم الاحتياطيات النقدية أو الأصول الأخرى، أو تقليل إلتزاماتها قبل الأجانب، الأقراض، تقديم الهدايا أو المنح ـ وكل هذه تسجل كبنود مدينة في ميزان المدفوعات.

٢ ـ ٣ـ مكونات ميزان المدفوعات:

يقسم ميزان المدفوعات «أفقياً» إلى ثلاثة حسابات طبقاً لطبيعة المعاملات التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي وذلك بغض النظر عن كون هذه المعاملات مدينة أو دائنة. وهي الحساب الجاري، حساب رأس المال وحساب التسويات الرسمية.

وفيما يلي سنوضح باختصار كل من هذه الحسابات.

١ ـ الحساب الجاري: Current Account

يتكون الحساب الجاري من جزئين، الأول حساب السلع والخدمات والذي يشتمل على الصادرات والواردات من كل السلع والخدمات، والثاني حساب التحويلات من جانب واحد.

أولاً: حساب السلع والخدمات: Goods and services Account

ويعتبر حساب السلع والخدمات أهم مكونات ميزان المدفوعات، بل غالباً ما يكون أكبر هذه المكونات، فضلاً عن أن الصادرات والواردات من السلع والخدمات تمثل الجوهر الحقيقي للعلاقات الاقتصادية الدولية وأساس وجود الاقتصاد العالمي، بينما تقتصر وظيفة المعاملات الأخرى على تسهيل تدفق السلع والخدمات.

يضاف إلى ذلك أن تأثير الصادرات والواردات من السلع والخدمات يكون تلقائي أو مستقل عن ميزان المدفوعات، وبدلاً من أن تعتمد عليه

فإنها تساهم في تحديده، كما تؤثر في المعاملات الأخرى التي يكون لها أثر مستقل على ميزان المدفوعات مثل تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وأخيراً فإن الصادرات والواردات من السلع والخدمات تمثل المكونات الدولية للدخل القومي في بلد ما. فالصادرات مضافة إلى الاستهلاك المحلي والاستثمار والانفاق الحكومي تكون إجمالي الناتج القومي، وتمثل الواردات ذلك الجزء من الدخل القومي المنفق على السلع والخدمات غير المحلية.

ويُطلق أحياناً على الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع (المعاملات المنظورة أو المادية) إصطلاح «الميزان التجاري» «Balance of trade» فإذا كانت الصادرات تفوق الواردات يكون هناك فائض في الميزان التجاري والعكس إذا كانت قيمة الصادرات أقل من الواردات.

بالاضافة إلى صادرات وواردات السلع المادية، يشمل الحساب الجاري على أنواع مختلفة من الخدمات (غير المنظورة)، أهمها خدمات النقل والسياحة (كل الخدمات التي تؤدي إلى المسافرين خارج وطنهم الأم)، الفوائد والأرباح (تمثل خدمات رأس المال)، الخدمات الحكومية (الخدمات التي تقدم للدبلوماسيين، العسكريين أو الهيئات الحكومية الأخرى بواسطة الدولة المضيفة)، فضلاً عن خدمات أخرى متنوعة مثل خدمات البنوك والتأمين، إيجار الأفلام، مدفوعات التليفون والتلغراف والبريد.

ويُظهر رصيد حساب السلع والخدمات، نتيجة المعاملات الجارية في السلع والخدمات خلال فترة معينة بين الدولة وبقية العالم الخارجي، وقد يُظهر «فائض» أو رصيد موجب إذا زادت المتحصلات من الصادرات من السلع والخدمات عن المدفوعات عن السلع والخدمات إلى العالم الخارجي أو قد يظهر «عجز» أو رصيد سالب إذا زادت المدفوعات عن المتحصلات من السلع والخدمات. ولا بد من تسوية الرصيد بطريقة أو بأخرى كما سنرى بعد قليل.

ثانياً: حساب التحويلات من جانب واحد:

Unilateral transfers Account :

يسجل في هذا الحساب التحويلات من جانب واحد سواء كانت في شكل إنتقال موارد حقيقية أو موارد مالية من وإلى الخارج بدون مقابل، وقد تكون هذه التحويلات عامة (منح حكومية، إعانات، . .) أو خاصة (تحويلات الأفراد، الهيئات الخاصة الدينية والثقافية والخيرية وتحويلات المهاجرين).

وتُقيد التحويلات من جانب واحد في ميزان المدفوعات تبعاً لطريقة القيد المزدوج. ففي حالة التحويلات العينية (المنح الحكومية التي تأخذ شكل المعونات الغذائية أو المواد الحربية) سيظهر حساب السلع والخدمات دائناً في الدول التي قامت بالتحويل (كما لو كانت صادرات)، والجزء الآخر من العملية يظهر في الجانب المدين من حساب التحويلات الحكومية، أما في الدولة المحول إليها، فيظهر حساب السلع مديناً، ويسجل في الجانب الدائن حساب خاص يسمى حساب التحويلات الحكومية.

أما إذا كانت التحويلات في شكل نقدي سيظهر حساب رأس المال دائناً في الدولة التي قامت بالتحويل ويظهر في الجانب المدين حساب التحويلات،أما في الدولة المحول إليها فيظهر حساب رأس المال مديناً بقيمة التحويل وحساب التحويلات دائناً بهذه القيمة.

إذا أظهر رصيد الحساب الجاري صفراً، تكون القيمة الكلية لصادرات الدولة من السلع والخدمات، بالاضافة إلى ما تحصل عليه من تحويلات من جانب واحد، مساوية للقيمة الكلية للواردات من السلع والخدمات، بالاضافة إلى أي مدفوعات تحويلية من جانب واحد. وتوضح هذه الحالة أنه لا يكون للدولة إلتزامات قبل الأجانب، أو حقوق لدى الأجانب، وبهذا المعنى فإن الحساب الجاري يمثل المعاملات «الجارية».

٢ ـ حساب رأس المال: Capital Account

يسجل في حساب رأس المال،كل المعاملات التي تتضمن مبادلة رأس المال النقدي بأنواع مختلفة من الأصول الحقيقية أو المالية. ويظهر حساب رأس المال التدفقات الدولية للقروض والاستثمارات، التغير في الأصول والخصوم الأجنبية.

ويتم التفرقة بين تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل،والتي تستثمر لمدة تزيد عن سنة بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تستثمر لمدة تقل عن سنة.

ومن الجدير بالذكر، أن الدافع للقيام بمعظم معاملات رأس المال هي الرغبة من جانب ملاك هذه الأصول في تغيير هيكلها، إما بسبب تغير العائد الذي تغله أصول معينة، أو توقع تغير أسعارها، أو حدوث تغير في المستوى النسبي لأسعار الفائدة في الأسواق المالية المحلية.

وقد يتغير الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لسياسة الشركات المتعددة الجنسية التي تقوم بهذه الاستثمارات في الخارج، فقد ترغب في توسيع نطاق عملياتها الخارجية أو تقليل المنافسة عن طريق شراء الشركات المنافسة، أو ربما تجد أنه من الأفضل أن تسيطر على مصادر المواد الخام.

وقد يظهر حساب رأس المال، وصيداً موجباً في حالة زيادة المتحصلات عن المدفوعات الرأسمالية، ورصيداً سالباً في حالة زيادة المدفوعات عن المتحصلات الرأسمالية.

٣ ـ حساب التسويات الرسمية : Official settlements Account :

يشتمل هذا الحساب على تسجيل للتغيرات في الأصول والخصوم الدولية للسلطات النقدية الرسمية. فالتغيرات في أرصدة العملات الأجنبية المحتفظ بها لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، أو في الأرصدة بالدولار التي تحتفظ بها البنوك المركزية الأجنبية في الولايات المتحدة (سواء في البنوك الفيدرالية أو في بنوك خاصة)، تدخل في حساب التسويات الرسمية

في الولايات المتحدة، كما يشتمل الحساب على معاملات أخرى مثل قيام السلطات النقدية بالاقتراض أو الأقراض بغرض تسوية ميزان المدفوعات (يلاحظ أن الاقراض أو الاقتراض الحكومي لأغراض أخرى غير تسوية ميزان المدفوعات ـ مثل تقديم قروض للدول النامية كجزء من برنامج المساعدات الأجنبية ـ يسجل في حساب رأس المال).

ولكي يتحقق التعادل بين المدفوعات والمتحصلات الكلية، فلا بد أن يكون الرصيد الصافي لحساب التسويات الرسمية مساوياً وباشارة عكسية، لصافي رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال معاً. فإذا زادت على سبيل المثال، المدفوعات الكلية عن المتحصلات الكلية في الحساب الجاري وحساب رأس المال، فمن الضروري أن يسوي هذا الفرق بقدر متساوي من صافي المتحصلات في حساب التسويات الرسمية. ولا يجب أن يستنتج من ذلك، أن معاملات التسويات الرسمية هي السبب في تساوي المدفوعات الكلية والمتحصلات الكلية. ففي غياب هذه المعاملات الرسمية يجب أن تتساوى المدفوعات والمتحصلات الكلية في كل الحسابات الأخرى معاً، أما إمكانية عدم تساويها فسيعتمد على مدى وجود رصيد صافي موجب أو سالب في معاملات التسويات الرسمية وهكذا فإن ميزان المدفوعات ككل لا بد وأن يكون متوازناً بالضرورة وعندما نتحدث عن وجود «فائض» أو «عجز» في ميزان المدفوعات فإننا نعني الرصيد عن بعض أجزاء الميزان، والذي يتم تسويته من خلال حساب التسويات الرسمية.

٢ ـ ٤ ـ ميزان المدفوعات الأمريكي:

لتوضيح هيكل ميزان المدفوعات، نستعين بميزان المدفوعات في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٦، والذي يلخصه الجدول التالي:

جدول ميزان المدفوعات الأمريكي، ١٩٧٦ (بليون دولار)

البند	القيمة	الرصيد
حساب السلع والخدمات:		
ـ التجارة في السلع غير العسكرية		
الصادرات	+ ١١٤,٧	
الواردات	- ١٢٤,٠	
صافي المعاملات العسكرية	+ ,٤	
ـ الخدمات		
الدخل من صافي الاستثمار	+ ٩,٨	
صافي النقل والسياحة	- ٢,١	
أخرى	+ ٤,٩	
رصيد حساب السلع والخدمات		+ ٣,٦
الحساب الجاري:		
رصيد السلع والخدمات	+ ٣,٦	
صافي التحويلات من جانب واحد	- ٥,٠	
رصيد الحساب الجاري		- ١,٤
حساب رأس المال:		
أصول الولايات المتحدة في الخارج	- ٤٠,٤	
الأصول الأجنبية في الولايات المتحدة	+ ١٦,٦	
رصيد حساب رأس المال		- ٢٣,٨
حساب التسويات الرسمية:		
احتياطيات الأصول الرسمية الأمريكية	- ٢,٥	
الأصول الأجنبية في الولايات المتحدة	+ ١٧,٩	
رصيد حساب التسويات الرسمية		+ ١٥,٤
مجموع أرصدة الحساب الجاري، حساب رأس المال وحساب التسويات الرسمية	- ٩,٨	
فرق احصائي	+ ٩,٨	

ويلاحظ على الجدول ما يلي:

- بدلاً من وصف بنود الميزان على أساس بنود مدينة ودائنة، فقد استخدمت الاشارة السالبة (-) للدلالة على البنود المدينة، كما استخدمت الاشارة الموجبة صراحة (+) للدلالة على البنود الدائنة.

- يظهر رصيد صافي لكل حساب، يمثل الفرق بين الالتزامات والحقوق في هذا الحساب، والرصيد الصافي السالب على سبيل المثال في حساب رأس المال يدل على زيادة كمية تدفقات رأس المال إلى الولايات المتحدة عن تدفقات رأس المال إلى الخارج.

- يلاحظ أن المجموع الجبري لصافي الأرصدة في الحساب الجاري، حساب رأس المال، وحساب التسويات الرسمية لم يساوي الصفر، وإنما كان - ٩,٨ بليون دولار، ولما كانت القيمة الكلية للحقوق يجب أن تتساوى مع القيمة الكلية للالتزامات، فإن هذا الفرق الذي تظهره الاحصاءات يرجع إلى عدم دقة وكمال البيانات الاحصائية المستخدمة في إعداد ميزان المدفوعات، ويمثل بند السهو والخطأ بنفس المقدار (+ ٩,٨ بليون دولار).

وغالباً ما يتم الافتراض أن الفرق الأحصائي يرجع غالباً إلى تحركات رأس المال الخاص غير المسجلة بميزان المدفوعات. وقد يوحي إرتفاع هذا الرقم في عام ١٩٧١ أن كمية كبيرة من تدفقات رأس المال الخاص بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم لم تتضمنها بيانات ميزان المدفوعات في هذه السنة.

٣ - الفائض والعجز في ميزان المدفوعات:

رأينا أن ميزان المدفوعات ككل يجب أن يتوازن، بمعنى أن يتعادل محاسبياً الجانب المدين مع الجانب الدائن إذا أخذ في الاعتبار كافة البنود المدينة والدائنة مع إضافة بند السهو والخطأ.

والسؤال هو هل يعني التعادل المحاسبي لميزان المدفوعات توازناً بالمعنى الاقتصادي؟

وإذا كان ميزان المدفوعات دائماً في حالة تعادل، فلماذا الحديث عن العجز أو الفائض الذي يظهر في موازين مدفوعات الدول المختلفة؟ وما هي المقاييس التي يمكن على أساسها قياس الاختلال في التوازن؟

٣ ـ ١ : المعاملات المحققة، المعاملات المخططة (المرغوب فيها):

يمثل ميزان المدفوعات سجل أو تقرير للمعاملات الاقتصادية والمالية التي تحققت فعلاً «expost» بين الدول والعالم الخارجي خلال فترة ماضية معينة. والتعادل بين الجانبين المدين والدائن في هذه الحالة هو أمر حتمي، والتوازن في هذه الحالة ليس له أهمية تحليلية، ولكن فقط نتيجة للوسيلة المحاسبية المستخدمة في تسجيل المعاملات، (طريقة القيد المزدوج)، وربما يكون السؤال الأكثر أهمية من الناحية التحليلة هو عن كيفية الوصول إلى التوازن ومن خلال أي الطرق.

فليس من المتوقع أن القرارات المستقلة للأفراد والمنشآت والحكومة ـ سواء في الداخل أو الخارج والتي تؤثر في العلاقات الدولية وتنعكس في بنود ميزان المدفوعات ـ أن تؤدي إلى مجموعة متسقة من العلاقات تحقق التوازن بين جانبي ميزان المدفوعات، اللهم إلا عن طريق الصدفة البحتة.

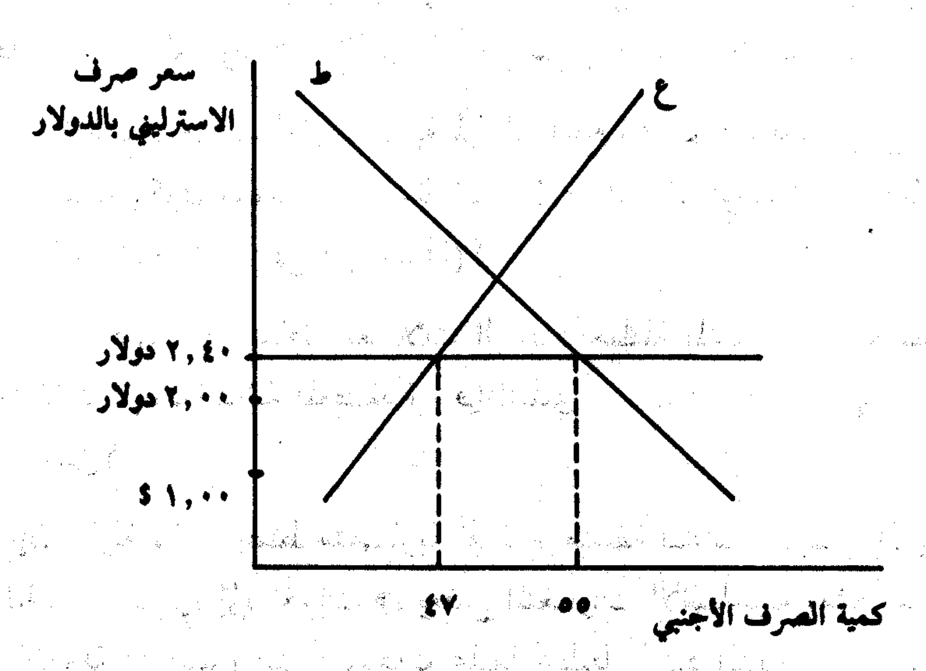
وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لميزان المدفوعات المتحقق (عن فترة ماضية)، فماذا يكون الوضع بالنسبة لتوازن ميزان المدفوعات المخطط أو المرغوب فيه «exante» (عن فترة مقبلة)؟

من المحتمل ألا تتعادل معاملات البنود المخططة المدينة في دولة معينة مع معاملات البنود الدائنة المخططة، فما الذي يسبب التعادل بينهما بشكل فعلي أو محقق؟

إن محاولة تنفيذ خطط متضاربة أو غير متسقة بالنسبة للبنود المدينة والدائنة، قد يؤدي إلى تغيرات في بعض المتغيرات الأساسية (مثل سعر صرف العملة الأجنبية) التي اعتمدت عليها تخطيط البنود المدينة أو الدائنة، مما يؤدي إلى إعادة النظر فيها مرة أخرى بحيث يحدث التعادل بين

المتحصلات والمدفوعات المرغوبة بالعملة الأجنبية. ولتوضيح ذلك، دعنا نفترض على سبيل المثال، أن الولايات المتحدة، عند سعر الصرف السائد للعملة الأجنبية أثناء السنة، رغبت في عمل مشتريات من السلع والخدمات والسندات (مشتريات مخططة) بما قيمته ٥٥ بليون دولار، بينما كانت الصادرات من السلع والخدمات التي يرغب في شرائها الأجانب (مبيعات مخططة) قدرت بحوالي ٤٧ بليون دولار فقط عند سعر الصرف السائد وليكن ٢,٤٠ دولار لكل جنيه استرليني، لن تستطيع الدولة في هذه الحالة دفع قيمة وارداتها، وسيترتب على ذلك وجود فائض طلب على الصرف الأجنبي (قدرة ٨ بليون دولار) فكيف يمكن إشباع هذا الطلب الزائد؟ تعتمد الاجابة ما إذا كان سعر الدولار مثبتاً «Fixed» بدلالة العملات الأجنبية الأخرى أو أن أسعار الصرف حرة أي تتقلب «Float».

أولاً: إذا كان سعر الدولار حراً يتقلب، ولم يكن هناك تدخلاً في أسواق الصرف الأجنبي سواء من جانب الولايات المتحدة أو السلطات النقدية الأجنبية التي تدعم الدولار ـ يمكن أن يستعاد التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ارتفاع أسعار الصرف. كما يتضح من الشكل (١)



شكل (١) وجود فائض طلب في سوق الصرف الأجنبي

فنتيجة لوجود فائض طلب على العملة الأجنبية سيرتفع سعر العملات الأجنبية (الاسترليني، المارك، . . .) بالدولار ويترتب على ذلك ارتفاع أسعار الواردات بالدولار، بينما تنخفض أسعار الصادرات الأمريكية في الخارج، وسيترتب على ذلك (ما لم يكن الطلب على الواردات والصادرات غير مرن) تناقص الانفاق على الواردات من السلع والخدمات، وزيادة المتحصلات من الصادرات. وهكذا يستعاد التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ميكانيكية السوق، وبدون تدخل حكومي في أسواق الصرف الأجنبي[1].

ثانياً: في ظل نظام سعر الصرف الثابت، مثل الذي كان سائداً في الولايات المتحدة حتى قبل ١٥ اغسطس ١٩٧١، حيث الوضع في سوق الصرف الأجنبي يكون مماثلاً لأي سوق أخرى بها تدخل لتثبيت السعر من جانب السلطات المسئولة. فلكي تتجنب التقنين أو ظهور السوق السوداء، يجب أن تحتفظ بالسعر المنخفض عن طريق إشباع فائض الطلب من الأرصدة المتراكمة لديها. وفي الفترات التي يثبت فيها السعر عند مستوى أعلى من التوازن، سيزيد العرض عن الطلب. وسوف تتراكم الأرصدة عن طريق شراء السلطة المسئولة لفائض العرض. وهكذا فإن الدولة يمكنها تنفيذ معاملات مخططة مدينة تفوق المعاملات الدائنة عن طريقة السحب من أرصدتها من الذهب أو العملات الأجنبية أو الحصول على قرض خارجي لهذا الغرض. مثل هذه العمليات التي تستهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات تعرف بمعاملات التسوية وتتميز عن المعاملات التلقائية «autonomous» والتي تتم بغض النظر عن توازن أو ظروف ميزان المدفوعات،مثل الصادرات والواردات من السلع والخدمات وتحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل.

---

(١) طالما أن مرونة عرض الصادرات، مرونة الطلب على الواردات في الفترة القصيرة تكون منخفضة فإن الارتفاع المبدئي في أسعار الصرف اللازم لتحقيق التوازن بين الطلب والعرض من العملات الأجنبية، ربما يكون أكبر منه في الفترة الطويلة (لفترة سنة أو أكثر).

٣ ـ ٢ : التوازن والاختلال:

يُعرف التوازن، بأنه حالة من التعادل بين القوى المتعارضة، ويُعرف الاختلال بأنه غياب لحالة التعادل هذه. ويتميز التوازن بأنه يستمر ذاتياً إذا لم وحتى يحدث إختلال خارجي، حيث لن يوجد إتجاه للتغير في العلاقات القائمة بين القوى الداخلية للنظام.

وينطبق هذا المبدأ على توازن ميزان المدفوعات. فيسود التوازن عندما تتعادل قيمة المعاملات التلقائية المخططة المدينة والدائنة. أما إذا لم تتساوى هذه المعاملات، سيكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال. فزيادة البنود المدينة عن البنود الدائنة يمثل عجزاً، والعكس فإن زيادة البنود الدائنة عن البنود المدينة يمثل فائضاً في ميزان المدفوعات.وينعكس اختلال ميزان المدفوعات (الفائض أو العجز) في الوسائل التي يتم بها التقليل من الاختلافات بين العلاقات المخططة «exante» والعلاقات المحققة «expost» السابق الحديث عنهما. أي أن الاختلال قد يظهر في شكل التغيرات التي تحدث في متغير أو أكثر من المتغيرات المحددة للبنود المخططة، أو من خلال التوفيق بين البنود المخططة المدينة والدائنة بواسطة معاملات التسوية.

٣ ـ ٣ ـ مقاييس الاختلال:

من الممكن التمييز بين مقياسين للاختلال، هما ميزان معاملات التسوية الرسمية، الميزان الأساسي.

أ ـ ميزان التسويات الرسمية: **Official settlements Account**

يتضح من المناقشة السابقة أن وجود معاملات التسوية الرسمية يمكن أن يكون مؤشراً للاختلال في ميزان المدفوعات، فصافي معاملات التسوية الدائنة تكون مؤشراً على زيادة البنود ا لمدينة عن البنود الدائنة التلقائية ـ أي وجود عجز في ميزان المدفوعات ـ بينما تعني صافي معاملات التسوية المدينة، وجود فائض في ميزان المدفوعات.

وبينما يكون من السهل نظرياً، التفرقة بين المعاملات التلقائية

ومعاملات التسوية، إلا أن وضع خط فاصل بينهما ليس بهذه السهولة في الواقع العملي، حيث تعتمد التفرقة بينهما على دوافع لا يمكن ملاحظتها مباشرة.

فمن الناحية النظرية، هناك فئة المعاملات التي لها طبيعة التسوية، مثل مشتريات ومبيعات العملات الأجنبية بواسطة البنك المركزي أو الهيئة المسئولة، وذلك بغرض المحافظة على أسعار الصرف ثابتة. فإذا زادت الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي عن الكمية المعروضة في السوق عند سعر الصرف السائد، تستطيع السلطة الرسمية أن توقف ارتفاع سعر الصرف من خلال امتصاص فجوة الطلب على العملة الأجنبية في السوق وذلك ببيع العملات الأجنبية من احتياطياتها الرسمية. وحيث أن التدخل الرسمي في السوق هو استجابة لوضع ميزان المدفوعات، فيمكن اعتبار معاملات التسوية في هذه الحالة مؤشراً على اختلال (عجز) ميزان المدفوعات، كما يمكن اعتبار العملية العكسية - أي شراء السلطة الرسمية للعملة الأجنبية لمنع أسعار الصرف من الانخفاض - مؤشراً على اختلال (فائض) ميزان المدفوعات.

وحيث أن مبيعات الصرف الأجنبي بواسطة الجهات الرسمية يقلل من الاحتياطيات الرسمية في الدولة، كما أن المشتريات ستزيد من هذه الاحتياطيات. فمعنى ذلك أنه إذا لم تتأثر الاحتياطيات الرسمية بأي معاملات أخرى، خلال فترة زمنية معينة، فإن يمكن اعتبارها كمؤشر لوضع ميزان المدفوعات - فالرصيد الموجب (زيادة المبيعات عن المشتريات) يعكس العجز في ميزان المدفوعات، والرصيد السالب (زيادة المشتريات عن المبيعات) يعكس الفائض، والرصيد المساوي للصفر (تساوي المشتريات مع المبيعات) يعكس حالة التوازن في ميزان المدفوعات. وما تقدم يمثل التبرير النظري، لإدخال رصيد معاملات الاحتياطيات الرسمية في ميزان المدفوعات الأمريكي، لكي يمثل مقياس للإختلال[1].

---

(١) جرى العرف على وضع خط فاصل بين العمليات التلقائية التي تظهر أعلى هذا الخط =

وقد واجه رصيد معاملات التسوية الرسمية كمقياس للاختلال بالعديد من الصعوبات أدت إلى التخلي عن استخدامه، ونذكر منها:

ـ تفقد معاملات الاحتياطي الرسمي الكثير من أهميتها، كمقياس للاختلال في ميزان المدفوعات، عندما لا يتم الاحتفاظ بأسعار الصرف مستقرة في حدود معينة. وكلما زاد المدى الذي يتقلب فيه سعر الصرف إستجابة للإختلال في ميزان المدفوعات كلما قل دور معاملات الاحتياطي في التسوية، ونظراً لتعويم أسعار الصرف، وتركها تتقلب بحرية بين الدول الرئيسيه المتعاملة في مجال التجارة الدولية منذ ١٩٧٣، فقد تم إستيعاب معظم الاختلالات في موازين المدفوعات من خلال تقلبات أسعار الصرف.

ـ غالباً ما تتأثر الاحتياطيات الرسمية بمعاملات أخرى، غير التدخل في سوق الصرف الأجنبي. ففي السنوات الأخيرة، ارتفعت الاحتياطيات الرسمية في الولايات المتحدة إرتفاعاً كبيراً نتيجة تدفقات فائض الدخل بالدولار للدول المصدرة للبترول «Petrodollars»، وقد اعتبرت كل هذه التدفقات ضمن إحتياطيات الولايات المتحدة المستخدمة في تسوية عجز ميزان المدفوعات، بينما أن نسبة كبيرة منها قد ترجع إلى إتخاذ قرار من جانب أصحابها بالاستثمار في الولايات المتحدة ومن ثم يمكن إعتبارها معاملات تلقائية.

ـ من الصعب عملياً، التمييز بين المعاملات المختلفة طبقاً للغرض الذي تهدف إليه، فحصول الدولة على قرض من العالم الخارجي قد يكون بهدف سد العجز في ميزانية الدولة (وهنا يدخل القرض في نطاق العمليات التلقائية)، وقد يكون الهدف زيادة احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي

= وعمليات التسوية التي تظهر أسفل الخط، وسيعتمد الخط الفاصل على كيفية تصنيف المعاملات المختلفة وعلى مفهوم الاختلال المتبع. ولهذا فإن حساب معاملات الاحتياطيات الرسمية لم يعد يظهر في الاحصاءات الرسمية الأمريكية في شكل حساب مستقل «أسفل الخط».

(وهنا يعد من عمليات التسوية أو العمليات التعويضية)، كما أنه قد يبغي تحقيق الهدفين معاً.

ب ـ الميزان الأساسي : Basic Balance

يُعرف الميزان الأساسي، بأن المجموع الجبري لصافي أرصدة الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل. ويفترض أن المعاملات في الحسابات السابقة تلقائية، بمعنى إنها تتحدد بعوامل مستقلة عن ميزان المدفوعات.

فالصادرات والواردات من السلع والخدمات، تتحدد بالاختلافات الدولية في الأسعار والتكاليف والأذواق، كما تتحدد التحويلات من جانب واحد بدوافع إنسانية أو سياسية أو عسكرية، كما تستجيب التحركات في رؤوس الأموال بطويلة الأجل عادة إلى الاختلافات في معدلات العائد وأسعار الفائدة طويلة الأجل على الاستثمار الأجنبي المباشر ومحفظة شراء الأوراق المالية.

وتتميز هذه البنود بأنها مستقرة نسبياً في الأجل القصير ولذلك توضع فوق الخط، أما البنود الأخرى التي تكمل ميزان المدفوعات، وهي تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل الخاصة والرسمية فضلاً عن التغيرات في الاحتياطيات الرسمية فتتأثر بعوامل مؤقتة أو غير دائمة مثل تغير ظروف الائتمان قصير الأجل والمضاربة على تحركات أسعار الصرف، ولذا توضع أسفل الخط.

وتقيس هذه البنود الأخيرة[1] العجز أو الفائض في الميزان الأساسي، ويوجد التوازن عندما يتساوى الفائض في الحساب الجاري مع تدفقات رأس المال طويل الأجل إلى الخارج أو يتساوى العجز في الحساب الجاري مع تدفقات رأس المال طويل الأجل إلى الداخل.

---

(١) تشمل كذلك بند السهو والخطأ الذي يوضع عادة أسفل الخط، حيث يرجع أساساً إلى تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل غير المسجلة.

وتكمن الصعوبات الرئيسية في استخدام الميزان الأساسي، في التفرقة في الاحصاءات، بدقة بين تحركات رؤوس الأموال «طويلة الأجل» و «قصيرة الأجل» يضاف إلى ذلك أن بعض التحركات قصيرة الأجل يكون لها أثار في الأجل الطويل، كما أن التجارة في السلع والخدمات قد تمول من خلال رؤوس الأموال قصيرة الأجل، فضلاً عن أن التجارة والاستثمار طويل الأجل قد يتأثر أحياناً بعوامل تتعلق بالأجل القصير.

ونظراً لهذه الصعوبات وصعوبات أخرى، فلم تعد تمثل الاحصاءات الرسمية المنشورة في الولايات المتحدة، تقديرات للميزان الأساسي[1].

ويلاحظ مما تقدم، أنه لا يوجد أسلوب معين لقياس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، وعادة ما تلجأ الدول وخاصة المتقدمة إلى اتباع أكثر من أسلوب.

وينبغي الاشارة في هذا الصدد، إلى أنه من الخطأ النظر إلى جزء أو مكون معين من ميزان المدفوعات، بمعزل عن المكونات الأخرى.

فاعتبار الرصيد الموجب لحساب السلع والخدمات على سبيل المثال، لا يجب أن يؤخذ على أنه شيء مرغوب فيه أو إنه دلالة على سلامة الاقتصاد. فمن الممكن أن يكون فائض الواردات من السلع والخدمات (العجز في حساب السلع والخدمات)، أمراً مرغوباً فيه لتحقيق التوازن. فالدولة التي تواجه بعجز في إنتاج السلع والخدمات المحلية قد تتمكن من التغلب على هذا الاختلال من خلال الحصول على تدفق صافي للسلع والخدمات من الخارج.

وربما تكون الدولة في موقف المقترض الصافي لرأس المال طويل الأجل من الخارج، وسيمثل فائض الواردات من السلع والخدمات، في هذه الحالة، الوسائل التي يمول من خلالها رأس المال الحقيقي، ومن ثم إذا كان تدفق رأس المال إلى الدولة مرغوباً فيه، فإن العجز في حساب السلع

(١) رفضت لجنة عرفت باسم لجنة برنستن «The Berenstein review committe» الميزان الأساسي، كمؤشر مناسب لتلخيص الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الأمريكي.

والخدمات قد يكون مرغوباً فيه أيضاً. وربما لهذا السبب يقترح البعض، كبديل لتعدد المعايير التي تقيس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، ضرورة ربط التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات بالطلب على العملات الأجنبية والعرض منها، ويقال أن ميزان المدفوعات يتوازن إقتصادياً إذا تساوى الطلب على العملات الأجنبية مع المعروضة منها خلال فترة معينة.

٣ ـ ٤ ـ أسباب الاختلال:

يتضمن الاختلال في ميزان المدفوعات، أن واحداً أو أكثر من المتغيرات التي تؤثر في ميزان المدفوعات قد تغير، سواء نتيجة لقوى السوق أو نتيجة لقرارات مقصودة. ولا تؤثر هذه المتغيرات فقط على الاقتصاد الدولي ولكن أيضاً على الاقتصاد المحلي. ويمكن التمييز بين عدة أسباب تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات، نذكر منها:

أ ـ أسباب الاختلال العارضة أو المؤقتة:

فالتغيرات العشوائية في التجارة، أو التقلبات الموسمية في الانتاج، أثار التغيرات في الطقس على الانتاج الزراعي، الحروب،.. تؤدي إلى تحقيق الدولة لفائض أو عجز في ميزان مدفوعاتها، ومن المتوقع أن يتم تصحيح هذه الاختلالات المؤقتة في مدى فترة قصيرة ودون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو في سياستها، إذا أن هذه التغيرات مؤقتة وتزول بزوال الأسباب التي أدت إليها.

ب ـ التقلبات الدورية:

ينشأ الفائض أو العجز، في هذه الحالة نتيجة التقلبات الاقتصادية الدورية (الرواج ـ الكساد)، والتي تحدث غالباً في الدول الرأسمالية وتنتقل أثارها من خلال التجارة الخارجية. فالرواج الذي يحدث في إحدى الدول من شأنه زيادة وارداتها من الدول الأخرى، ومن شأن هذه الزيادة في الواردات زيادة الانتاج والتوظف في الدول المنتجة لهذه السلع، مما ينعكس أثره على موازين مدفوعاتها، ويحدث العكس في حالة الكساد، ومن الممكن

علاج هذا النوع من الاختلال عن طريق إتباع السياسات النقدية والمالية المناسبة.

حـ ـ الاختلال الاتجاهي أو طويل الأمد:

وهو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة، خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، أي يرتبط هذا الاختلال بمرحلة التنمية التي تمر بها الدولة، ذلك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات من المواد الخام، السلع الرأسمالية والوسيطة، ولا تزداد الصادرات بنفس الدرجة[1]. مما ينعكس في شكل عجز في ميزان المدفوعات يمول عن طريق الاقتراض من الخارج.

ء ـ التغيرات الهيكلية:

قد تؤدي التغيرات الجوهرية في ظروف الطلب أو العرض أو الفنون الانتاجية إلى تغيرات أو اختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات.

فربما تتغير أذواق المستهلكين سواء في دولة معينة أو في الخارج، مما يؤثر في واردات الدولة أو صادراتها، أو قد تتغير الفنون أو الطرق الانتاجية في الدولة أو خارجها مما يؤثر على قدرة الدولة على المنافسة، سواء في الأسواق المحلية أو الدولية، نتيجة التغيرات في التكاليف أو الأسعار أو نوعية المنتجات

ويتطلب علاج هذه الاختلالات، علاج الأسباب الحقيقية التي أوجدتها، مثل الارتقاء بالفن الانتاجي، والاتجاه إلى فروع الانتاج الجديدة، وتجديد الطاقات الانتاجية دعماً لقدرة الدولة التنافسية.

هـ ـ الاختلال النقدي:

يترتب على إنخفاض القيمة الداخلية لعملة دولة ما (القوة الشرائية

---

(١) غالبية صادرات هذه الدول تكون من المنتجات الأولية، وتضطر الدول النامية إلى دفع قيمة لوارداتها أكثر مما تحصل عليه من صادراتها الرخيصة.

للوحدة النقدية)، بسبب ارتفاع الأسعار فيها بالنسبة للأسعار في الدول الأخرى، ظهور «إختلال نقدي» في ميزان مدفوعاتها عندما تحتفظ هذه الدولة بسعر صرف عملتها (قيمة عملتها بالنسبة للعملات الأجنبية على ما هو عليه).

وبسبب ارتفاع الأسعار أو التضخم المحلي يزيد الطلب على الواردات الرخيصة نسبياً والبديلة للانتاج المحلي كما يقل الطلب الأجنبي على الصادرات بسبب ارتفاع أسعارها للتحول إلى الدول المنافسة، ومن شأن كل هذا زيادة عجز ميزان المدفوعات، وخاصة في ظروف زيادة الدخل النقدي والاقتراب من مستوى التوظف الكامل. ولا سبيل لعلاج هذا الاختلال إلا من خلال قيام الدولة بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها، أو إعادة الأسعار الداخلية إلى ما كانت عليه عن طريق إتباع سياسات انكماشية مناسبة.

الفصل الثاني عشر(*)

«تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات»

١ ـ المنهج الكلاسيكى فى توازن ميزان المدفوعات «مدخل الأسعار»

درس الاقتصاديون الكلاسيك ميكانيكيات عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات سواء عن طريق التغير فى الأسعار الداخلية (مع ثبات سعر الصرف) أو عن طريق تعديل سعر الصرف . كما أن اتجاه كثير من الدول إلى تغيير سعر صرف عملاتها بعد الحرب العالمية الأولى دافع ببعض الاقتصاديين إلى فحص شروط فعاليه تعديل سعر الصرف فى عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات . وفيما يلى سنوضح أولا كيف يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق تغير الأسعار الداخلية ثم نلى ذلك ببيان كيفية عودة التوازن إلى الميزان عن طريق تغيير سعر الصرف .

أولا ـــ إعادة التوازن عن طريق تغير الأسعار الداخلية

يرجع الاهتمام بتغيرات الأسعار لتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات إلى الكلاسيك (التقليديين) . وقد كان نظام الصرف السائد حينذاك هو القائم على قاعدة الذهب . ولذا فقد كان حديثهم عن تحقيق التوازن عن طريق التغيرات في الأسعار يتم وفقاً لقواعد نظام الصرف القائم على قاعدة الذهب[1] .

(*) كتب هذا الفصل الدكتور محمود يونس محمد.

(١) رغم أن الحديث عن قاعدة الذهب لم يعد مفيداً من الناحية العملية حيث هجرها أغلب ـــ ان لم يكن كل ـــ دول العالم ، فإن جهاز الثمن يقوم بنفس الدور لتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات فى ظل نظم الصرف القائمة على تقلبات سعر الصرف . والواقع أن نظام الصرف الثابت القائم على قاعدة الذهب ونظام الصرف المتقلب لا يختلفان إلا فى الأسلوب الخارجى ، أما المنطق الذى يحكمهما فهو واحد .

راجع : د . حازم الببلاوى ، نظرية التجارة الدولية ، المرجع السابق من ص ١١٢ ـــ ١١٤ .

كما أنهم — من جهة ثانية — قد أستخدموا أسلوب التحليل الجزئى لسهولة العرض بمعنى أنهم أفترضوا بقاء الأشياء الأخرى على حالها وبوجه خاص تغييرات الدخل عند بحث أثر تغير الأسعار على توازن ميزان المدفوعات . ولا شك أن هذا الافتراض يقيد من صحة النتائج الممكن التوصل إليها ، إلا أنه يساعد على فهم دور الأسعار بشكل أوضح . وفى المبحث القادم سنرى أثر ادخال تغيرات الدخل على التوازن .

وإستناداً إلى ما تقدم لنفترض أن هناك دولة تسير على قاعدة الذهب ، بمعنى أن نظامها النقدى يعمل فى إطار حرية الانتقال الدولى للذهب ، ولنفترض أيضاً أن ميزان المدفوعات الجارية لهذه الدولة قد حقق فائضاً .. فماذا عساه أن يحدث ؟ يترتب على وجود الفائض فى ميزان المدفوعات الجارية لهذه الدولة دخول الذهب إليها ، ويترتب على الزيادة فى كمية الذهب زيادة كمية النقود المتداولة فى الداخل الأمر الذى يؤدى إلى ارتفاع الأسعار الداخلية عن المستوى العالمى . ومعنى ذلك أن أسعار السلع الوطنية تصبح مرتفعة الثمن بالنسبة إلى السلع الأجنبية وهذا يؤدى فى نهاية الأمر إلى زيادة الواردات وقلة الصادرات وبالتالى حدوث عجز فى ميزان المدفوعات يعوض الفائض الذى كان موجوداً فى البداية مما يعنى عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات[1] .

أما إذا أفترضنا أن ميزان المدفوعات الجارية قد أصابه عجز ، فمعنى ذلك أن المطلوب من النقد الأجنبى أكبر من المعروض منه . وعند الوصول إلى نقطة خروج الذهب ، فإن الدولة ستقوم بتصديره إلى الخارج . وإنخفاض المخزون منه سيولد ، وفقاً لنظرية كمية النقود ، إنخفاضاً فى الأسعار الداخلية ، وذلك فى حد ذاته يعتبر أمراً منشطاً للصادرات وكابحاً لجماح الواردات ، ومن ثم فسينحو ميزان المدفوعات نحو التوازن .

وكما هو واضح ، فإن آلية تصحيح الاختلال فى ميزان المدفوعات ، وفق

(١) من الطبيعى أنه إذا إستمر ارتفاع الأسعار الداخلية مدة طويلة ، فقد يستمر العجز لدرجة تضطر معها الدولة أن تقوم بتصدير الذهب إلى الخارج ، مما يؤدى إلى نقص كمية النقود المتداولة داخلياً وبالتالى انخفاض الأسعار إلى المستوى الدولى

هذا الأسلوب ، تتم عن طريق التغيرات فى الأسعار النسبية للصادرات والواردات التى تحدثها حركات الذهب ، ومع أن هذه التغيرات فى الأسعار النسبية تكون وقتية ، إلا أنها ستساهم فى إعادة توزيع الذهب بين دول العالم المختلفة بحيث يتاح لكل منها قدراً من المخزون يكفى لأن يكون مستوى الأسعار فيه متماشياً مع المستوى الموجود فى الدول الأخرى .

وقد يبدو من الملائم ، عند هذا المستوى من التحليل ، إدماج سياسة سعر إعادة الخصم التى يمارسها البنك المركزى فى نطاق آلية هذه الطريقة . إذ أنه عندما يتحقق فائض فى ميزان المدفوعات الجارية ، فإن ذلك يؤدى إلى ارتفاع سيولة الجهاز المصرفى[1] . ومن ثم تعمل البنوك على تشجيع الائتمان عن طريق تخفيض سعر الفائدة على القروض التى تمنحها مما يؤدى إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج بحثاً عن عائد مرتفع ، وهو ما يعمل على امتصاص الفائض فى ميزان المدفوعات الجارية .

وبالطبع يحدث العكس فى حالة وجود عجز ، حيث أن البنك المركزى فى هذه الحالة سيقوم برفع سعر إعادة الخصم إذا ما رأى أن هناك تهديداً بخروج الذهب إلى الخارج ولذلك أثرين : يتمثل الأول فى قدوم رؤوس الأموال قصيرة الأجل الباحثة عن عائد مرتفع لرأس المال . أما الثانى . فيتعلق بالأسعار الداخلية ، حيث يضطر الصناع والتجار ، الذين يرغبون فى الحصول على النقد السائل ، إلى تخفيض الأسعار من أجل زيادة مبيعاتهم (حيث تكلفة الحصول على النقد السائل من البنوك مرتفعة بسبب إرتفاع سعر الفائدة) وهذا الإنخفاض فى الأسعار سيؤدى إلى زيادة الصادرات ، ومن شأن تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى داخل الدولة ، من ناحية ، وزيادة صادراتها من ناحية أخرى ، تعويض العجز الطارىء فى ميزان مدفوعاتها الجارية .

---

(١) ذلك لأن رصيد البنك المركزى من الذهب يزداد وفى ذات الوقت يزداد الاحتياطى السائل لدى البنوك التجارية . وفى حين يقوم البنك المركزى باصدار النقود الورقية ، أو إقراض البنوك التجارية ، فإن هذه الأخيرة تقوم بتقديم القروض والتسهيلات المصرفية إلى الجمهور . ويتم ذلك عن طريق تخفيض سعر الفائدة والتساهل فى شروط الاقراض .

وحاصل ما تقدم أن توازن ميزان المدفوعات عن طريق تغير الأسعار الداخلية وفق النظرية الكلاسيكية ، يقوم على أساس أن أسعار الصرف ، فى ظل نظام الذهب ، تتمتع بنوع من الاستقرار . كما أن كمية النقود الداخلية تتوقف على حالة ميزان المدفوعات ، ففى حالة وجود فائض يدخل الذهب وتزيد كمية النقود ، ويحدث العكس فى حالة وجود عجز . يضاف إلى ذلك . أن هذا التوازن فى نظر الكلاسيك يعد أمراً حتمياً ، كما أنه يتم أوتوماتيكياً دون تدخل أى سلطة حكومية فى الداخل أو فى الخارج لتحقيقه (وإن كانوا قد أشاروا بأنه يجب على البنك المركزى أن يتبع بعض القواعد المتعلقة بالسياسة النقدية ، والتى من شأنها أن تقوى أثر الاتجاه التلقائى نحو التوازن) . وتذهب النظرية إلى أبعد من ذلك ، فتقول بأن التوازن لا يكون قاصراً على ميزان المدفوعات فقط وإنما يوجد أيضاً ــ وبالضرورة ــ توازن فى توزيع الذهب فى العالم وفى الأسعار بين الدول المتخلفة . كذلك تفترض النظرية مرونة الأسعار الداخلية .

ولقد تعرضت هذه الطريقة للكثير من الانتقادات التى من أهمها :

(١) استنادها إلى نظرية كمية النقود . وهذه النظرية لا تفسر الحركات الداخلية للأسعار بطريقة مقبولة .

(٢) إهمالها لحركات الذهب والعملات الأجنبية ورؤوس الأموال التى ترجع لأسباب أخرى بخلاف تغيرات ميزان المدفوعات وبصفة خاصة تلك التى ترجع لعوامل نفسية .

(٣) لا توضح إمكانية تغير الدخل . فالتغيرات فى الأسعار لا تستطيع أن تؤدى دورها منفردة إلا فى ظل التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية داخل الاقتصاد .

(٤) تفترض إيجابية البنك المركزى تجاه الحركات التعويضية للذهب أو العملات الأجنبية . والواقع أن دور البنك المركزى أقل إيجابية مما هو مأمول ، أو معتقد ، فيه .

والخلاصة مما تقدم ، أن الميكانيكية التي تعرضها النظرية الكلاسيكية فى ظل نظام الذهب تفترض شرطاً ضرورياً لصلاحيتها هو مرونة الأسعار الداخلية . فالتوازن لن يعود إلى ميزان المدفوعات ، واستقرار سعر الصرف لا يمكن المحافظة عليه إلا بتحقيق توازن الأسعار الداخلية . فمرونة الأسعار ليست فقط هامة فى حد ذاتها ، ولكنها أيضا تعد وسيلة تسمح بتوزيع الموارد الانتاجية بين استخداماتها البديلة . ومعنى ذلك أن مرونة الأسعار يجب أن تكون مصحوبة بتحريك العناصر الانتاجية .

وربما كان ذلك ممكنا قبل الحرب العالمية الأولى حيث كانت الشروط الضرورية لتشغيل نظام الصرف القائم على قاعدة الذهب ممكنه ، أما بعد هذه الحرب فلم يعد ممكنا أفتراض ذلك وخاصة فى الوقت الحاضر . فمرونة الأسعار مقيدة بوجود الاحتكارات متعددة الأشكال وكذلك بتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، كما أن جمود الأسعار هو ظاهرة لا تخفى على الجميع . يضاف إلى ذلك ، أن تحريك الموارد يحد منه الاهتمام المتنامى فى العالم المعاصر بالاستثمارات الرأسمالية بالغة التخصص مثل الأجهزة الالكترونية ، كما أن تحريك عنصر العمل ضعيف نسبياً فى الأسواق الوطنية ويكاد يختفى على المستوى الدولى بسبب التوقف شبه التام للمهاجرين .

وعلى ذلك ، فعندما نتحدث اليوم عن قاعدة الذهب أو امكانية العودة إليها فمن المفيد التساؤل عن « البيئة » الإقتصادية والسياسية والاجتماعية المقبولة والمسموح بها للكساد الضرورى لتشغيل هذه القاعدة فى حالة عجز ميزان المدفوعات .

وحتى إذا كانت الأسعار مرنة ، فليس من المؤكد أن تغييرات الأسعار ستحدث فى الصادرات والواردات التعديلات الضرورية لعودة التوازن إلى ميزان المدفوعات . ففاعلية التغيرات فى الأسعار النسبية تفترض أن مرونة الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية ومرونة الطلب المحلى على الواردات الأجنبية كافيتان لأحداث التعديلات المطلوبة . وعلى ذلك فإذا كانت مرونات

الطلب ضعيفة فمن المتوقع وجود اختلال دائم فى ميزان المدفوعات . ولنا عودة إلى هذا الموضوع عند مناقشة فاعلية تعديل سعر الصرف .

ثانياً ــ إعادة التوازن عن طريق تغيير سعر الصرف

يمكن أن يسهم تغيير سعر الصرف فى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات . فقد يؤدى تغيير سعر الصرف إلى إحداث تعديلات فى الأسعار ، وهذه التعديلات قد تؤدى إلى أحداث توازن بين الصادرات والواردات ومن ثم فقد يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات .

ويقصد بتغيير سعر الصرف تخفيض (dévaluation) قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية ، كما قد يقصد به رفع (أو إعادة تقدير Récvaluation) قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية . والغالب هو أن يتم التغيير فى اتجاه التخفيض مع أن هناك بعض الدول ، مثل ألمانيا الغربية واليابان ، قد قامت فى السنوات الأخيرة برفع قيمة عملاتها .

وفيما يلى سنشير إلى آثار تغيير سعر الصرف على الأسعار ثم نتبع ذلك ببيان مدى فاعلية هذا التغيير على ميزان المدفوعات .

(ا) آثار تغيير سعر الصرف على الأسعار :

يعد رفع سعر الصرف (أى تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية) أحد العوامل التى قد تؤدى إلى ارتفاع الأسعار الداخلية وذلك للعديد من الأسباب التى منها[1] .

ــ إرتفاع أثمان المواد الأولية المستوردة اللازمة للانتاج المحلى مما يؤدى إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالى إرتفاع الأثمان .

ــ إرتفاع أثمان الواردات الأخرى بصفة عامة . وحيث تشغل هذه

(١) Polak and Chang, Effect of Exchange depareciation on a Country's export price level. I.M.F., 1950, pp. 50-53.

الواردات على بعض السلع الاستهلاكية ، فإن إرتفاع أسعارها يؤدى إلى إرتفاع نفقة المعيشة ، مما يجعل العمال يطالبون بزيادة أجورهم ، خصوصاً إذا كان هناك نقابات عمالية ، الأمر الذى يترتب عليه إرتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار .

ـــ بسبب ارتفاع أسعار الواردات يتحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية ، فإذا كان إنتاج هذه السلع الوطنية البديلة غير مرن ، لسبب أو لآخر ، فسيترتب على زيادة الطلب ، مع عدم إمكانية زيادة العرض ، إرتفاع فى أثمان هذه السلع .

ـــ قد يؤدي سلوك الوحدات الاقتصادية التى تتخذ قراراتها فى ضوء سعر الصرف إلى التعجيل برفع الأسعار الداخلية . فمثلاً إذا ما توقع الجمهور ، عقب التخفيض ، ارتفاع مستوى الأسعار فى المستقبل فسيعجل بشراء السلع قبل أن يحدث الارتفاع المتوقع . ومعنى ذلك زيادة الطلب على السلع مما يؤدى بالفعل إلى ارتفاع الأسعار .

ومع ذلك ، فإن إرتفاع الأسعار الداخلية سيكون ـــ بصفة عامة ـــ أقل سرعة وأقل قوة من ارتفاع سعر الصرف وذلك لما يلى :

(١) وجود العديد من المنتجات يتم انتاجها داخل الدولة . ومثل هذه المنتجات لن تعانى من منافسة المنتجات الأجنبية وبالتالى لن تتأثر أسعارها بالارتفاع الناتج عن انخفاض قيمة العملة الوطنية إلا بعد فترة زمنية وقد يكون هذا التأثير فى بعض الأحيان ضعيفاً .

(٢) عدم وجود علاقة مباشرة بين أسعار الخدمات وعوامل الانتاج من ناحية وأسعار السلع الأجنبية من ناحية أخرى .

ونتيجة لذلك ، فسيوجد اختلاف بين الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية وهو ما يؤدى إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات . فالصادرات يمكن بيعها بسعر أقل مما كان عليه الحال قبل انخفاض قيمة العملة الوطنية إذا لم ترتفع تكاليف الانتاج نتيجة لارتفاع الأسعار الداخلية ، فى حين أن الواردات ـــ

التى ارتفع سعرها بسرعة نتيجة للتخفيض ـــ سيتم استبدالها بالمنتجات المحلية أو ستقل الكمية المشتراة منها .

وجدير بالذكر أن الأمر لا يختلف بالنسبة للصادرات والواردات غير المنظورة . فعلى سبيل المثال ، ستتجه أنظار السائحين من الأجانب نحو الدولة التى انخفضت قيمة عملتها ، فى الوقت الذى سيكون من الصعب فيه على مواطنى هذه الدولة السفر إلى الخارج بسبب ارتفاع التكاليف وكذلك الحال بالنسبة لخدمات النقل وغيرها .

وعلى وجه العموم ، فإن الاختلاف بين الأسعار المحلية والأجنبية قد يؤدى فى النهاية إلى زيادة الصادرات المنظورة وغير المنظورة وانخفاض الواردات المنظورة وغير المنظورة ومن ثم يتجه ميزان المدفوعات الجارية نحو التوازن .

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى مايلى :

(١) أن أهمية ومدة الاختلاف بين الأسعار المحلية والأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل التى منها :

ـــ مدى اعتماد الدولة التى خفضت قيمة عملتها على الواردات . فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيراً كلما قلت فاعلية التخفيض .

ـــ طبيعة المنتجات المستوردة . هل هى مواد أولية ضرورية للصادرات ، أو منتجات استهلاكية .

ـــ سلوك الوحدات الاقتصادية التى تتخذ قراراتها فى ضوء سعر الصرف .

وقد سبق أن أشرنا إلى أن سلوك هذه الوحدات قد يعجل برفع الأسعار الداخلية .

(٢) لكى يتحقق الغرض من التخفيض ـــ أى تزيد الصادرات عن الواردات ـــ وبالتالى يتجه ميزان المدفوعات الجارية نحو التوازن فيشترط تحقق ما يلى :

ــ عدم ارتفاع الأسعار الداخلية لصادرات الدولة التى خفضت قيمة عملتها وذلك لأن ارتفاع هذه الأسعار ، مقومة بالعملة الوطنية ، يجعل الأجانب يحجمون عن شرائها مما يقضى على مزايا التخفيض .

ــ عدم انخفاض أسعار السلع المستوردة من الخارج . لأنه إذا حدث وانخفضت هذه الأسعار فلن يقل الاستيراد نتيجة للتخفيض .

ــ تمتع الطلب على كل من الصادرات والواردات بدرجة معينة من المرونة[1] . فالمفروض أن التخفيض يؤدى إلى زيادة حجم الصادرات . طالما أن مرونة الطلب الخارجى عليها ليست مساوية للصفر ، إلا أن ذلك لا يعنى بالضرورة زيادة قيمها بالعملة الأجنبية حيث أن أسعارها بالعملة الأجنبية تنخفض بانخفاض قيمة العملة الوطنية . وعليه ، فإذا لم تكن مرونة الطلب الخارجى على الصادرات أكبر من الوحدة فلن تزيد قيمتها ، بل وقد تنقص هذه القيمة إذا كانت المرونة أقل من الوحدة .

ومن ناحية أخرى ، فالمفروض أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدى إلى انخفاض حجم الواردات طالما أن مرونة الطلب الداخلى عليها غير مساوية للصفر . أما إذا كان الطلب على الواردات قليل المرونة ، فإن ذلك يقضى تماماً على الفوائد الممكن أن تحصل عليها هذه الدولة من التخفيض .

وإذا كان لتخفيض قيمة العملة الوطنية مزايا وقتية تتمثل فى زيادة الصادرات (هذه المزايا ستتوقف عندما تصبح زيادة الأسعار الداخلية عامة) ، فإن للتخفيض آثار أخرى نشير إلى أهمها فيما يلى :

ا ــ يؤدى تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى إفادة بعض الطبقات والإضرار بالبعض الآخر . فارتفاع الأسعار الداخلية الناجم عن التخفيض يفيد ذوى الدخول المتغيرة ، مثل المنتجين وحملة الأسهم ورجال الأعمال .. الخ . ولكنه يضر ذوى الدخول الثابتة ، مثل أصحاب العقارات وأرباب المعاشات .. إلخ ، كما يضر أيضاً بأولئك الذين تتعدل دخولهم ، ببطء وفى وقت لاحق ، مع

(١) سوف نتناول هذا الموضوع بالتحليل فى الصفحات القادمة .

ارتفاع الأسعار ، مثل أصحاب الأجور والمرتبات .

٢ ــ لا يؤدى تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات إذا ما ترتب عليه تدهور معدلات التبادل الدولى . فارتفاع أسعار الواردات وإنخفاض أسعار الصادرات قد يؤدي بالدولة المخفضة لقيمة عملتها إلى أن تقوم بتصدير كمية أكبر من منتجاتها مقابل حصولها على ذات الكمية التى كانت تحصل عليها من الانتاج الأجنبى قبل التخفيض . وفى ذلك خسارة شديدة للاقتصاد القومى .

٣ ــ يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى زيادة عبء الديون الخارجية للدولة التى قامت بالتخفيض متى كانت هذه الديون مقومة بعملة الدولة المقرضة أو بعملة أجنبية أخرى ، وهذا هو الوضع المألوف فى أسواق الائتمان الدولية . أما إذا كان الدين مقوماً بالعملة الوطنية ، فإن التخفيض لا يؤثر فى حجمه لأنه سيسدد بذات العملة .

٤ ــ يؤثر التخفيض على حركات رؤوس الأموال . فإذا ما توقع الجمهور تخفيض قيمة العملة الوطنية فقد يندفع إلى إخراج بعض ما فى حوزته من رأس مال إلى الخارج تفادياً لنقص قيمته أو بحثاً عن الأرباح . وقد يحجم الأجانب أيضاً عن تحويل بعض رؤوس أموالهم إلى الدولة المخفضة إنتظاراً للتخفيض . وكل ذلك يؤدى إلى نقص العملات الأجنبية لدى الدولة مما قد ينعكس أثره على النتائج المرتقبة من التخفيض . ناهيك بطبيعة الحال عن أنه عندما يفقد الجمهور الثقة فى عملته الوطنية فقد يعمل على التخلص منها بشراء السلع المادية مما يؤدى إلى نقص الميل إلى السيولة وبالتالى زيادة سرعة تداول النقود مما يدفع بالأسعار إلى الارتفاع .

وبطبيعة الحال ، فإن تخفيض سعر الصرف (أى رفع قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية) يكون له آثار معاكسة لتلك التى تحدثنا عنها بصدد رفع سعر الصرف (أى تخفيض قيمة العملة الوطنية) . فتخفيض سعر الصرف يؤدى إلى زيادة أسعار الصادرات مقومة بالعملات الأجنبية وانخفاض

أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية والنتيجة هى انخفاض الصادرات وتنشيط الواردات . وغير خاف أن تخفيض سعر الصرف يمكن أن يساهم أيضا فى عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات ذو الاختلال الموجب (أى الذى به فائض) .

ب ـ فاعلية تغير سعر الصرف فى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات :

هل سيؤدى تغيير سعر الصرف بالضرورة إلى تصحيح اختلال ميزان المدفوعات ؟ على سبيل المثال ، هل سيؤدى تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى اختفاء العجز فى ميزان المدفوعات ؟.

فى الواقع أنه كان يفترض دائماً أن للتقلبات فى سعر الصرف أثر إيجابى على ميزان المدفوعات الجارية ولم يكن هناك تصور لوجود آثار سلبية . وكان مارشال[1] أول من أشار إلى أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يمكن أن يكون له آثار سلبية على ميزان تجارى فى حالة توازن « إذا كانت مرونة الطلب لكل دولة أقل من الوحدة وإذا كانت فى المتوسط أقل من $\frac{١}{٢}$ » .

ولقد تركز الاهتمام حول شروط فاعلية تغيير سعر الصرف وتحديد الحالات التى لا يؤدى فيها هذا التغيير إلى تحسين حالة ميزان المعاملات الجارية وعلى وجه الخصوص الميزان التجارى (حيث تكون قيمة الواردات محسوبة بالعملة المحلية أكبر من قيمة الصادرات) . وبالاضافة إلى ذلك ، فقد بدا أن هناك قيوداً تحد من فاعلية تغيير سعر الصرف . وهذه القيود ترجع إلى طبيعة الاختلال فى ميزان المدفوعات .

---

(١) Money. Credit and Commerce, A ppendice J. London 1923, p. 354.

الآثار الإيجابية والآثار السلبية لتغييرات سعر الصرف

قدمت مسز روبنسون تحليلاً هاماً فى هذا الخصوص يأخذ فى اعتباره المرونات الأربعة التالية(1) :

ــ مرونة الطلب الخارجي على الصادرات .

ــ مرونة العرض الداخلى للصادرات (والتى تتأثر بمرونة العرض المحلى من السلع القابلة للتصدير) .

ــ مرونة العرض الخارجى للواردات .

ــ مرونة الطلب الداخلى على الواردات (والتى تتأثر بمرونة العرض المحلى من السلع القابلة للأحلال محل الواردات) .

ولقد أظهر التحليل أن أثر هذه المرونات على ميزان التجارة يمكن توضيحه على النحو التالى :

(ا) بالنسبة للصادرات :

ــ يؤدى رفع سعر الصرف (تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية) كما ذكرنا من قبل إلى زيادة قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية . ويتوقف مدى الزيادة على درجة مرونة الطلب الخارجى (وهذا ينبغى حسابه بالعملة الأجنبية) . فكلما قلت مرونة الطلب الخارجى قلت الزيادة فى قيمة الصادرات . وإذا أنعدمت مرونة هذا الطلب تماماً ، فلن يزيد حجم الصادرات وبالتالى لن تزيد قيمتها (بالعملة الوطنية) .

ــ أما من ناحية مرونة العرض الداخلى للصادرات ، فإذا كانت هذه المرونة منعدمة فلن يتغير حجم الصادرات ولن يتغير سعرها مقوماً بالعملة

(1) J. Robinson, Essays in the theory of Emplayment, Oxford, Basil Blakwell, 1947, Partie III Chap. I et Chap. 2. Reproduced in Readings in the theory of international trade under the title "The Theory of Foreign Exchange et Beggar - myneighbour Remediers for unemployment.

الأجنبية[1] . أما إذا كانت هذه المرونة لا نهائية ، فسيبقى السعر المحلى ثابتاً وينخفض السعر للمستوردين بنفس نسبة الانخفاض فى قيمة العملة ، حيث أن مرونة العرض الكبيرة تعنى أن زيادة طلب المستوردين نتيجة لانخفاض السعر سيقابله استجابة من جهة العرض عند السعر الأجنبى المنخفض وبذلك يبقى السعر المحلى دون تغير . وأخيراً ، إذا كانت مرونة العرض الداخلى تقع بين صفر ومالا نهاية فإن السعر المحلى للصادرات يزيد بزيادة حجمها وبالتالى ينخفض سعرها للأجانب انخفاضاً نسبياً أقل من الانخفاض النسبى فى قيمة العملة الوطنية .

— إذا كانت مرونة الطلب الخارجى على الصادرات مساوية للوحدة ، ومعنى ذلك ثبات الانفاق الكلى على الصادرات مقوماً بالعملة الأجنبية ، فإن قيمة الصادرات تكون مستقلة عن مرونة العرض المحلى منها وتزيد قيمة الصادرات بنفس نسبة انخفاض قيمة العملة الوطنية . أما إذا كانت مرونة الطلب الخارجى أقل من الوحدة ، فسيزداد الارتفاع فى قيمة الصادرات كلما قلت الزيادة فى حجم الصادرات أى كلما صغرت مرونة عرض الصادرات .

— إذا كانت مرونة الطلب الخارجى على الصادرات مساوية للصفر ، يكون أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على قيمة الصادرات أقل ما يمكن . حيث أن الصادرات فى هذه الحالة لن تزيد على الاطلاق . وسيكون التخفيض فعالاً تماماً ، بمعنى أن أثره على قيمة الصادرات يكون أكبر ما يمكن . عندما يكون كل من الطلب الأجنبى على الصادرات — والعرض الوطنى منها — تام المرونة .

---

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أنه على أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية سينخفض سعر الصادرات مقوماً بالعملة الأجنبية وهذا يؤدى إلى زيادة الطلب على الصادرات ، فإذا كانت مرونة العرض من الصادرات مساوية للصفر ، فيمكن للمصدرين المحليين فى هذه الحالة رفع سعر الصادرات إلى مستواها السابق ومن ثم تعود مقومة بالعملة الأجنبية إلى المستوى السابق ويرتفع سعرها مقوماً بالعملة الوطنية وندا تزداد قيمتها (بالعملة الوطنية) راجع : د . فؤاد هاشم ، التجارة الخارجية والدخل القومى ، المرجع السابق ص ٢٣٩ .

(ب) بالنسبة للواردات :

تتوقف درجة الزيادة أو النقص فى الواردات (مقومة بالعملة الوطنية) على ما إذا كانت مرونة الطلب المحلى عليها أكبر أو أقل من الوحدة . فإذا كانت مرونة الطلب المحلى أقل من الوحدة ، فإن قيمة الواردات تزيد بنسبة أكبر كلما زادت مرونة العرض الأجنبى من الواردات . وإذا كان العرض الأجنبى تام المرونة ، بحيث تظل الأسعار الخارجية للواردات ثابتة ، فإن السعر المحلى للواردات يزيد بنسبة الانخفاض فى قيمة العملة الوطنية . أما إذا كان العرض الأجنبى غير كامل المرونة فإن نقص الطلب يؤدى إلى انخفاض السعر الخارجى للواردات وعندئذ يرتفع السعر المحلى بنسبة أقل من نسبة انخفاض قيمة العملة الوطنية .

أما إذا كانت مرونة الطلب المحلى أكبر من الوحدة ، فإن قيمة الواردات تقل بنسبة أكبر كلما زادت مرونة العرض الأجنبى .

إذا كانت مرونة الطلب المحلى على الواردات مساوية للصفر ، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية يؤدى إلى تحقيق أكبر زيادة فى قيمة الواردات لأن حجمها فى هذه الحالة سيظل ثابتاً وسعرها الخارجى لن يتغير فى حين يزيد سعرها المحلى وكذلك قيمتها الإجمالية بنفس نسبة الانخفاض فى قيمة العملة الوطنية . وبالطبع يتحقق أكبر انخفاض فى قيمة الواردات إذا كان الطلب المحلى لا نهائى المرونة وكان العرض الأجنبى لا نهائى المرونة لأن قيمة الواردات فى هذه الحالة ستهبط إلى الصفر .

ويمكن فى ضوء ما تقدم أن نخلص إلى ما يلى :

(١) يكون لتخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أثراً إيجابياً على الميزان التجارى إذا كانت مرونة الطلب المحلى على الواردات أكبر من الوحدة لأن قيمة الواردات فى هذه الحالة تنخفض فى حين أن قيمة الصادرات تزيد أو على أسوأ الافتراضات تظل ثابتة . أما إذا كانت مرونة الطلب المحلى أقل من الوحدة ، فتكون آثار التخفيض إيجابية إذا زادت قيمة الصادرات زيادة

تكفى لتعويض الزيادة فى قيمة الواردات . وفى حالة ما إذا كانت مرونة الطلب الخارجى على الصادرات غير كافية لكى تعوض انخفاض مرونة الطلب المحلى على الواردات ، فإن تخفيض قيمة العملة يكون ذا أثر سلبى على الميزان التجارى .

(٢) يتوقف الأثر الإيجابى للتخفيض (زيادة المتحصلات عن المدفوعات فى الميزان التجارى) والأثر السلبى له (زيادة المدفوعات عن المتحصلات فى الميزان التجارى) على علاقة قيمة الصادرات بقيمة الواردات ، أى على الميزان التجارى ، قبل التخفيض . فإذا كانت مرونات الطلب والعرض تؤدى إلى زيادة قيمة الصادرات وقيمة الواردات بنفس النسبة نتيجة لانخفاض قيمة العملة الوطنية وكانت قيمة الصادرات مساوية لقيمة الواردات قبل التخفيض (المتحصلات ــ المدفوعات = صفر) ، فإنها ستظل كذلك بعد التخفيض أيضا مادام كل من الصادرات والواردات قد زاد بنسبة متساوية . أما إذا كان الميزان التجارى موافقاً قبل التخفيض بمعنى أن المتحصلات تزيد عن المدفوعات ، فإن الفائض فيه سيزداد بعد التخفيض وذلك لأن الصادرات كانت أكبر من الواردات فى البداية وبعد التخفيض تصبح الزيادة المطلقة فى قيمة الصادرات أكبر من الزيادة المطلقة فى قيمة الواردات بالرغم من أن الزيادة النسبية فى كل منهما متساوية . وبطبيعة الحال يحدث العكس إذا كان الميزان التجارى غير موافق قبل التخفيض (بمعنى أن المدفوعات تزيد عن المتحصلات) .

(٣) يؤدى تخفيض قيمة العملة إلى ظهور فائض فى الميزان التجارى إذا كانت قيمة الصادرات متعادلة مع قيمة الواردات قبل التخفيض وكانت مرونة الطلب الخارجى على الصادرات أكبر من الوحدة . أن هذا الشرط الأخير وحده كفيل بخلق فائض فى الميزان التجارى (أو زيادته إن كان موجوداً من قبل) لأنه يعنى أن قيمة الصادرات ستزيد بنسبة أكبر من نسبة تخفيض قيمة العملة فى حين أن الواردات لن تزيد إلا بنسبة الانخفاض فقط وذلك فى أسوأ

الحالات عندما تكون مرونة الطلب المحلى على الواردات مساوية للصفر .

أما إذا كان الطلب المحلى يتمتع بشيىء من المرونة ، فإن قيمة الواردات تزيد بنسبة أقل من نسبة انخفاض قيمة العملة وبالتالى يزيد حجم الفائض فى الميزان التجارى ومن جهة أخرى ، إذا كانت مرونة الطلب الأجنبى على الصادرات أقل من الوحدة ، فلكى يكون أثر التخفيض إيجابياً على الميزان التجارى (سواء فى شكل نقص فى العجز أو ظهور فائض أو زيادة حجم الفائض إن وجد) يجب أن تكون مرونة الطلب المحلى على الواردات كافية لتعويض المرونة الضعيفة للطلب الخارجى على الصادرات .

(٤) يؤدى التخفيض إلى تحسن ميزان المدفوعات الجارية بصفة عامة إذا كانت مرونة الطلب الأجنبى على الصادرات أكبر من النسبة بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات قبل التخفيض ، أى إذا كانت :

مرونة الطلب الأجنبى على الصادرات > قيمة الواردات (بالعملة الوطنية) / قيمة الصادرات (بالعملة الوطنية) .

فى حين يؤدى التخفيض إلى تدهور وضع الميزان فى الحالة العكسية

ومن ناحية أخرى ، إذا كانت قيمة الصادرات مساوية لقيمة الواردات قبل التخفيض وكانت مرونات عرض الصادرات والواردات لا نهائية ، فسيكون للتخفيض أثر موجب على ميزان المدفوعات الجارية إذا كانت :

مرونة الطلب الأجنبى على الصادرات +

مرونة الطلب المحلى على الواردات > ١

وبالطبع سيكون للتخفيض أثر سالب فى الحالة العكسية .

وغالباً ما يطلق على هذه النتيجة نظرية المرونات أو نظرية « مارشال — ليرنر — روبنسون » واختصارا « شروط مارشال — ليرنر . Marshall - Lerner Condetions »[1] وهى الشروط اللازمة لكى تكون سوق الصرف

(١) A. O. Hirschman, Devaluation and the balance of trade, Review of Economics and Statistics, February, 1949.

نفس المستوى دون تغير ، وإلا إذا ظلت النسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية واحدة . وهذه أمور يصعب ، بل يستحيل ، التسليم بصحتها . يضاف إلى ذلك أن المرونات بالنسبة لدخل قومى قدره ٢٠ مليار جنيه ، مثلاً ، لا يمكن أن تظل هى ذاتها بالنسبة لدخل قومى قدره ٥٠ مليار جنيه .

وليس معنى ذلك أن تخفيض قيمة العملة الوطنية ليس له أية فاعلية فى علاج عجز ميزان المدفوعات . ففى الفترة القصيرة ، فإن عدم مرونة الطلب على الواردات قد يوازنها عدم مرونة عرض الصادرات (خصوصاً من المواد الأولية) . كما أنه من الممكن . فى الفترة الطويلة ، أن يتكيف الاستهلاك والانتاج مع التغيرات فى الأسعار النسبية مما يؤدى إلى زيادة كل من مرونة الطلب ومرونة العرض . وهذا وذاك يزيد من فاعلية هذه الطريقة . ناهيك عن أنها تسمح ، فى الفترة الطويلة . بأن يعمل الاقتصاد الدولى بطريقة أكثر كفاءة .

والخلاصة من كل ما سبق أن آلية المنهج الكلاسيكى فى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات تتعرض لبعض الانتقادات بسبب إفتراضها حالة التشغيل الكامل لعوامل الانتاج ، وحياة النقود (بمعنى أن كمية النقود لا تؤثر إلا على المستوى المطلق للأسعار ولا تؤثر على أى متغيرات أخرى فى الاقتصاد القومى) ، وتمتع الأسعار بمرونة كافية ، وإعطائها الأولوية لمقتضيات الاستقرار الخارجى (استقرار سعر الصرف) على تلك الخاصة بالاستقرار الداخلى (الأسعار والنفقات . و .. الخ) .

ولا شك أن بعض هذه الافتراضات لم يعد مسلماً بصحتها فى الوقت الحاضر (مثل كمية النقود والتشغيل الكامل لعوامل الانتاج) . ولذا ، فإن التحليل الاقتصادى ، رغم أنه لم يهمل تماماً تأثير حركات الأسعار الداخلية وسعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات ، قد أعطى دوراً رئيسياً لتغيرات الدخل فى إحداث هذا التوازن ، مستخدماً فى هذا الخصوص جهاز التحليل الكينزى وذلك هو موضوع المبحث التالى .

ا ـــ يخضع تحليل مرونات الطلب لبعض القيود التي تؤدى إلى تقدير مغالى فيه عن دور هذه المرونات فى توازن ميزان المدفوعات .

فأولاً : يعتبر التحليل أن مرونات العرض لا نهائية . ومن الصعب قبول هذا الافتراض ، إذ أن مرونات عرض المنتجات الزراعية والغذائية ، المواد الأولية بصفة عامة ، تكون ضعيفة . أما مرونات عرض المنتجات المصنعة ، والتى يمكن أن تكون قوية ، فإن قيمتها ، عملياً ، منخفضة بسبب وجود الاحتكارات فالبائعين عند مواجهتهم لطلب قليل المرونة يميلون إلى رفع الأسعار بالعملة الوطنية لكى يمكن لهم التكيف مع الانخفاض الذى حدث فى قيمة العملة الوطنية .

وثانياً ، أن التحليل ينطبق فقط على الوضع الذى يكون فيه الميزان متوازناً . وهذه حالة نادرة ، والغالب هو أن يكون هناك زيادة فى الواردات عن الصادرات ، وكلما كانت هذه الزيادة كبيرة ، كلما ضعفت قيمة مجموع مرونات الطلب . وأخيراً ، فإن التحليل لم يأخذ فى اعتباره آثار التخفيض على الدخل القومى ، وكما نعرف فإن هذه الآثار قد تضعف أو تنشط من نتائج تخفيض قيمة العملة على الأسعار .

ب ـــ كانت الظروف التى فى ظلها تم حساب المرونات غير طبيعية . فلقد تميزت الفترة بين الحربين العالميتين بقيام العديد من الدول بتخفيض قيمة عملاتها الوطنية وبزيادة القيود الكمية على حركة التبادل الدولى . وعلى ذلك ، فإن هذه الفترة لا تصلح للدراسة القياسية للمرونات . يضاف إلى ذلك أن المرونات تم حسابها فى الفترة القصيرة وربما تصبح قيمتها أكبر إذا تم حسابها فى الفترة الطويلة . أيضاً ، فلقد تم حساب المرونات بطريقة كلية . وهذه الطريقة تخفى بلا شك المرونات المختلفة للمنتجات محل التبادل الدولى .

جـ ـــ حتى إذا سلمنا بدقة حساب المرونات ، فمن الصعب معرفة وضعها فى الظروف التى تتغير فيها مستويات الأسعار والدخول . هل ستتغير أم ستبقى كما هى ؟ وأغلب الظن أنها لن تبقى كما هى إلا إذا بقيت الرسوم الجمركية عند

التخفيض وزيادة الطلب على الصادرات ارتفاع أثمان الصادرات بالعملة الوطنية ، ومن ثم فإن انخفاض حصيلة الدولة من العملة الأجنبية يكون بقدر أقل مما لو كانت مرونة عرض الصادرات لا نهائية أو كبيرة جدا كما هو مفترض ضمنا فى شروط مارشال — ليرنر .

وأيا ماكان الأمر حول شروط مارشال — ليرنر ، فإنه يشترط لكى يؤدى التغيير فى سعر الصرف إلى عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات ألا يكون الاختلال فى الميزان خطيرا ، وإلا وجب أن يكون مجموع مرونات الطلب على الصادرات والواردات أكبر بكثير من الواحد الصحيح أو أن يحدث تغيير ضخم فى سعر الصرف . وإذا كانت شروط مارشال ليرنر قد أوضحت أهمية أن تزيد المرونات عن الواحد الصحيح فإن ذلك يتوقف فى النهاية على مدى الاختلال فى ميزان المدفوعات .

ولقد أستطاعت مسز روبنسون تجميع النتائج السابقة وصياغتها فى صورة رياضية ليس هنا محل التعرض لها .

ومنذ مساهمة مسز روبنسون انصب الاهتمام على دور مرونة الطلب فى المساهمة فى عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات ، فنشر العديد من الأبحاث عن هذا الموضوع . كما قدم الكثير من الدراسات الاحصائية عن المرونات السعرية فى التجارة الدولية[1] . إلا أن هذه الأبحاث والدراسات قد أظهرت ضعف هذه المرونة وبالتالى ضعف دورها ، مما أدى إلى تشجيع الفكرة القائلة بأن تقلبات سعر الصرف لا تستطيع ، على الأقل فى الفترة القصيرة ، أن تؤدى إلى تحسن ميزان المدفوعات .

ومهما يكن هنالك من أمر ، فإن العديد من الانتقادات قد وجه إلى فكرة « المرونات » سواء على المستوى الاحصائى أو المستوى النظرى[2] . ومن بين هذه الانتقادات ما يلى :

(١) The Review of Economics and Statistics, Mai, 1950, p. 150.

(٢) G. Orgut, Measurment of Price Statistics in International Trade. Review of Economics of Statistics Mai, 1950.

مستقرة[١] ومن ثم يكون جهاز الثمن قادرا على تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات . وبصفة عامة ، تكون سوق الصرف مستقرة إذا كانت مرونة عرض الصرف الأجنبى أكبر جبريا من مرونة الطلب على هذا الصرف .

(٥) تفترض « شروط مارشال ـــ ليرنر » ضمينا بقاء أثمان الصادرات ثابتة مقدرة بالعملة الوطنية للدولة التى قامت بالتخفيض . ويتحقق ذلك عندما تكون مرونة عرض الصادرات لا نهائية . والواقع أنه إذا لم تكن مرونات العرض كبيرة بدرجة كافية ، فإن شروط مارشال ـــ ليرنر تعد كافية ـــ ولكنها غير ضرورية ـــ لتحقيق أستقرار التوازن فى سوق الصرف[٢] . بمعنى أنه إذا كان شرط زيادة مجموع مرونتى الطلب على الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح يكفى لضمان تحقيق استقرار سوق الصرف ، فإن هذا الشرط غير ضرورى . بمعنى أن مجموع هاتين المرونتين قد يكون أقل من الواحد الصحيح ومع ذلك يكون سوق الصرف مستقراً . ويتحقق ذلك عندما تكون مرونات العرض صغيرة نسبياً حسب ما أوضحت مسز روبنسون . فإذا كانت مرونة عرض الصادرات منخفضة ، فإنه يترتب على

---

(١) الواقع أن التوازن هنا شبيه بالتوازن فى سوق أى سلعة . فلمعرفة مدى قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن فى سوق السلعة ، فمن المهم معرفة ما إذا كانت سوق هذه السلعة مستقرة أم غير مستقرة . وبصفة عامة تعتبر السوق مستقرة إذا كانت مرونة العرض أكبر جبرياً من مرونة الطلب .

(٢) أشرنا من قبل إلى أن سوق الصرف تكون مستقرة بصفة عامة إذا كانت مرونة عرض الصرف الأجنبى أكبر جبرياً من مرونة الطلب على هذا الصرف .
ولما كانت معرفة مرونات الطلب على الصرف الأجنبى ومرونات عرضه أمراً صعباً ، بالإضافة إلى عدم وجود دراسات تطبيقية كافية لإعطاء بيانات عنها ، فقد يكون من الملائم ربط مرونات عرض وطلب الصرف الأجنبى بمرونات عرض وطلب الصادرات والواردات .
وهذا الأسلوب فى دراسة سوق الصرف ليس تحكمياً بل له ما يبرره ، حيث أن المصدر الرئيسى لعرض الصرف الأجنبى هو صادرات الدولة فى حين أن الطلب على الصرف الأجنبى يأتى بصفة رئيسية من الواردات .
ولا يخفى بالطبع ما فى هذا الأسلوب من تقييد لفكرة سوق الصرف حيث يربطه بالمعاملات الجارية فقط فى حين أن هذه السوق قد تتأثر بالمعاملات الرأسمالية . وعلى وجه العموم فإن هذا التقييد يعد مقبولاً لتسهيل فهم الموضوع ، هذا بالإضافة إلى أن المعاملات الجارية غالباً ما تكون فى أحيان كثيرة هى العامل الأساسى فى سوق الصرف .

٢ ـ المنهج الكينزي في توازن ميزان المدفوعات
« مدخل الدخل »

عندما نشر كينز كتابه عن « النظرية العامة » فى عام ١٩٣٦ . تجدد الحديث مرة أخرى ، عن توازن ميزان المدفوعات ، إذ قام الخلصاء[١] لهذه النظرية بتوضيح الطريقة التى بها يتكيف الميزان مع تغيرات الدخل والعمالة . ولقد سمحت التحليلات التى قاموا بها باكتشاف أسباب العودة السريعة لميزان المدفوعات إلى التوازن .

ولقد قامت هذه التحليلات على افتراض ثبات الأسعار (بما فى ذلك سعر الفائدة وسعر الصرف) ، ويتضمن هذا الافتراض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل ، وأن العرض من الموارد الانتاجية مرن بالنسبة للأسعار الجارية . ونتيجة لهذا الافتراض ، فإن تغيرات الدخل التى تؤخذ فى الحسبان تكون هى التغيرات فى الدخل الحقيقى .

وفى ظل هذا الافتراض ، فإن نظرية المضاعف **Multiplier** التى وضعها كينز لاقتصاد مغلق تنطبق على العلاقات مع العالم الخارجى . إذ يمكن فى هذه الحالة إظهار العلاقات بين ميزان المدفوعات والنشاط الاقتصادى الداخلى وكذا إظهار ميكانيكية تصحيح اختلال هذا الميزان عن طريق التغير فى الدخل والعمالة .

وعليه ، فلكى نفهم آلية تصحيح اختلال ميزان المدفوعات عن طريق التغير فى الدخل ، فإننا سنتناول بالتحليل مفهوم مضاعف الاستثمار لكى يتسنى لنا فهم الطريقة التى بها يتحدد مستوى الدخل القومى من ناحية وكيفية عمل

(١) هارود ، نيركس ، ماكلوب ، ميتزلر .. وغيرهم .

مضاعف التجارة الخارجية من ناحية أخرى . وسنختتم المبحث بيان مدى فاعلية المنهج الكينزى ، من الناحية العملية ، فى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات .

ا : مفهوم مضاعف الاستثمار[1]

لقد استخدام كينز مضاعف الاستثمار Investment Multiplier لدراسة أثر الاستثمار الإضافى على الدخل القومى فى اقتصاد مغلق ، وبدءاً من المتساويات .

الدخل = الاستهلاك + الادخار

الانتاج = الاستهلاك + الاستثمار

∴ الدخل = الانتاج

، الادخار = الاستثمار

أوضح كينز أن زيادة مبدئية فى الاستثمار قدرها (△ ث) تولد زيادة فى الدخل قدرها (△ ل) = ع . △ ث حيث ع = $\frac{1}{1 - \text{الميل الحدى للاستهلاك}}$

ولتوضيح ذلك ، نفترض أن هناك زيادة مبدئية فى الاستثمار قدرها (△ ث) خلال الفترة الأولى . عندئذ ، فإن الدخل سيزداد بنفس القدر خلال ذات الفترة . هذه الزيادة فى الدخل سيتم تخصيص جزء منها للانفاق على

---

(١) الواقع أن مضاعف الاستثمار الكينزى هو مضاعف « ستاتيكى Statique » لأنه يسمح فقط بقياس الزيادة الاجمالية فى الدخل المحفوزة بزيادة الاستثمار . كما أنه أهمل عنصر الزمن اللازم لكى تأخذ عملية التضاعف وقتها لكى تعطى الأثر المطلوب . أضف إلى ذلك أنه لم يكن يتضمن أية معلومات عن الطريقة التى يعمل بها . ولقد حدث فيما بعد أن أدخل عنصر الزمن فى الحسبان فقسمت عملية التضاعف إلى فترات ، حيث عرفت الفترة بأنها تلك التى تنقضى بين استقبال فئة معينة من الأشخاص لدخل إضافى والوقت الذى أنفق فيه هذا الدخل الاضافى ، وقبضه فعلاً فئة أخرى من الأشخاص . وعلى هذا يبدو المضاعف وكأنه معامل يسمح بقياس المدى الذى عنده يصل الدخل إلى مالا نهاية .

راجع فى هذا الخصوص :

Machlub. International Trade, The National Income Multiplier, Review of Economics and statistics, Feh. 1945.

الاستهلاك ، خلال الفترة الثانية ، والجزء الباقى سيدخر . فإذا كان الميل الحدى للاستهلاك ($م_{ك}$) فى الدولة محل الاعتبار معروف ، فإن الزيادة فى الدخل التى تحققت خلال الفترة الأولى (Δ ث)، ستتسبب خلال الفترة الثانية فى زيادة المنفق على الاستهلاك بالمقدار (Δ ث . $م_{ك}$) وسيزيد الدخل أيضاً بنفس

القدر . وباتباع ذات المنطق ، فإن المنفق على الاستهلاك خلال الفترة الثالثة سيكون (Δ ث . $م_{ك}$) $م_{ك}$ = Δ ث $(م_{ك})^{٢}$. وسيتزايد الدخل بنفس المقدار أيضاً خلال الفترة الثالثة .. وهكذا . وعلى هذا ، فإن الحد الذى تتجه نحوه الزيادة الاجمالية فى الدخل المتولدة عن الزيادة المبدئية فى الاستثمار يكون :

$$\Delta ل_{م} = \Delta ث + \Delta ث . م_{ك} + \Delta ث . (م_{ك})^{٢}$$
$$+ \Delta ث . (م_{ك})^{٣} + ... + \Delta ث . (م_{ك})^{ن}$$

أى $\Delta ل_{م} = \Delta ث \; [\; ١ + م_{ك} + (م_{ك})^{٢} + (م_{ك})^{٣}$
$+ .... (م_{ك})^{ن}]$

وحيث أن $م_{ك}$ < ١ (بالتعريف : الميل الحدى للاستهلاك ($م_{ك}$) + الميل الحدى للادخار ($م_{ح}$) = ١) .

$\therefore$ $\Delta ل_{م}$ هى عبارة عن مجموع حدود متوالية هندسية لا نهائية حدها الأول Δ ث وأساسها $م_{ك}$ (وهى سلسلة تقاربية لأن الأساس< ١) .

$$\therefore \Delta ل_{م} = \Delta ث . \frac{١}{١ - م_{ك}} = \Delta ث . \frac{١}{م_{ح}}$$

= Δ ث . مقلوب الميل الحدى للادخار .

وتكون $\Delta ل_{م}$ كبيرة كلما كانت $م_{ك}$ كبيرة ، $م_{ح}$ صغيرة . إذ أن الادخار هو عبارة عن « التسرب » الذى يعوق زيادة الدخل ، المترتبة على الزيادة المبدئية فى الاستثمار ، عن أن تصل إلى مالا نهاية . وهذا المضاعف يسمى

بالمضاعف الأفقى Horisontal[1] حيث أنه يسمح بقياس الزيادة الكلية فى الدخل الناتجة عن زيادة مبدئية وحيدة فى الاستثمار (أى دون أن تتكرر هذه الزيادة فى الاستثمار خلال عمليات التضاعف) وفيما يلى مثال عددى لتوضيح هذه المفاهيم :

لنفترض ، للتبسيط ، وجود دولة ليس لها علاقة مع العالم الخارجى . وكان الميل الحدى للاستهلاك فى هذه الدولة = ٨,٠ ، فى حين كان الميل الحدى للادخار = ٢,٠ وأننا بدأنا بحالة توازن خلال الفترة الزمنية الأولى حيث الادخار = الاستثمار . وكان الدخل القومى = ١٠٠٠ مليون جنيه .

فى هذه الحالة يمكن تكوين جدول كالآتى :

الفترة الزمنية	الاستهلاك	الادخار	الاستثمار	الدخل
١	٩٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠٠
٢	٩٠٠	١٠٠	٢٠٠	١١٠٠
٣	٩٨٠	١٢٠	٢٠٠	١١٨٠
٤	١٠٤٤	١٣٦	٢٠٠	١٢٤٤
٥	١٠٩٥,٢	١٤٨,٨	٢٠٠	١٢٩٥,٢
.	.	.	.	.
.	.	.	.	.
.	.	.	.	.
.	.	.	.	.
α	١٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	١٥٠٠

المصدر : د . فؤاد هاشم ، التجارة الخارجية والدخل القومى ، المرجع السابق .

(١) يختلف هذا المضاعف بطبيعة الحال عن المضاعف الرأسى Vertical الذى يستخدم فى قياس الزيادة الكلية فى الدخل المتولدة عن زيادة مبدئية فى الاستثمار تتكرر خلال كل فترة ومن الممكن تساوى هذين المضاعفين إذا تحققت ظروف معينة .
لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :
Marcy, Economie Internationale, op. cit, pp. 306 ets.

ويمكن بصفة عامة إبداء الملاحظات التالية :

ــ فى الفترة الأولى هناك توازن بين الادخار والاستثمار (كلاهما = ١٠٠) . وعندما ارتفع الاستثمار فى الفترة الثانية إلى ٢٠٠ مليون جنيه اختل التوازن بينهما . ولن يعود هذا التوازن مرة أخرى إلا إذا ارتفع الدخل القومى إلى المستوى الذى عنده يتعادل الادخار مع الحجم الجديد للاستثمار(٢٠٠ مليون جنيه) . ويتحقق هذا ، كما هو مبين بالجدول ، عندما يصل الدخل إلى ١٥٠٠ مليون جنيه .

ــ تتوزع الزيادة فى الدخل فى كل فترة ، نتيجة لزيادة الاستثمار ، بين الاستهلاك والادخار على أساس الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار .

ــ يتناقص معدل الزيادة فى الدخل تدريجياً حتى يصل فى النهاية إلى نقطة التوازن والسبب فى تناقصه هو الادخار .

ــ استمرار الزيادة التى حدثت فى الاستثمار خلال فترة التضاعف .

فلو أن هذه الزيادة استمرت لفترة واحدة أو عدد محدود من الفترات ثم انقطعت ، لأدى هذا إلى ارتفاع الدخل فى البداية ثم إلى إنخفاضه بعد ذلك .

ــ يمكن تقدير الزيادة التى حدثت فى الدخل مباشرة من العلاقة :

Δ لهـ = Δ ث . ١/م$_{ح}$

أى Δ لهـ = ١٠٠ × $\frac{١}{٠,٢}$ = ١٠٠ × ٥ = ٥٠٠ مليون جنيه .

وغنى عن البيان أنه لن يطرأ أى تغير فى حساب المضاعف إذا كان هناك نقص مبدئى فى الاستثمار بدلاً من الزيادة . بمعنى آخر ، فإن الدخل سينقص فى نهاية عملية التضاعف بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه .

ب : تحديد مستوى الدخل القومى فى الاقتصاد المفتوح

حسب المدرسة الكينزية (والسويدية) ، فإن الإدخار يعتبر مستقلاً عن الاستثمار ، لأنه ينطوى على عدم الرغبة فى انفاق جزء من الدخل على الاستهلاك . وعلى هذا الأساس فإنه يعتبر « تسرباً » من تيار الدخل القومى فى حين أن الانفاق على الاستثمار يعد « اضافة » إلى هذا التيار .

وفى اقتصاد مغلق (ليس له علاقة مع العالم الخارجى) ، فإن شرط التوازن — فى أى فترة زمنية — هو تساوى « التسربات » مع « الاضافات » أى تساوى الادخار مع الاستثمار . وينبغى أن يكون واضحاً ، أنه إذا لم يكن الادخار متعادلاً مع الاستثمار فى بداية الفترة الزمنية Exante ، فإن التغيرات فى الدخل القومى تحقق التعادل بينهما دائماً فى نهاية الفترة Expost عن طريق آلية المضاعف ، فإذا كان الاستثمار مثلاً أكبر من الادخار فى بداية الفترة ، فسيؤدى ذلك إلى زيادة الدخل القومى . وحيث يتوقف الإدخار على الدخل ، فإن زيادة هذا الأخير ستؤدى إلى زيادة الادخار أيضاً . وفى نهاية عملية التضاعف سيتعادل الادخار مع الاستثمار . ويحدث العكس تماماً إذا كان الادخار هو الذى يزيد عن الاستثمار فى بداية الفترة . فسيتقلص الدخل القومى ، وبالتالى الادخار ، بحيث يتعادل الاستثمار مع الادخار فى نهاية الفترة[1] .

ومن الملاحظ أن تحديد مستوى الدخل على هذا النحو لم يأخذ فى اعتباره العلاقات مع العالم الخارجى ولا الدور الممكن أن تقوم به الدولة عن طريق السياسة الضريبية أو الانفاق العام فكيف سيتحدد هذا المستوى إذا ما أخذت هذه العوامل فى الحسبان ؟

الواقع من الأمر أن الصادرات ، مثلها مثل الاستثمارات ، تؤدى إلى زيادة الدخل القومى أى أنها عنصر « إضافة » إلى الدخل ، فى حين أن الواردات ، مثلها مثل الادخار ، تعتبر عنصر « تسرب » من الدخل . فزيادة الصادرات

(١) أنظر :

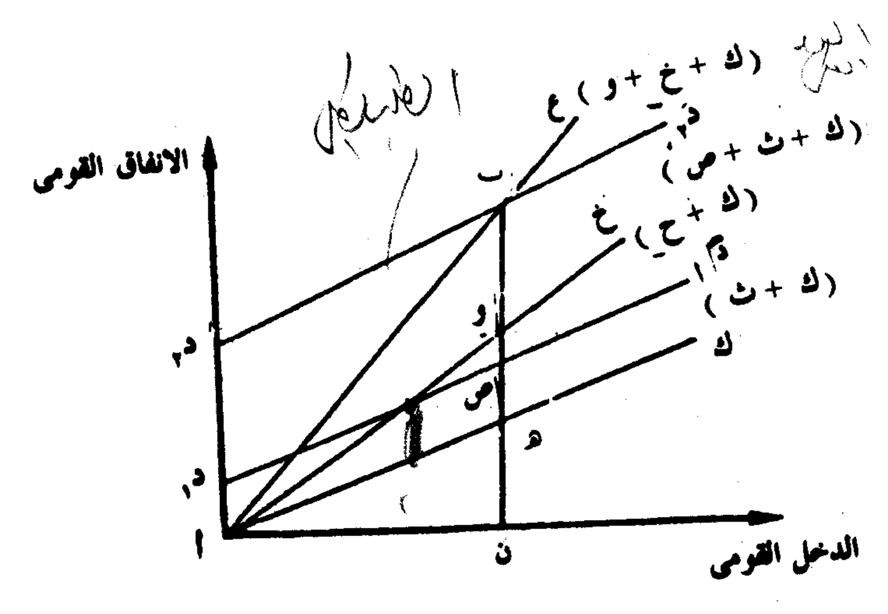
Bo Sodersten, International Economics, Machnilan, 1971, pp. 242-248.

إلى الخارج تعنى زيادة الطلب الخارجى على المنتجات الوطنية ، مما يدعم تيار الانفاق القومى فى توليد الدخول الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى زيادة الدخل القومى . أما الاستيراد ، فيعنى نقص تيار الانفاق الداخلى ، الأمر الذى سيؤدى إلى نقص الدخل القومى . حقيقة أن الطلب على الواردات يعد بمثابة انفاق ، إلا أنه ينصرف إلى سلع وخدمات أجنبية وهذا يعنى أنه يزيد من تيار الانفاق فى الخارج ، فى الوقت الذى ينقص فيه من تيار الانفاق فى الداخل . ولذا فهو يحدث من الآثار ما يحدثه الادخار .

وتأسيساً على ذلك ، فيمكننا أن نكتب المتطابقة :

الاستهلاك + الادخار + الواردات = الاستهلاك + الاستثمار + الصادرات

وإذا ما أعتبرنا أن الواردات ، مثل الادخار ، دالة للدخل القومى وأن هذه الدالة خطية ومتزايدة . واعتبرنا أن الصادرات ، فى الفترة القصيرة ، مستقلة عن التغيرات فى مستوى الدخل القومى عندئذ يمكننا دراسة محددات مستوى الدخل القومى فى الاقتصاد المفتوح من الشكل البيانى التالى :



شكل رقم (١)

وفى هذا الشكل :

ا ك يمثل دالة الاستهلاك ، اَ خ يمثل دالة الاستهلاك والادخار ، ا ع يمثل دالة الاستهلاك والادخار والواردات معاً .

$د_{١}$ $دَ_{١}$ يمثل دالة الاستهلاك والاستثمار ، فى حين أن $د_{٢}$ $دَ_{٢}$ يمثل دالة الاستهلاك والاستثمار والصادرات معاً .

ا ن يمثل الوضع التوازنى للدخل حيث الانفاق القومى (ن ب) يعادل الدخل القومى (ا ن) . وحيث أن كلا من حجم الصادرات والواردات يتحدد فى استقلال عن الآخر ، فهما ليسا فى حاجة إلى أن يكونا متطابقين عند المستوى التوازنى للدخل القومى . فكما هو مبين فى الشكل (٩ — ١١) ، فإن حجم الصادرات (ب ص) أكبر من حجم الواردات (ب و) وعند النقطة ن فإن مجموع الاستثمار والصادرات يتساوى مع مجموع الادخار والواردات . إلا أن التعادل بين الاستثمار والادخار ، من ناحية ، والصادرات والواردات ، من ناحية أخرى ، ليس حتمياً طالما أن العجز فى جانب يعوضه فائض فى جانب آخر .

فزيادة الصادرات مثلاً يوازنها زيادة الادخار عن الاستثمار كما أن زيادة الواردات يوازنها زيادة الاستثمار عن الادخار ، وكما هو واضح فى الشكل السابق ، فإن زيادة الصادرات قد وازنها زيادة الادخار عن الاستثمار .

وعلى ذلك ، فإن شرط توازن الدخل القومى فى الاقتصاد المفتوح يكون :

الاستثمار + الصادرات = الادخار + الواردات

أى : ث + ص = خ + و

ولا يعنى هذا الشرط بطبيعة الحال تحقق التوازن الداخلى للاقتصاد . إذ قد يوجد عجز فى الميزان التجارى مساوياً لزيادة الاستثمار عن الادخار ، وسيتم تمويله عن طريق القروض الأجنبية أو عن طريق خروج الذهب أو العملات الأجنبية . وعلى العكس ، فقد يوجد فائض فى الميزان يعادل زيادة الادخار

المحلى عن الاستثمار المحلى . وعندئذ يتم موازنة الزيادة فى الادخار عن طريق الاستثمارات فى الخارج .

وإذا ما أخذنا فى اعتبارنا أيضاً الإنفاق الحكومى (ى) والضرائب (ض) ، فإن شرط توازن الدخل القومى يكون .

ث + ض + ى = خ + و + ص

ومرة ثانية ، فليس من الضرورى ، حتى يتحقق توازن الدخل القومى ، أن يتم التعادل بين الادخار والاستثمار ، وبين الصادرات والواردات ، وبين متحصلات الضرائب والانفاق العام ، على التوالى . ويكفى تحقق هذه المعادلة فى صورتها الاجمالية . فأى عجز فى أحد القطاعات يوازنه فائض فى قطاع آخر . فمثلاً ، إذا كان هناك زيادة فى الصادرات ، فإن هذه الزيادة يمكن أن يوازنها زيادة متحصلات الضرائب عن الانفاق العام أو زيادة الادخار عن الاستثمار أو الاثنين معاً . وأيضاً إذا كان هناك زيادة فى الواردات فيمكن أن يوازنها زيادة الانفاق العام عن المتحصلات من الضرائب أو زيادة الاستثمار عن الادخار أو الاثنين معاً .

والخلاصة ، أنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها فإن زيادة الدخل القومى والعمالة يمكن أن تتحقق عن طريق زيادة الاستثمار أو زيادة الصادرات أو الانفاق العام أو بكل هؤلاء معاً . وعلى العكس ، فإن انخفاض أحد أو كل هذه العناصر يتولد عنه انخفاض الدخل القومى ، ومع أنه من الممكن حساب مضاعف للاستثمار ومضاعف للصادرات ومضاعف للانفاق العام ومضاعف لكل هذه العناصر جميعاً لتحديد آثار التغيرات فيها ــ أى العناصر ــ على مستوى الدخل القومى ، إلا أننا لغرض دراستنا سنقتصر فقط على تفسير مضاعف التجارة الخارجية .

حـ : مضاعف التجارة الخارجية

لكى نفهم طبيعة مضاعف التجارة الخارجية ، فإننا سنميز بين حالتين : حالة يكون فيها التغير فى ميزان التجارة لدولة ما (زيادة أو نقص الصادرات أو الواردات) راجعاً لأسباب مستقلة عن تطور الدخل فى هذه الدولة . وبمعنى آخر حالة تغير تلقائى (ذاتى) فى الميزان . أما الحالة الأخرى ، فيكون تغير الميزان فيها محفوزاً بالتغير فى الدخل القومى (زيادة الاستثمار القومى أو الاستهلاك القومى) .

١ ـــ حالة التغير التلقائى فى ميزان المدفوعات :

لنفترض أن هناك دولة قد حققت زيادة فى صادراتها بسبب زيادة الطلب الخارجى . ينتج عن زيادة الصادرات زيادة الدخل والتوظف فى صناعات التصدير . وقد يمكن استخدام جزء من الدخل الإضافى فى شراء السلع المستوردة . ومع زيادة الواردات سيظهر ، دون ابطاء ، اتجاه نحو التوازن . أما الجزء الآخر من الدخل الإضافى ، وهو بلا شك الجزء الأكبر ، فإنه سيستخدم فى شراء السلع الوطنية ، الأمر الذى سيؤدى إلى توسع الصناعات المنتجة لهذه السلع وشيئاً فشيئاً سيعمل تيار الإنفاق المتتالى على تولد الدخل .

وفى كل مرحلة من مراحل زيادة الدخل يتم إنفاق جزء من هذه الزيادة فى شراء السلع الوطنية وجزء آخر فى شراء السلع المستوردة . وقد يدخر الجزء الباقى . ومع زيادة الدخل القومى سينمو الاتجاه نحو زيادة الواردات ، وفى نهاية الأمر ، فإن الإنفاق على الواردات سيميل إلى التعادل مع الزيادة المبدئية التى حدثت فى الصادرات . ومعنى ذلك أن الزيادة المبدئية فى الصادرات قد أدت إلى زيادة الدخل القومى وهذا بدوره قد أدى إلى زيادة الواردات ، وتتوقف ميكانيكية هذه العملية ، فى الواقع ، على الميل الحدى للاستيراد (م ر) الذى يوضح النسبة التى ستخصص للإنفاق على الواردات مع كل زيادة تحدث فى الدخل أى أن :

$$\text{م}_{\text{و}} = \frac{\Delta \text{ و}}{\Delta \text{ ل}} \;(1)$$

وإذا كان هذا الميل مرتفعاً ، فإن عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات ستكون سريعة ولكن الزيادة فى الدخل القومى ستكون ضعيفة لأن نسبة محدودة فقط من الدخل الإضافى المتولد عن زيادة الصادرات هى التى تستخدم فى الإنفاق على السلع الوطنية . أما إذا كان هذا الميل ضعيفاً ، فإن عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات ستكون بطيئة ولكن الزيادة فى الدخل القومى ستكون قوية .

وإذا أفترضنا أن الادخار ، خلال عملية التضاعف ، كان مساوياً للصفر ، فإن المضاعف يحسب فى هذه الحالة على أساس الميل الحدى للاستيراد فقط . ويبين عندئذ معامل الزيادة فى الدخل القومى الناتجة عن الزيادة المبدئية فى الصادرات . ويكون عبارة عن مقلوب الميل الحدى للاستيراد . فإذا كان هذا الأخير = $\frac{1}{3}$ مثلاً ، فإن الزيادة فى الدخل القومى النقدى ستكون عبارة عن ٣ أضعاف الزيادة المبدئية فى الصادرات وفى هذه الحالة يمكن كتابة مضاعف التجارة الخارجية كالآتى :

---

(١) ينبغى التفرقة بين الميل الحدى للاستيراد وهو :

$$\text{م}_{\text{و}} = \frac{\Delta \text{ و}}{\Delta \text{ ل}}$$

والميل المتوسط للاستيراد وهو = $\frac{\text{و}}{\text{ل}}$ ، وكذلك ينبغى التفرقة بين الميل الحدى للاستيراد والمرونة الدخلية للطلب على الواردات . ففى حين يربط الأول بين التغيرات المطلقة فى كل من الواردات والدخل ، فإن الثانية تربط بين التغير النسبى فى الواردات والتغير النسبى فى الدخل ، أى أن :

المرونة الدخلية للطلب على الواردات = $\frac{\text{التغير النسبى فى الواردات}}{\text{التغير النسبى فى الدخل}}$

$$= \frac{\Delta \text{ و}}{\text{و}} \div \frac{\Delta \text{ ل}}{\text{ل}} = \frac{\Delta \text{ و}}{\Delta \text{ ل}} \div \frac{\text{و}}{\text{ل}}$$

$$= \frac{\text{الميل الحدى للاستيراد}}{\text{الميل المتوسط للاستيراد}}$$

$$\text{ف} = \frac{١}{\text{الميل الحدى للاستيراد}} = \frac{١}{\text{م}_{\text{و}}}$$

ولكن الواقع هو أنه سيتم إدخار جزء من الدخل الإضافى المتولد عن الزيادة المبدئية فى الصادرات . فكل ما لا يستهلك لن يخصص للاستيراد . ولذا . فيجب عندحساب المضاعف أن نأخذ فى الاعتبار ما يسمى بالميل الحدى للادخار ($\text{م}_{\text{خ}}$) وعندئذ فإن :

$$\text{ف} = \frac{١}{\text{الميل الحدى للاستيراد + الميل الحدى للادخار}} = \frac{١}{\text{م}_{\text{و}} + \text{م}_{\text{ح}}}$$

ولكى يزداد الأمر وضوحاً فإننا نقدم المثال التالى :

لنفترض وجود دولة لها علاقة مع العالم الخارجى ، وكان الميل الحدى للاستهلاك فى هذه الدولة = ٥, ، بينما الميل الحدى للاستيراد = ٣, ، والميل الحدى للادخار = ٢,٠ . ولنفترض أيضاً أننا بدأنا بحالة توازن حيث الدخل القومى = ١٠٠٠ مليون جنيه ينفق منها ٧٠٠ مليون جنيه على الاستهلاك من السلع المنتجة محلياً ، وعلى الاستيراد ٢٠٠ مليون ، بينما يدخر ١٠٠ مليون . فإذا زادت الصادرات بما قيمته ١٠٠ مليون جنيه مثلاً . فيمكن تتبع آثار هذه الزيادة كما هو مبين بالجدول التالى :

الفترة	ك	ث	ص	خ	و	ل
١	٧٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠٠
٢	٧٠٠	١٠٠	٣٠٠	١٠٠	٢٠٠	١١٠٠
٣	٧٥٠	١٠٠	٣٠٠	١٢٠	٢٣٠	١١٥٠
٤	٧٧٥	١٠٠	٣٠٠	١٣٠	٢٤٥	١١٧٥
٥	٧٨٧,٥	١٠٠	٣٠٠	١٣٥	٢٥٣,٥	١١٨٧,٥
ـ.	ـ.	ـ.	ـ.	ـ.	ـ.	ـ.
ـ.	ـ.	ـ.	ـ.	ـ.	ـ.	ـ.
ـ.	ـ.	ـ.	ـ.	ـ.	ـ.	ـ.
ـ.	ـ.	ـ.	ـ.	ـ.	ـ.	ـ.
α	٨٠٠	١٠٠	٣٠٠	١٤٠	٢٦٠	١٢٠٠

ويمكن بوجه عام إبداء الملاحظات التالية :

ــ فى حالة التوازن ، خلال الفترة الأولى ، تتساوى الصادرات مع الواردات ذلك لأن شرط التوازن هو تساوى عناصر التسربات مع عناصر الاضافات أى أن :

ص + ث = و + خ = ٣٠٠ .

ــ عند زيادة الصادرات بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه اختل التوازن وزاد الدخل القومى حتى وصل إلى المستوى الذى تمكن فيه المجتمع من زيادة وارداته ومدخراته بحيث وازنت الزيادة المبدئية التى حدثت فى الصادرات .

ــ الزيادة النهائية فى الدخل وقدرها ٢٠٠ مليون جنيه = الزيادة المبدئية فى الصادرات مضروبة فى مضاعف التجارة الخارجية أى : $١٠٠ \times \frac{١}{٣, + ٢,}$

ــ فى نهاية الفترة فإن ص + ث = و + خ = ٤٠٠ .

ــ بالرغم من تحقق شرط التوازن السابق فإن هناك اختلال فى كل من الميزان الخارجى (الصادرات ــ والواردات) والميزان الداخلى (الادخار ــ الاستثمار) ولذلك فمن المحتم أن يكون الفائض فى أحد الميزانين مساوياً للعجز فى الميزان الآخر .

ولعله من الملائم ، عند هذا المستوى من التحليل أن نأخذ فى الحسبان الأثر الذى يحدثه التغير فى صادرات (أو واردات) دولة ما على الدخل القومى فى الدول الأجنبية وانعكاس ذلك على الدخل القومى فى هذه الدولة ، وهو ما يسمى أثر الارتداد الخارجى La Rèpercussion Etrangére .

فإذا أفترضنا ، فى الحالة التى ندرسها ، أن واردات الدولة ب من الدولة ا قد زادت ، لسبب أو لآخر . يترتب على هذا بالطبع زيادة صادرات الدولة ا وبالتالى زيادة دخلها القومى الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى زيادة وارداتها ،

على نحو ما ذكرنا قبل ذلك . إلا أننا إذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية أخرى فإننا سنجد أن واردات الدولة ب ستؤدى إلى انخفاض دخلها القومى مما يترتب عليه تقلص هذه الواردات فى مرحلة تالية . وعلى هذا ، فإن صادرات الدولة ا إلى الدولة ب ستنخفض ـــ وهذا الانخفاض يوازن جزئياً الزيادة المبدئية التى كانت قد حدثت فى هذه الصادرات . ومع ذلك ، فإن زيادة واردات الدولة ا المحفوزة بزيادة دخلها القومى من شأنها أن تزيد صادرات الدولة ب وهذه بدورها تزيد من دخلها القومى ثم زيادة وارداتها بعد ذلك .. وهكذا .

ومعنى ذلك ، أن تغيرات الدخل فى الدولة ا لا تعتمد فقط على الميل الحدى للاستيراد والميل الحدى للادخار فيها ، ولكنها تعتمد أيضاً على الميل الحدى للاستيراد والميل الحدى للادخار فى الدولة ب ، وعندئذ ، فإن المضاعف الذى يأخذ فى حسابه أثر الارتداد الخارجى يكون :

بالنسبة للدولة ا

$$\text{ف}_{\text{ا}} = \frac{1}{\text{م}_{\text{وا}} + \text{م}_{\text{حا}} + \text{م}_{\text{وب}} \left(\frac{\text{م}_{\text{حا}}}{\text{م}_{\text{حب}}} \right)}$$

وسيكون هذا المضاعف كبيراً كلما كان[1] :

ـــ الميل الحدى للاستيراد فى ا ($\text{م}_{\text{و}}$) صغير .

ـــ الميل الحدى للادخار فى ا ($\text{م}_{\text{خا}}$) صغير .

ـــ الميل الحدى للاستيراد فى ب ($\text{م}_{\text{وب}}$) صغير .

ـــ الميل الحدى للادخار فى ب ($\text{م}_{\text{خب}}$) كبير .

(وعلى القارىء محاولة تفسير لماذا يكون ذلك كذلك)

أما بالنسبة للدولة ب ، فإن :

(١) لمزيد من التفاصيل فى هذا الخصوص يمكن الرجوع إلى :

- C. Kindleberger, International Economics, op. cit. pp. 285-230.

- R. Robinson, A Graphical Analysis of the Foreign trade Multiplier, Economic Journal, February 1952.

$$\text{ف} = \frac{1}{\text{م}_{\text{و ب}} + \text{م}_{\text{خ ب}} + \text{م}_{\text{و ا}} \left(\frac{\text{م}_{\text{خ ب}}}{\text{م}_{\text{خ ا}}} \right)}$$

وما قيل بالنسبة لقيمة المضاعف فى الدولة ا (من حيث كبرها أو صغرها) يمكن أن ينسحب بالنسبة لقيمته فى الدولة ب (مع وضع ب بدلاً من ا بطبيعة الحال) .

ومن الجدير بالملاحظة ، أنه إذا كان حديثنا قد انصرف إلى الحالة التى يوجد فيها زيادة فى الصادرات ، فلن يتغير من جوهر الأمور شيئاً إذا كان هناك إنخفاض فى هذه الصادرات (بسبب انخفاض الطلب الأجنبى مثلاً) . وكل ما هنالك من أمر أن آلية المضاعف ستعمل فى الاتجاه العكسى . فانخفاض الصادرات يترتب عليه إنخفاض الدخل وينتج عن ذلك انخفاض الواردات . وسيستمر الانخفاض فى الدخل حتى يصل إلى المستوى الذى عنده تتعادل الواردات مع المستوى المنخفض للصادرات .

٢ ــ حالة التغير فى ميزان المدفوعات المحفوز بتغيرات الدخل .

المقصود فى هذه الحالة هو دراسة أثر تغير الدخل القومى ، لدولة ما ، الناتج عن زيادة الاستثمار الداخلى أو الانفاق العام ، على ميزان مدفوعاتها . فالزيادة فى الدخل القومى لهذه الدولة (ا مثلاً) ستؤدى إلى زيادة الواردات من الخارج . ومعنى ذلك أن الدول الأجنبية ستزداد دخولها أيضاً وبالتالى ستزداد وارداتها وهذه الزيادة بدورها ستعمل على زيادة الدخل فى الدولة ا . وهكذا .

وفى هذه الحالة ، فإن المضاعف فى الدولة ا يكون على الصورة :

$$ف_{ا} = \frac{1 + \dfrac{م_{وج}}{م_{حج}}}{م_{خا} + م_{وا} + م_{وج} \cdot \dfrac{م_{خا}}{م_{خج}}}$$

حيث $م_{حج}$ = الميل الحدى للادخار فى الدول الأجنبية

، $م_{وج}$ = الميل الحدى للاستيراد فى الدول الأجنبية

ويجب التنويه إلى أن قيمة المضاعف فى هذه الحالة ستكون أكبر من قيمته فى حالة ما إذا كان هناك تغير تلقائى فى ميزان المدفوعات ، وذلك لأن أثر الارتداد الخارجى يعمل فى نفس الاتجاه الذى تعمل فيه زيادة الاستثمار الداخلى أو الانفاق العام . ولم يكن الحال كذلك فى الحالة التى درسناها فيما سبق .

وعند هذا المستوى من التحليل لآلية توازن ميزان المدفوعات عن طريق تغيرات الدخل ، فقد يكون فى إمكاننا أن نبدى الملاحظات التالية :

١ ــ تهمل هذه الطريقة دور الأسعار : إذ أنها لا تظهر كأحد العوامل الهامة فى إعادة التوازن ولكنها تعتبر عنصراً ثانوياً فى التحليل .

٢ ــ لا تترك هذه الآلية إلا دوراً محدوداً لعمل البنك المركزى : وفى الواقع إذا ما أستطاع هذا البنك ، عن طريق سياسة سعر الخصم أو الاحتياطات ، أن يؤثر على حركات رؤوس الأموال ، فإن ذلك سيؤثر تأثيراً كبيراً على التغيرات فى العمالة والدخل القومى. فإذا افترضنا ، كما فعل الكلاسيك ، أن إحدى الدول قد حققت فائضاً فى ميزان مدفوعاتها ترتب عليه دخول الذهب إلى هذه الدولة . فى هذه الحالة يستطيع البنك المركزى أن يوقف مفعول هذا الذهب بعدم إصدار النقود أو التوسع فى الائتمان أو خلافه . وعندئذ ، فلن يستطيع المضاعف أن يعمل لكى تتحقق زيادة الدخل نتيجة للزيادة المبدئية التى حدثت فى الصادرات .

٣ ـــ لا تسمح هذه الآلية باستنتاج طريقة للضبط الأوتوماتيكى الكامل لميزان المدفوعات .

فمن ناحية ، نجد أن آثار الدخل غير كافية . فإذا أفترضنا ، مثلاً أن الزيادة فى الصادرات أدت إلى زيادة الدخل ، فإن هذه الزيادة فى الدخل لن تنفق بكاملها على السلع المستوردة أو السلع المحلية ، ولكن جزءاً منها سيدخر . وإذا لم يمتص هذا الادخار بالكامل عن طريق زيادة الاستثمار . فإن الزيادة في الدخل القومى ستتوقف قبل أن تصبح الواردات معادلة تماماً للصادرات بعد زيادتها . وعلى هذا ، فسيظل هناك زيادة فى الصادرات مما يعنى أن الادخار الإضافى قد وازنه الإستثمار فى الخارج . ومع ذلك فيمكن أن نفترض أن الزيادة فى الإنفاق على الاستهلاك قد يتولد عنها أثر المعجل[١] Effet d'acceleration لأنها ستتسبب فى ارتفاع معدل الاستثمار وهو ما قد يوازن الادخار الاضافى . إلا أنه ليس من المؤكد أن التوازن سيكون تاماً فى هذه الحالة .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن هناك مغالاة فى آثار الدخل ... خصوصاً فى الدول المتخلفة المنتجة للمواد الأولية . فالزيادة فى الصادرات سيترتب عليها فى نهاية الأمر زيادة الواردات . وهذه الزيادة فى الواردات لن توازن فقط أثر زيادة الصادرات ولكنها قد تستمر لبعض الوقت ، الأمر الذى يؤدى إلى ظهور عجز فى الميزان . وهذا الوضع يحدث فى الواقع بسبب مرونة الطلب على السلع الاستهلاكية . فهى تزيد عند زيادة الدخل وتقل عند انخفاضه .

٤ ـــ تحدث هذه الآلية نوعاً من التضارب بين التوازن الخارجى والتوازن الدخلى للدولة. فلقد قال الكلاسيك والنيوكلاسيك، فى هذا الخصوص بأن

(١) يقول مبدأ المعجل (الذى يطلق عليه أحياناً مبدأ التعجيل أو العجلة) أنه إذا زاد الطلب على إحدى السلع الاستهلاكية فسيؤدى هذا إلى زيادة الطلب (المشتق) على عوامل الانتاج التى تساهم فى صناعة هذه السلعة . وبمعنى آخر ، فإن الاستثمار يتجه إلى التناسب مع حجم التغيرات فى الاستهلاك (أو الدخل) .
أنظر ، د . صقر أحمد صقر والنظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٧ ص ٢٥٧ وما بعدها .

الدول عليها تختار بين استقرار الأسعار الداخلية وبين توازن ميزان المدفوعات . أما التالين لكينز ، فقد قالوا بأن الدولة التى لديها عجز فى ميزان المدفوعات يمكنها أن تتغلب عليه ، جزئياً على الأقل ، إذا ما قبلت مستوى منخفض للدخل والتوظف. فعلى حد قول مسز روبنسون « أن اليد الخفية ستعمل دائماً ولكنها قد تسبب الاختناق . فسيكون هناك دائماً توازن ، ولكن هذا التوازن قد يكون سبباً للبؤس[1] » . كذلك ، لم يتوقف M. Weiller[2] عن توجيه الاهتمام إلى أن التوازن فى حد ذاته ليس هاماً ولكن المستوى الذى يتحقق عنده هذا التوازن هو الأكثر أهمية عند إعادة وضع ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن .

د : مدى فاعلية المنهج الكينزى من الناحية العملية

لقد رأينا مما سبق كيف يتكيف ميزان المدفوعات وفق المنهج الكينزى مع التغيرات فى الدخل . والحقيقة أن المنهج الكينزى ، بهذا الأسلوب ، يساعد على فهم الظواهر التى أهملتها النظرية الكلاسيكية فى التبادل الدولى . إلا أنه مع ذلك ، فمن المهم للحكم على مدى فاعلية هذا المنهج عملياً ، أن نعرف حدوده التى منها :

١ ــ لا تستطيع آثار الدخل أن تؤتى ثمارها إلا فى حالة التشغيل غير الكامل للاقتصاد . فلكى يقوم مضاعف التجارة الخارجية بدوره ، فيلزم ــ كما هو الحال بالنسبة للمضاعف الداخلى للاستثمار ــ أن لا تصطحب زيادة الدخل الحقيقى بارتفاع الأسعار والأجور . ومعنى ذلك أنه يلزم أن يكون العرض الداخلى لعوامل الانتاج مرناً . إذ أنه فى حالة التشغيل الكامل لهذه العوامل ، فإن أى زيادة فى الدخل النقدى لن تؤدى إلى ارتفاع الدخل الحقيقى ولكنها ستؤدى إلى ارتفاع الأسعار وهنا ، فإن النظرية الكلاسيكية لآلية التوازن عن طريق تغيرات الأسعار يكون لها وجاهتها .

(١) Review of Economic studies, 1946-1947 Vol. XIV, p. 100 ets.

(٢) J. Weiller, oroblemes d'Economie Internationale, 11 Paris, P.U.F., 1950, IVe. Portie.

٢ ـ قد يؤدى تحليل ظواهر التضاعف فى صورة « نقدية » (أى بيان القيمة النقدية للتغيرات التى تحدث فى الدخل والاستيراد والتصدير عقب اختلال ميزان المدفوعات ، إلى وجود بعض الأخطاء الجوهرية . فالواردات مثلا ، معبراً عنها بصورة نقدية ، تعتبر « تسرباً » خارج دورة الدخل ، ولذا فإن تضاعف الدخل سيكون محدوداً كلما كان الميل الحدى للاستيراد كبيراً . وعند زيادة الواردات بصورة كبيرة عن الصادرات يكون أثر التضاعف سالباً . أما إذا عبرنا عن الواردات بصورة « حقيقية » غير نقدية ، فقد نفهم أن الواردات من المواد الأولية والتجهيزات والسلع الاستهلاكية يمكن أن تؤدى إلى زيادة كل من الناتج النقدى والناتج الحقيقى ومعنى ذلك أن الواردات تكون مفضلة عن الصادرات عندما تسمح بتحرير عوامل الانتاج التى يمكن أن تستخدم فى صناعات التصدير ، وعندما تهيء للدولة أن تحصل على بعض السلع اللازمة لتشغيل اقتصادها (واردات البترول على سبيل المثال) . وعندما تساهم فى تكوين « الاحتياطى » الضرورى لتحقيق الاستثمارات الانتاجية .

٣ ـ ليس من السهل قبول الدور الثانوى ، الذى يفترضه هذا المنهج لتغيرات الأسعار . فالتغيرات فى الدخل يمكن أن تسبب تغيرات فى الأسعار إذا ما كان العرض غير كامل المرونة . كذلك لا يمكن افتراض استقرار سعر الصرف إلا إذا كان العرض من العملات الأجنبية لا نهائى المرونة ، أما إذا لم يكن الحال كذلك ، فلا يمكن الاحتفاظ بسعر الصرف مستقر ، وسينتج عن ذلك تغيرات فى الأسعار .

ومعنى ذلك ، أنه من الضرورى الأخذ فى الحسبان الآثار التى من الممكن أن تنجم عن حركات الأسعار والصرف خلال عملية التضاعف .

٤ ـ اقتصار المنهج ، فى التطبيق العملى ، على الدول المتقدمة والصناعية ومعنى ذلك أنه لا ينطبق على الدول المتخلفة والدول قليلة التصنيع وذلك لسببين :

ـ لا تؤتى آلية المضاعف ثمارها المرجوة فى اقتصاد يمكن أن يطلق عليه ،

إذا صح القول ، « مفككك المفاصل » . حيث لا يوجد رأس المال . وإذا وجد فإنه يكون معطلاً ، وحيث لا ترجع البطالة إلى الصدفة ، ولكنها هيكلية ، وحيث يوجد العمال بوفره ، ولكنهم غير مدربين .

ـــ يعوق آلية المضاعف عن العمل فى هذه الدول ما يسمى « أثر المحاكاة » فهناك اتجاه ، طبيعى ، إذا كان فى الامكان أن نقول ذلك ، لعدم توازن ميزان المدفوعات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . وليس يرجع هذا لأن الانتاجية المرتفعة فى الدول المتقدمة تعمل على تخفيض أسعار صادراتها مما يعطيها قدرة كبيرة على المنافسة ، ولكن لارتفاع الميل الحدى للاستهلاك فى الدول المتخلفة والرغبة فى تقليد مستويات وأنماط الإستهلاك فى الدول المتقدمة .

والخلاصة ، أن تحليل آلية توازن ميزان المدفوعات عن طريق تغيرات الدخل يؤدى إلى نتائج مماثلة لتلك التى توصلنا إليها عند دراسة « مدخل الأسعار » . فليس هناك طريقة أوتوماتيكية تؤدى إلى التوازن الكامل لميزان المدفوعات . كما أن آثار تغيرات الدخل مختلفة الفعالية على حسب اختلاف الهياكل الاقتصادية .

وفى الحقيقة ، فإن هناك دوراً مشتركاً للمدخلين معاً فى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وهو ماسنوضحه فى المبحث التالى :

٣ ـ تفاعل تغيرات الأسعار وتغيرات الدخل فى توازن ميزان المدفوعات

« مدخل الاستيعاب »

تناولنا بالتحليل فيما سبق آلية كل من « مدخل الأسعار » و« مدخل الدخل » فى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات . وتبين لنا أن آلية كل منهما قد تمت فى ظل شروط محددة . فآلية « مدخل الأسعار » تفترض ثبات الدخل

القومى بسبب افتراض حالة التشغيل الكامل لعناصر الانتاج (أى أنها أهملت آثار الدخل) فى حين أن آلية « مدخل الدخل » تفترض أن الاقتصاد ليس فى حالة تشغيل كامل ولكن الأسعار ثابتة . وهذا المدخل وإن لم يهمل آثار الأسعار إلا أنه أستبعدها بافتراضه أن عرض الصادرات « لا نهائى المرونة » . ولذا ، فقد بدا المدخلين وكأنهما متعارضان ، فى حين أن توازن المدفوعات فى الواقع العملى مرتبط بالتغيرات الآنية والمشتركة للأسعار والدخل معاً . وعقب الحرب العالمية الثانية ظهر تحليل يأخذ فى اعتباره كل من آثار الأسعار والدخل عند دراسة مشكلات المدفوعات الخارجية[1] . ولقد أطلق على هذا التحليل اسم « مدخل الاستيعاب » L'aproche de L'absorption وإذا كان هذا المدخل قد طبق أساساً عند دراسة آثار تخفيض قيمة العملة على توازن ميزان المدفوعات ، فإنه يتناول ، فى الواقع نواح أكثر عمومية فى نظرية ميزان المدفوعات على نحو ما سنرى فى هذا المبحث .

١ : مفهوم مدخل الاستيعاب

وفق مفهوم مدخل الاستيعاب ، يعرف ميزان المدفوعات بأنه الفرق بين المتحصلات الكلية للمقيمين فى دولة ما وبين المدفوعات الكلية (أو الانفاق الكلى) لهؤلاء المقيمين (فيما عدا السلطات النقدية) . وبمعنى آخر ، فإن الميزان هو عبارة عن الفرق بين الدخل القومى الاجمالى والانفاق القومى لاقتصاد ما .

وحيث أن الدخل القومى = الانفاق على الاستهلاك + الانفاق على الاستثمار + الانفاق الحكومى + الصادرات — الواردات .

أى : ل = ك + ث + ى + ص — و (١ — ٩)

(١) لقد بدأ ، منذ عام ١٩٤٥ ، أن معظم اقتصاديات الدول المتقدمة فى حالة تشغيل كامل ، أو فى وضع قريب جداً من هذه الحالة . ولذلك فقد اتسم العرض الكلى بالجمود . ولم يعد فى الامكان معالجة مستويات الأسعار والأجور فى استقلال عن حالة ميزان المدفوعات . ومن هنا ظهرت ضرورة تحليل مشكلات ميزان مدفوعات فى ظروف التشغيل الكامل والتضخم .

فإن : ص — و = ل — (ك + ث + ه)

= ل — أ ك ث ه

حيث أ ك ث ه = الانفاق على الاستهلاك + الانفاق على الاستثمار + الانفاق الحكومى

ومعنى ذلك أن ميزان المدفوعات ، فى نطاق مدخل الاستيعاب ، هو عبارة عن الفرق بين ما تنتجه الدولة وما « تستوعبه » من هذا الانتاج ، وبهذا المفهوم فالعجز فى الميزان يعنى أن الانفاق القومى يزيد عن الدخل القومى ، والعكس صحيح فى حالة الفائض أى أن الدخل القومى يزيد عن الانفاق القومى . ومن هنا ، فلم يعد فى الامكان تحليل ميزان المدفوعات بمعزل عن النواحى الأخرى للنشاط الاقتصادى القومى . وعليه فيمكن لنا أن نتحدث عن « مدخل الاستيعاب » أو « مدخل المدفوعات »[1] .

وفى الواقع ، فإن « مدخل الاستيعاب » ، فى نطاق تعريفه لميزان المدفوعات ، له فائدة ، مزدوجة :

ا — فهو ، من ناحية ، يظهر مشاكل ميزان المدفوعات على أنها أساساً مشاكل نقدية . فالعجز فى ميزان المدفوعات ، على نحو ما ذكرنا ، يعنى أن الانفاق القومى أكبر من الدخل القومى.هذه الزيادة فى الإنفاق يمكن موازنتها عن طريق تخفيض سيولة الجهاز المصرفى . فرفع سعر إعادة الخصم لدى البنك المركزى يؤدى إلى ارتفاع سعر الفائدة ، كما تقل مقدرة البنوك على منح الائتمان وينتهى الأمر فى النهاية إلى انكماش الطلب ، بل وقد يزيد عرض السلع القابلة للتصدير . ومعنى ذلك أن العجز فى ميزان المدفوعات سيصحح نفسه بنفسه . ولكن حيث يتطلب تصحيح هذا الاختلال فسحة من الوقت ، فإنه يتعين على السلطات النقدية أن تغطى هذا العجز عن طريق احتياطيات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية (فى حالة الصرف الثابت) .

(١) S. Alexander, The Effects of a devaluation on a Trade balanĉe, I.M.F., Staff papers, apri 1952, pp. 263-278 Aiso.

أيضاً : Chaiers de l'I.s.e.a., No. 81, Mal 1959.

ومن ذلك يتبين أن مشكلات ميزان المدفوعات هى بالطبيعة مشكلات نقدية . وينبغى أن يكون ذلك واضحاً تماماً . فالقول بأن مشكلات ميزان المدفوعات هى مشكلات نقدية لا يعنى أن العوامل التى سببت اختلال الميزان ليست إلا عوامل نقدية ، كما أنه لا يعنى أن السياسة النقدية[1] هى أداة السياسة الاقتصادية الأكثر ملاءمة أو الأكثر فعالية فى تصحيح اختلال الميزان ، إنه يعنى فقط أن مشكلات ميزان المدفوعات ، مثل كل المشكلات التى تواجهها أية دولة ، تتولد دائماً عن السياسة الاقتصادية للحكومة . فاختلال ميزان المدفوعات يمكن أن يكون راجعاً إلى عوامل نقدية ، مثل سوء إدارة النقد والائتمان ، كما يمكن أن يكون راجعاً إلى عوامل « حقيقية » ، أى متعلقة بالهيكل الاقتصادى ، إلا أن السلطات النقدية تقف حيالها موقفاً سلبياً . حقاً إن أسباب الاختلال مختلفة فى الحالتين ، ولكن طبيعة الاختلال تبقى دائماً نقدية (سوء إدارة النقد والائتمان من ناحية والموقف السلبى للسلطات النقدية من ناحية أخرى) .

ب ــ ومن ناحية أخرى ، يساهم هذا المدخل فى إظهار مشكلات ميزان المدفوعات على أنها مشكلات تتعلق بالسياسة الاقتصادية . ففى حين أن التحليل الاقتصادى كان ، إلى عهد قريب ، يهتم بتوضيح الآليات الأوتوماتيكية لتصحيح الاختلال فى ميزان المدفوعات (مدخل الأسعار ومدخل الدخل) ، فإن تحليل الميزان فى ظل مدخل « الاستيعاب يبحث عن الطريقة التى يمكن بها التوفيق بين أدوات السياسة الاقتصادية ليتحقق التوازن الداخلى (التشغيل الكامل) فى ذات الوقت الذى يتحقق فيه التوازن الخارجى (توازن ميزان المدفوعات) . فعجز ميزان المدفوعات (الناتج عن زيادة الانفاق عن الدخل) يمكن القضاء عليه إما عن طريق إتباع سياسة تخفيض الانفاق (أو الطلب) وإما بسياسة تحويل الانفاق إلى المنتجات الوطنية بدلاً من المنتجات الأجنبية .

(١) تعرف السياسة النقدية « البحتة » بأنها العمليات التى تؤدى إلى تغيير عرض النقود دون التأثير ، بشكل مباشر ، على مستوى الدخل . وأدواتها الرئيسية فى هذا الصدد هى : تغيير نسبة الاحتياطى القانونى ، عمليات السوق المفتوحة ، وسعر الخصم . وهناك أدوات أخرى ثانوية منها القيود على الأثمان والتحكم فى الحد الأقصى لسعر الفائدة .. الخ .

ولما كانت فاعلية هذه السياسات مرتبطة بعدد من الظروف المتعلقة بالأسعار والدخول ، فإنه لكى نتبين الدور الممكن أن تقوم به هذه السياسات فيتعين علينا إظهار الدور المشترك لآثار الأسعار وآثار الدخل من خلال « مدخل الاستيعاب » وهو ما سنتناوله بالتحليل فى البند التالى :

ب : مدخل الاستيعاب والدور المشترك لآثار الأسعار وآثار الدخل

لنفترض أن هناك دولة تعانى من عجز فى ميزان مدفوعاتها الجارية ، وللتغلب على هذا العجز قامت بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة إلى العملات الأجنبية فما هى آثار هذا التخفيض ؟[1] .

يتسبب التخفيض فى تغيير رصيد الميزان التجارى فيصبح Δ (ص — و). وهذا التغيير فى الواقع يكون محصلة لأثر التخفيض على الدخل وأثر التخفيض على الاستيعاب .

فمن ناحية ، يكون للتخفيض أثر مباشر على الدخل ، حيث يتسبب فى تغييره بالمقدار $\Delta_{\text{ل}}$ ، كما أن له أيضاً أثر على الاستيعاب ، حيث يتسبب فى تغييره بالمقدار $\Delta \text{أ}_{\text{ك ث و}}$. ونتيجة لذلك يصبح رصيد الميزان التجارى هو :

$$\Delta \text{(ص — و)} = \Delta_{\text{ل}} - \Delta \text{أ}_{\text{ك ث و}} \qquad \text{(٢ — ٩)}$$

ومن ناحية أخرى ، فإن أثر التخفيض على الاستيعاب يكون ذاته ناتجاً عن أثرين هما :

(١) الأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب ، والذى سنرمز له بالرمز $\text{ء أ}_{\text{ك ث و}}$ ، وهو يفسر أثر التخفيض على الاستيعاب عند مستوى معين للدخل الحقيقى .

---

(١) راجع :
F. Machlup, The Analysis of Devaluation, The American Economic Review, June. 1955.

(٢) الأثر على الاستيعاب المحفوز بتغيرات الدخل ، والذى سنرمز له بالرمز $\alpha \cdot \Delta_{\text{ل}}$ حيث :

α = الميل الجدى لاستيعاب الدخل ، أو الميل الحدى للانفاق

$\Delta_{\text{ل}}$ = التغير الذى حدث فى الدخل .

وعلى ذلك ، فإن الأثر الاجمالى للتخفيض على الاستيعاب يكون :

$$\Delta \text{ا}_{\text{كثو}} = \alpha \cdot \Delta_{\text{ل}} + \text{ى}\,\text{ا}_{\text{كثو}} \qquad (٣ - ٩)$$

ومن ثم يكون الأثر على الميزان الجارى هو :

$$\Delta(\text{ص} - \text{و}) = \Delta_{\text{ل}} - (\alpha \Delta_{\text{ل}} + \text{ى}\,\text{ا}_{\text{كثو}})$$

أو

$$\Delta(\text{ص} - \text{و}) = (1 - \alpha)\Delta_{\text{ل}} - \text{ى}\,\text{ا}_{\text{كثو}} \qquad (٤ - ٩)$$

ومن المعادلة (٤ — ٩) يتضح أن Δ (ص — و) تعتمد فى ذات الوقت على أثر التخفيض على الدخل (سواء الأثر المباشر أو الأثر المحفوز) من ناحية ، والأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب من ناحية أخرى . والأثار الأولى يفسرها المقدار $(1 - \alpha)\Delta_{\text{ل}}$ ، أما الثانية فيفسرها $\text{ى}\,\text{ا}_{\text{كثو}}$.

وإذا كانت الأثار الأولى هى آثار الدخل ، فإن الثانية كما ظهرت فى تحليل الكسندر هى آثار الأسعار . وعلى ذلك ، فإن إشارة وقيمة Δ (ص — و) تعتمد على محصلة آثار الدخل وآثار الأسعار التى نجحت عن التخفيض .

وفيما يلى سنحاول أن نوضح هذه الآثار ببعض التفصيل .

ا — آثار الدخل :

يتسبب التخفيض فى زيادة مباشرة للدخل القومى ، سنرمز لها بالرمز $\Delta_{\text{ل د}}$ ، وهذه الزيادة تكون راجعة إلى أثر الموارد المعطلة . كما يتسبب التخفيض أيضاً فى انخفاض الدخل القومى ، وسنرمز له بالرمز $\Delta_{\text{ل ع}}$ ، وهذا الانخفاض يكون راجعاً إلى أثر تدهور معدلات التبادل .

ومعنى ذلك أن أثر التخفيض على الدخل ($\Delta_{\text{ل}}$) هو محصلة لأثرين معاً هما أثر الموارد المعطلة التى تتسبب فى زيادة الدخل بالمقدار $\Delta_{\text{ل د}}$ ، وأثر تدهور معدلات التبادل التى تتسبب فى انقاص الدخل بالمقدار $\Delta_{\text{ل ع}}$ ، أى أن :

$$\Delta_{\text{ل}} = \Delta_{\text{ل د}} + \Delta_{\text{ل ع}} \qquad \text{(حيث } \Delta_{\text{ل ع}} \text{ سالبة)}$$

وعلى ذلك فيمكن كتابة المعادلة (٤ — ٩) على النحو التالى :

$$\Delta\,(\text{ص} - \text{و}) = \Delta_{\text{ل د}}\,(١ - \alpha) + \Delta_{\text{ل ع}}\,(١ - \alpha) - {}^{\text{ء}}\text{ا}_{\text{ك ث ه}} \qquad (٥ - ٩)$$

وواضح من العلاقة (٥ — ٩) أن التغير فى رصيد الميزان التجارى لا يعتمد فقط على $\Delta_{\text{ل د}}$ ، $\Delta_{\text{ل ع}}$ ، ولكن يعتمد أيضاً على قيمة α . وعلى حسب ما إذا كانت α > ١ أو < ١ ، فإن Δ (ص — و) ستكون موجبة أو سالبة . وسنوضح ذلك على النحو التالى :

(١) أثر الموارد المعطلة (عدم التشغيل الكامل لعناصر الانتاج) :

أن المنتظر من تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية هو بالطبع زيادة الصادرات . وهذه الزيادة فى الصادرات تتسبب ، عن طريق آلية مضاعف التجارة الخارجية ، فى زيادة مباشرة للدخل . ومع ذلك ، فمن غير المأمول فيه أن تحدث زيادة يعتد بها فى الصادرات إلا إذا كانت الأسعار المحلية ثابتة أو أن الزيادة فيها تكون معتدلة . وهذا الشرط لايمكن تحقيقه إلا إذا كانت الدولة القائمة بالتخفيض لديها عوامل انتاج غير مستخدمة وقت التخفيض . وفى ظل هذا الافتراض فقط ، فإن التشغيل غير الكامل لعناصر الانتاج سيحدث أثره وتكون $\Delta_{\text{ل د}}$ موجبة وإلا فإن قيمتها ستكون مساوية للصفر إذا لم يكن هناك موارد عاطلة .

وحتى إذا كانت $\Delta_{\text{ل د}}$ > صفر ، فلكى تكون $\Delta_{\text{ل د}}$ (١ — α) > صفر فيجب أن تكون α < ١ . ويقدر الكسندر أن α يمكن أن تكون > ١ ، كما أنه فى بعض الحالات يمكن أن يزداد الاستيعاب بنسبة أكبر بكثير من

الدخل[١] . وعندئذ فيمكن التوصل إلى ما يلى :

(ا) إذا كان هناك موارد عاطلة وكانت $\alpha > ١$.

فى هذه الحالة يؤدى التخفيض إلى زيادة العمل وزيادة الدخل القومى وبالتالى تحسن ميزان المدفوعات الجارية . وبمعنى آخر ، يساعد التخفيض على الاتجاه التدريجى نحو التوازن الداخلى والتوازن الخارجى وذلك بشرط أن يكون أثر معدلات التبادل منخفضاً أى أن :

$$\Delta_{ل\,د} > \left| \Delta_{ل\,ع} \right|$$

(ب) إذا كان هناك موارد عاطلة وكانت $\alpha < ١$

فى هذه الحالة يؤدى التخفيض إلى زيادة كل من العمل والدخل القومى ولكن من المحتمل تدهور ميزان المدفوعات الجارية إلا إذا كان أثر معدلات التبادل وأثر الأسعار يسيران فى الوجهة العكسية وبقوة كبيرة .

(حـ) إذا كان التخفيض قد تم وعناصر الانتاج فى حالة تشغيل كامل ، فإن $\Delta_{ل\,د}$ ستكون مساوية للصفر ولن يؤدى التخفيض إلى تحسن ميزان المدفوعات الجارية إلا إذا كان أثر معدلات التبادل وأثر الأسعار يسيران فى هذه الوجهة .

(٢) أثر معدلات التبادل :

يفترض الكسندر مع عدد غير قليل من الاقتصاديين أن التخفيض سيؤدى بالضرورة إلى تدهور معدلات التبادل فى غير صالح الدولة التى قامت بالتخفيض ، بمعنى أن أسعار وارداتها ستكون مرتفعة بالنسبة لأسعار صادراتها . وسبب ذلك ، فى الدول المتخلفة ، هو أن الصادرات أقل تنوعا من الواردات وذلك يجعل أسعار الصادرات أكثر حساسية للتخفيض عن أسعار الواردات .

---

(١) G. Marcy, Economie Internationale, op. cit, P. 366.

وتدهور معدل التبادل سيتسبب فى انخفاض الدخل بالمقدار $\Delta_{\text{ل ع}}$ (حيث $\Delta_{\text{ل ع}}$ < صفر) ، ومن ثم انخفاض الاستيعاب بالمقدار $\alpha \cdot \Delta_{\text{ل ع}}$ وبالتالى تغير ميزان المدفوعات الجارية بالمقدار $\Delta_{\text{ل ع}} (1 - \alpha)$.

وحيث أن $\Delta_{\text{ل ع}}$ < صفر ، فإذا كانت $\alpha > 1$ فإن أثر معدلات التبادل على ميزان المدفوعات الجارية سيكون موجباً ، أى سيتحسن الميزان . أما إذا كانت $\alpha < 1$ ، فإن أثر معدلات التبادل سيؤدى إلى تدهور ميزان المعاملات الجارية .

وإذا ما أخذنا فى الاعتبار الأثر المشترك للموارد المعطلة ومعدلات التبادل معاً فقد يمكن تلخيص النتائج السابقة على النحو التالى :

(ا) فى حالة عدم التشغيل الكامل لعناصر الانتاج :

(١) إذا كانت $\alpha < 1$ ($1 - \alpha$ > صفر) .

فى هذه الحالة يكون $(\Delta_{\text{ل د}} + \Delta_{\text{ل ع}})(1 - \alpha)$ > صفر إذا كانت $\Delta_{\text{ل د}} + \Delta_{\text{ل ع}}$ > صفر أو $\Delta_{\text{ل د}} > |\Delta_{\text{ل ع}}|$ لأن $\Delta_{\text{ل ع}}$ < صفر وعليه ، فإذا كان الميل الحدى للاستيعاب (α) < 1 ، فإن أثر الدخل على ميزان المدفوعات الجارية يكون موجباً إذا كان أثر التشغيل غير الكامل لعوامل الانتاج أكبر من أثر معدلات التبادل . ويكون له أثر سالب فى الحالة العكسية .

(٢) إذا كانت $\alpha > 1$ ($1 - \alpha$ < صفر) .

فى هذه الحالة يكون $(\Delta_{\text{ل د}} + \Delta_{\text{ل ع}})(1 - \alpha)$ > صفر إذا كانت $\Delta_{\text{ل د}} + \Delta_{\text{ل ع}}$ < صفر أى $\Delta_{\text{ل د}} < |\Delta_{\text{ل ع}}|$ لأن $\Delta_{\text{ل ع}}$ < صفر وعليه ، فإذا كان الميل الحدى للاستيعاب > 1 ، فإن أثر الدخل على ميزان المدفوعات الجارية يكون موجباً إذا كان أثر التشغيل غير الكامل لعناصر الانتاج أقل من أثر معدلات التبادل ، ويكون له أثر سالب فى الحالة العكسية .

(ب) فى حالة التشغيل الكامل لعناصر الانتاج :

فى هذه الحالة تكون $\triangle$ ل د = صفر ويتحدد أثر الدخل بأثر معدلات التبادل فقط .

وإذا كانت α > ١ ، فإن $\triangle$ ل ع (١ — α) تكون أكبر من الصفر ومن ثم يكون الأثر موجباً على ميزان المدفوعات الجارية .

أما إذا كانت α < ١ ، فإن $\triangle$ ل ع (١ — α) تكون أقل من الصفر ومن ثم يكون الأثر على ميزان المدفوعات الجارية سلبياً .

ب — الآثار على الأسعار :

فى اعتقاد الكسندر أنه حتى إذا لم يكن لآثار الدخل أى تأثير على ميزان المدفوعات الجارية ، وحتى إذا كانت هذه الآثار تعمل على تدهور هذا الميزان ، فإن التخفيض يعمل على تحسينه . ويكفى لذلك أن يكون الأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب قوياً قوة كافية . والمقصود بهذا الأثر المباشر هو انخفاض الانفاق على الاستهلاك والاستثمار المتولد عن ارتفاع الأسعار الداخلية الناتجة عن التخفيض . أى أن المقصود هو آثار الأسعار .

ولتحديد هذا الأثر . فقد افترض الكسندر حالة التشغيل الكامل لعوامل الانتاج لكى لا يزداد الدخل الحقيقى عقب التخفيض ، كما أفترض أيضاً المرونة الكاملة لكل من العرض الأجنبى من الواردات والطلب الأجنبى على الصادرات حتى لا تتغير أسعار الصادرات والواردات ، وبالتالى معدلات التبادل ، مقومة بالنقد الأجنبى ، وفى ظل هذه الافتراضات فلن يوجد أية آثار للدخل عقب التخفيض وسيقتصر الأمر فقط على آثار الأسعار فى الدولة التى قامت بالتخفيض .

والتخفيض ، كما نعرف ، يؤدى إلى ارتفاع أسعار كل من الصادرات والواردات مقومة بالعملة الوطنية ، الأمر الذى يحفز المشروعات على تنمية صادراتها ويحفز المستهلكين على احلال المنتجات الوطنية محل المنتجات

الأجنبية . وينتج عن ذلك زيادة الأسعار الداخلية وزيادة الدخول الأسمية ، وانخفاض الفرق بين الأسعار الوطنية والأسعار الأجنبية (وهو ما يعمل على اختفاء التحسن المبدئى فى ميزان المدفوعات الجارية) هذا الأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب يرجع فى حقيقة الأمر إلى مجموعة من العوامل نتناولها بالتحليل تباعاً فيما يلى :

١ ـ أثر الاحتياطى L'effet d'encaisse

يحدث عقب ارتفاع المستوى العام للأسعار الذى ينتج عن التخفيض أن تنخفض القيمة الحقيقية لاحتياطيات الحائزين للنقود . فإذا ظل العرض من النقود ثابتاً ورغب هؤلاء الحائزين أن تظل الاحتياطيات النقدية التى فى حوزتهم محتفظة بنفس قوتها الشرائية ، فإنه يتعين عليهم زيادة هذه الاحتياطيات كلما ارتفعت الأسعار . ويتطلب ذلك قيامهم بتخفيض حجم انفاقهم الحقيقى بالنسبة إلى دخولهم الحقيقية ويمكن فى هذه الحالة أيضاً أن نفترض أن بعض الأفراد سيقومون ببيع بعض أو كل ما لديهم من أصول مالية (أسهم ، سندات ...) لزيادة سيولتهم النقدية وسيؤدى هذا بالطبع إلى ارتفاع سعر الفائدة مما يعمل على تثبيط الاستثمارات وسيؤدى كل هذا إلى انخفاض الاستيعاب .

ومن الواضح بطبيعة الحال أنه إذا كان ممكناً لرؤوس الأموال الدولية أن تتحرك أو زاد العرض من النقود ، فمن الممكن أن يختفى أثر الاحتياطيات أو على الأقل يعدل .

٢ ـ أثر الخداع النقدى ILLUSION Monétaie

يمكن للخداع النقدى أن يسهم فى الأثر الايجابى للتخفيض إذا ما جعل الحائزين للنقود يوجهون اهتمامهم إلى التغيرات فى الأسعار أكثر من التغيرات فى الدخول الأسمية . فارتفاع الأسعار قد يؤدى إلى انخفاض الاستهلاك حتى إذا ارتفعت الدخول الأسمية بنفس نسبة الارتفاع فى الأسعار . ومعنى ذلك أن

الافراد يقللون من الاستهلاك بسبب ارتفاع الأسعار دون النظر إلى الارتفاع فى الدخول ، ولذلك أثره الايجابى على الميزان التجارى لأنه يعمل على تخفيض الاستيعاب .

٣ ــ أثر إعادة توزيع الدخل **Redistribution du Revenu**

يقلل ارتفاع المستوى العام للأسعار ، الناتج عن التخفيض ، من الانفاق الكلى نتيجة إعادة توزيع الدخل من المجموعات التى يكون ميلها الحدى للانفاق كبير إلى المجموعات التى يكون ميلها الحدى للانفاق منخفض . وبمعنى آخر ، من أصحاب الدخول الثابتة إلى « بقية الاقتصاد » ، أى من الذين يحصلون على الأجور إلى أصحاب الأعمال ، ومن دافعى الضرائب إلى الحكومة . وعلى ذلك ، فمن المنتظر فى هذه الحالة أن ينخفض الاستهلاك انخفاضاً جوهرياً . ولكننا لا نستطيع تأكيد ذلك بالنسبة للاستثمار إذ أن المجموعات التى يكون ميلها للاستهلاك منخفض يكون ميلها للاستثمار مرتفع .

٤ ــ آثار أخرى :

تتمثل هذه الآثار فى :

ــ أثر ارتفاع تكاليف الاستثمار فارتفاع تكاليف السلع الاستثمارية المستوردة بسبب التخفيض يقلل من الاستثمار مما يؤثر على الاستيعاب .

ــ أثر ارتفاع أثمان السلع المستوردة . فأسعار هذه السلع بعد التخفيض تصبح مرتفعة الثمن ولذا يتخلى عنها المستهلكون وقد لا يشترون شيئاً بدلاً منها (أى يدخرون) .

ــ أثر توقع ارتفاع الأسعار . فتوقع ارتفاع الأسعار بعد التخفيض يمكن أن يؤدى إلى زيادة المخزون ولذلك أثره على الميزان لأنه سيؤدى إلى زيادة الاستيعاب .

والخلاصة ، أن أثر التخفيض على ميزان المدفوعات سيكون سلبياً إذا نتج عنه ، مع بقاء الدخل دون تغير ، انخفاض الاستيعاب وزيادة ، بنفس القدر ،

فى الصادرات أو انخفاض مماثل فى الواردات . وحيث أن ارتفاع الأسعار ، الناتج عن التخفيض ، يعمل على انخفاض الاستيعاب فان لذلك فى حد ذاته أثره الايجابى على الميزان التجارى إلا أن الأثر النهائى للتخفيض سيتوقف فى ذات الوقت على الآثار الناجمة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار وتلك الناجمة عن انخفاض الاستيعاب .

ويرى الكسندر أن الكثير من الآثار المباشرة للتخفيض على الاستيعاب هى آثار وقتية أو من الممكن أن تكون كذلك . فأثر الاحتياطى قد ينتهى مفعولة عندما تزيد البنوك من حجم الائتمان (زيادة عرض النقود) أو يختفى التفاوت بين الأجور والأسعار . أيضاً ، فإن بعضاً من هذه الآثار لا يكون متناسباً مع أهمية التخفيض . فالتخفيض البسيط من الممكن أن لا يتولد عنه ظاهرة الخداع النقدى أو اختلال الأسعار . فى حين أن التخفيض القوى لن يكون له نفس النتائج. كذلك ، فإن الآثار المباشرة للاستيعاب — فى ظل افتراض التشغيل الكامل للموارد — تكون ضعيفة للغاية . ومن المفضل إذن التأثير مباشرة على الاستيعاب باتباع سياسة النقد والائتمان (تقييد الانفاق الحكومى ، تقييد الاستثمار والاستهلاك الخاص) شريطة أن يساهم ذلك فى تحسين الميزان التجارى دون التأثير فى الدخل والعمالة . ففى حالة التشغيل الكامل للموارد ، ليس هناك من وسيلة لتحسين الميزان التجارى إلا بتخفيض الاستيعاب .

حـ : نقد مدخل الاستيعاب

لقد تعرض مدخل الاستيعاب لانتقادين أساسين أثارهما ما كلوب Machlup[1] أحدهما يتعلق بالأسعار النسبية فى حين يتعلق الآخر بالمرونات السعرية .

١ — دور الأسعار النسبية :

من الملائم عند الحديث عن آثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة عدم أهمال

(١) F. Machlup. Relative prices and Aggregate Expenditure in the Analysis of Devaluation, American Economic Review, June 1955.

الآثار الناجمة عن التغيرات فى الأسعار النسبية ، ذلك أن الكسندر لم يأخذ فى حسابه إلا التغيرات المطلقة فى الأسعار ، ولذا فإنه يكون قد أغفل أثاراً هامة تعمل على تحسن ميزان المدفوعات الجارية . وهذه الآثار هى :

ــ أثر إعادة توزيع الموارد الانتاجية : وهذا الأثر يكون هاماً إذا ما كان الاقتصاد القومى قريباً من العمالة الكاملة وقت التخفيض ذلك لأن تخفيض قيمة العملة فى هذه الحالة ، خصوصاً إذا كانت هذه القيمة مغالى فيها بالارتفاع ، يمكن أن يترتب عليه استخدام أكثر فعالية للموارد ، مما يؤدى إلى زيادة الدخل الحقيقى .

ــ أثر الاحلال : فإذا أفترضنا أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة قد ترتب عليه ارتفاع الأسعار الوطنية للصادرات والواردات بنفس النسبة . وحيث أن أسعار السلع المستوردة تكون نسبياً أكثر ارتفاعاً من أسعار السلع الوطنية ، فإن المستهلكين بعد التخفيض ، سيفضلون المنتجات الوطنية . ولأن أسعار السلع المخصصة للتصدير قد أصبحت نسبياً أكثر ارتفاعاً من أسعار السلع المخصصة للداخل ، فإن المنتجين سيميلون إلى تعديل خططهم الانتاجية لصالح سلع التصدير . ولذا ، فإن الطلب المتزايد على السلع المحلية والعرض المنخفض منها ، بسبب الاتجاه نحو سلع التصدير ، سيسبب تغيرات فى الأسعار النسبية يمكن أن تقلل من القيمة الحقيقية للاستيعاب .

ــ أثر مباشر لمعدلات التبادل على الاستيعاب : يعتقد الكسندر أن أثر معدلات التبادل لا ينصب إلا على الدخل . ولكن « ماكلوب » قد أوضح فى مقالة نشرت عام ١٩٥٦[١] أن هذا الأثر يمكن أن يمتد مباشرة إلى الاستيعاب لأن التغيرات فى الأسعار النسبية التى تنتج عنه يتولد عنها آثار الدخل وآثار الاحلال .

---

(١) راجع :

F. Machiup. The Terms of trade Effects of revaluation upon real Income and the Balance of trade, Koklos, vol. IX, 1956.

ب ــ أثر المرونات السعرية :

عند التعرض لآثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة فمن الضرورى الأخذ فى الحسبان مرونات الأسعار وذلك للأسباب التالية :

ــ اعتماد الأثر الناجم عن وجود موارد معطلة (أثر التضاعف) على امكانيات التوسع فى انتاج وبيع سلع التصدير . وذلك يعتمد ، كما سبق ورأينا ، على المرونات السعرية للعرض من والطلب على الصادرات (أى على مرونة العرض المحلى والطلب الأجنبى) .

ــ لا يمكن تحديد أثر معدلات التبادل دون معرفة المرونات السعرية للعرض من والطلب على الصادرات والواردات .

ــ يمكن أن يتسبب تخفيض الاستيعاب ، عن طريق تخفيض القيمة الخارجية للعملة ، فى انخفاض العمالة والدخل . فالموارد الانتاجية يمكن أن تبقى دون استخدام أو تحول إلى الصناعات التى تنتج سلعاً للتصدير أو التى يمكن احلالها محل الواردات وسيتوقف الأثر النهائى للتخفيض على الاستيعاب على المرونات بالنسبة للأسعار ، (مرونات العرض ، مرونات الطلب ، ومرونات الاحلال) .

والخلاصة من كل ما تقدم أنه برغم الانتقادات التى وجهت إلى « مدخل الاستيعاب » وبرغم ما قد يوجد من صعوبات فى تقدير الميل الحدى للاستيعاب وفى تقدير الآثار المباشرة للتخفيض على الاستيعاب وغير ذلك من الآثار الأخرى ، فإن تحليل هذا المدخل ، على النحو السابق بيانه ، قد أظهر أهميته لأنه يأخذ فى اعتباره كل من آثار الأسعار وآثار الدخل . كما أنه يساهم ، من ناحية أخرى ، فى التعرف على ظروف النمو الاقتصادى المتناسق إذ أنه يأخذ فى اعتباره التوازن الخارجى والتوازن الداخلى .

والحقيقة من الأمر أنه إذا كان التوازن الخارجى يتم عملاً عن طريق تفاعل هذه الآثار مجتمعة فقد تقف الدولة فى وجه التغير فى عامل أو أكثر لاعتبارات تتعلق بأهداف السياسة الاقتصادية الداخلية . وعندئذ فلا مفر أمام الدولة من فرض رقابتها على التجارة الدولية لتحقيق التوازن الخارجى .

محتويات الكتاب

الصفحة